الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

العولمة وصعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا فرنسا نموذجاً

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

مريم حسني الأشعل

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور غسان العزي	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الأستاذ الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضواً**
الدكتور عماد وهبي	**أستاذ مساعد**	**عضواً**

2018 – 2019



الإهداء

إلى الحلم الذي سيقودني إلى حيث أريد ..

الشكر

أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور غسان العزي على اهتمامه بقضية البحث المطروحة .

كما أني أشكر جزيل الشكر رئيس الجامعة اللبنانية على دعمه المتواصل .

المقدمة

يلاحظ المراقب للتطورات الدولية ظاهرة تنتشر في العالم هي نمو الأحزاب والحركات الشعبوية والتي كاننجمها قد أفل خلال الحرب الباردة وما بعدها بأكثر من عقد كامل من الزمن نشأت خلاله "المنظمة العالمية للتجارة ,في العام1994 ,وعدد من التكتلات الاقليمية الاقتصادية وتسارع مسار العولمة والصعود الصيني والأزمات المالية، كما في الاعوام 1993 في اليابان و1997 في آسيا الجنوبية-الشرقية ثم روسيا بعدها وصولاً الى الأزمة الكبرى التي انطلقت من الولايات المتحدة ، في العام 2008،لتصيب شظاياها اقتصادات العالم أجمع.

وهكذا مثلاًفي سابقة تاريخية، وصل زعيم "الجبهة الوطنية "اليمينية المتطرفة ،جان-ماري لوبان، الى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية في العام 2002، ما دفع قوى اليمين واليسار للتحالف منعاًلوصوله الى الاليزيه. وتكررت التجربة نفسها مع ابنته مارين في العام 2017 فتحالف الجميع ضدها ليصل ايمانويل ماكرون الى الرئاسة.في هذا الوقت وصلت حركات شعبوية الى سدة الحكم، أو كادت، في دول عديدة في العالم ،في الفيليبين والبرازيل وفنزويلا وتركيا والنمسا وبولونيا وهنغاريا وجمهورية تشيكيا وايطاليا وغيرها. وربما يمكن اضافة الولايات المتحدة وبريطانيا، بشكل أو بآخر، الى هذه اللائحة.

في الفيليبين،في العام 2016، فاز رودريغودوترتي بالرئاسة بعد حرب على مهربي المخدرات سالت فيها دماء غزيرة وخطاب يدافع عن الشعب ويكافح الفساد.وفي الهند انتخبنارندرا مودي رئيساً للوزراء،في العام 2014، وجُددَ انتخابه في العام 2019، وهو موصوفبالشعبوي من قبل الباحثين ،الذي لا يخفي ازدراءه للأقليات لاسيما الاسلامية.في البرازيل فاز جاير بولسوناروبالرئاسة ،في العام 2019، على خلفية خطاب شعبوي معادي للعولمة ،وقيل بأنه "ترامب البرازيل" نظراً لتأثره واعجابه الشديدين بالرئيس الأميركي ترامب.

حتى في كندا وتحديداً في كيبيك انتهى التنافس التقليدي بين الليبراليين المؤيدين للاندماج في كندا الانكلوفونية واليسار-الوسط المؤيد للاستقلال، وذلك لمصلحة مرشح "أنتي-سيستم" هو فرانسوا ليغولت الذي فاز في الانتخابات على خلفية وعود بالحد من الهجرة وانتقاد التعددية الثقافية التي تهدد، فينظره، الهوية الكيبيكيةالفرانكوفونية.

في المكسيك حيث المجتمع يعاني من البطالة والعنف برز ،في انتخابات العام 2018،رجل مختلف ولو أنه وصف بالشعبوي، هو اليساري اندريز لوبيز أوبرادور ،المعادي لترامب،الذي ندد بفساد النخبة السياسية

التي سماها "مافيا السلطة" وقدم مقاربة اجتماعية لاجتثاث الفقر الذي يغذي العنف ،وذلك في خطاب طغت عليه المفردات المسيانية.

أوروبا هي الأخرى باتت مختبراً لحكومات معادية للسيستم. في حزيران 2016 صوت البريطانيون لمصلحة الخروج من الاتحاد الاوروبي(بريكست) بعد حملة قادها نايجل فاراج زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة. وفي أوروبا الوسطى والشرقية لمع نجم فكتور أوربان في هنغاريا واندريه دودا في بولونيا أو ميلوسزيمان في جمهورية تشيكيا. والى الغرب شكلت ايطاليا نموذجاً عبر التحالف، في أيار 2018، بين الحزبين الشعبويينالمعاديين للسيستم :"الرابطة" اليمينية المتطرفة و"حركة النجوم الخمس" اليسارية الراديكالية.

في معظم هذه الحالات يسود "رهاب الاجانب" بسبب الخوف على الهوية ،ويدافع الشعبويين عن فكرة "الأمة النقية". لكن هذا الرهاب لا يشبه ما كان سائداً في ثلاثينيات القرن الماضي لأنه يحمل شعار "نحن مختلفون" وليس "نحن متفوقون" كما كانت تقول النازية والفاشية. هنا تركيز على الاختلاف عن الآخر وذلك بسبب الخوف من تهديد العولمة للثقافات والهويات الوطنية . في هذه الحالات وغيرها هناك شيء أساسي مشترك هو الانغلاق على الذات على صورة القلعةالمحصنة. وهذا هو الاختلاف الأكبر مع الحركات الفاشية والنازية التي كانت توسعية وليس تقوقعية[1].

هذه النزعة الأخيرة يقدمها الشعبويون على أنها للاحتماء من الآثار السلبية للعولمة." أميركا أولاً" شعار أطلقه ترامب تعبيراً عن الحاجة الى مسافة واضحة حيال العولمة والتي لم يتوقف عن انتقادها قبل وبعد انتخابه. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ،في 25 أيلول 2019 قال بأن "القادة العقلاء يعطون الأولوية دائماً لخير شعوبهم وبلدانهم. المستقبل لا ينتمي الى العولميين بل للوطنيين.لقد خسرت الولايات المتحدة ستين ألف مصنع بعد دخول الصين في المنظمة العالمية للتجارة. وهذا ما يحصل في بلدان أخرى كثيرة.هذه المنظمة تحتاج لتغيرات جذرية"[2]. وقد وعد بريطانيا بتوقيع اتفاقيات تجارية استثنائية معها في حال خرجت من الاتحاد الأوروبي ودعا الدول الأوروبية الأخرى الى مثل هذا الخروج.وكانت مارين لوبان قد أعلنت ،منذ العام 2015،بأن "الانقسام لم يعد اليوم بين اليمين واليسار ولكن بين العولميين والوطنيين"[3].

جان-ورنر مولر الأستاذ في جامعة برااينستون يقول بأن ما يجمع الشعبويين هو أنهم معادون للنخبة والتعددية الثقافية ويدّعون بأنهم وحدهم من يمثل الشعب. وهذا الشعب ليس كل الناس بل يجب استثناء" أعداء الشعب" الذين يقدمون أنفسهم خلف وجوه عديدة: الغرباء،الصحافة، الأقليات،رجال المال والأعمال ،الناس الذين "لا يشبهونا"[4].ترامب عبر عن هذا المفهوم على طريقته عندما قال بأن" الشيء الوحيد المهم هو وحدة الشعب ،وما عداها لا أهمية له" ،ونايجل فاراج خلال حملته من أجل البريكست توقع "انتصار الناس الحقيقيين" ذلك أن أولئك الذين صوتوا ضد البريكست "لا ينتمون الى الشعب مطلقاً".

---

[1]Philippe Moreau Defarges “La tentation de repli, Mondialisation et demondialisation”,ed.OdileJacob,Paris 2018,p.24
[2]Euro News 25/9/2019
[3]Tom G. Palmer”Lepopulismeautoritaire: unemontéeinquiétante”,Contrepoints 23/8/2019
[4]Jean-Warner Muller “What is Populism?”ed.PennPress,university of Pennsylvania,2016.

يمكن للشعبويين أن يكونوا من اليسارالراديكالي دون أن تحركهم أفكار ماركس ولينين، أو من اليمين المتطرف من دون أن ينتموا الى رجعيي المدرسة القديمة التي أرادت تأسيس عالم تراتبي هرمي منظم، بل يريدوا محو الفئات الاجتماعية في الكتلة الشعبية الواحدة ويرفضوا هذا التعارض يمين/يسار .من جهة أخرى بالنسبة اليهم الارادة الحقيقية للشعب تتجسد غالباً في قائد واحد كاريزمي. هوغو شافيز زعيم فنزويلا الراحل كان يؤكد:"شافيز لم يعد أنا ،شافيز هو الشعب" ،الرئيس التركي اردوغان توجه الى المعارضة بالقول "نحن الشعب،من أنتم؟" وترامب أعلن أمام ناخبيه"أنا صوتكم".

الموجة الشعبوية ،في أيامنا هذه، تجتاز المناطق والثقافات ،وهذا أمر غير مسبوق كونها تولد في حضن الديمقراطيات كما في الأنظمة الاستبدادية ،في الشمال كما في الجنوب.وهذه الظاهرة ليست جديدة، بحسب أستاذ العلاقات الدولية في باريس برتراندبادي،بل عرف العالم أربع موجات شعبوية منذ أن راج هذا المصطلح في روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر.وتتمحور الموجة الرابعة اليوم حول الخوف من الآخر المختلف والتنديد بالعولمة. انتقاد العولمة هو الذي يغذي هذه الموجة والتي تتميز بأنها لا تتبع ايديولوجيات ولكن تسير خلف "قائد" أو "مرشد". "اليمين كما اليسار قادنا الى الكارثة" ،هذه هي المعزوفة المتكررة للبلاغة الشعبوية ،كما يقول بادي[1] ،الذي يضيف بأنه منذ اللحظة التي يجري فيه التنديد بالعولمة فان الجانب الكوزموبوليتي لليسار هو المستهدف كما "الرأسمالية المعولمة" لليمين الليبرالي. لهذا السبب تتعرج "الجبهة الوطنية" الفرنسية بين اليمين واليسار خلال الحملة الانتخابية الرئاسية،ولهذا السبب فان مارين لوبان واليساري الراديكالي جان-لوك ميلانشون هما شعبويان كل على طريقته[2]،فالنسيج الحقيقي للشعبوية يقبع في الخوف من العولمة، هذا الخوف يترجم نفسه في "مشاعر هويتية متفاقمة" تتفق تماماً مع فكرة الشعب الواحد و"خيانته" من قبل المؤسسات.وتشكل القومية اليوم صدى لهذا الخوف لذلك فهي قومية انغلاق وتقوقع،إذتم اختصار الأمة بالهوية ولم تعد خلاقة بل حارمة من الحقوق [3].

والحقيقة أن تعبير "شعبوية" يشكل،منذ عقود طويلة، مادة نقاش مستفيض بين المؤرخين وعلماء السياسة دون أن يتوصلوا الى تعريف واضح محدد.في هذه الأثناء تزدهر تعابير تحاول ،ولو جزئياً، تغطية الظاهرة الشعبوية ،مثل"ديمقراطية غير ليبرالية" أو "دكتاقراطية" الخ. لكن في ما يتخطى المصطلح ورغم الفروقاتالثقافية بين الدول فان إشكاليات مشتركة تبرز لناحية الأمن والهجرة وإفقار الطبقات المتوسطة والخوف من العولمة وعلى الهوية والثقافة .ويمكن الكلام عن" موجة قومية-شعبوية كونية " يجسدها دونالد ترامب الذي انتخب في العام 2016 بعد حملة انتخابية قدم نفسه فيها بطلاً يدافع عن الطبقات المتوسطة البيضاء التي أهملها الاستابليشمنت في واشنطن ،وندد بانتقال المصانع من الولايات المتحدة الى آسيا لاسيما الصين التي شن معها حرباً تجارية .وقد فاز هذا الملياردير الجمهوري بأصوات العمال في الولايات الصناعية في الشمال الشرقي.

---

[1]Bertrand Badie “Nous traversons la quatrième vague populiste”,L’express,4/7/2018
[2] Ibid.
[3]Bertrand Badie et Michel Foucher,”vers un monde néonational?”CNRS édition,Paris 2019,p.15 ,Cf.aussi Bertrand Badie et Dominique Vidal “le retour des populismes” ,L’état du monde,ed.LaDécouverte,Paris 2019.

أهداف البحث

هذه الاشكاليات هي إما من إفرازات العولمة وإما أنها قديمة متجددة ازدهرت في حضن العولمة. لذلك يريد هذا البحث أن يعيد تسليط الأضواء على هذه الاشكاليات واحدة تلو الأخري مركزاً فقط على تلك التي يركز عليها الخطاب الشعبوي وتلقى تجاوباً في صفوف الناخبين، الأمر الذي ينعكس تقدماً للأحزاب والحركات الشعبوية في اتجاه قمرة قيادة السلطة السياسية.

يسعى هذا البحث الى معرفة موقف الأوروبيين، شعوباً وحكومات، من العولمة وبالتالي من الاتحاد الأوروبي وهو من التكتلات الاقليمية التي ولدت بعد سقوط جدار برلين ، وذلك من أجل الوقوف على أسباب تراجع التأييد الشعبي والسياسي لهذا الاتحاد في بعض الدول الأوروبية ،وهي أسباب مرتبطة بصعود الحركات الشعبوية.

كما يهدف هذا البحث الى التعرف عن كثب على تجربة اليمين الشعبوي الفرنسي منذ بداياتها الى اليوم مع البحث عن أسباب تطورها وتناميها وارتباط ذلك باشكاليات العولمة المذكورة. وقد تم اختيار فرنسا كونها ،الى جانب ألمانيا، البلد المؤسس للاتحاد الأوروبي بعد "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" وذلك منذ البدايات غداة الحرب العالمية الثانية.

أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يسعى للتعمق في ظاهرة سياسية معاصرة تقبع في صلب تخصص العلوم السياسية، بهدف انتاج عمل أكاديمي يسد ثغرة في المكتبة الجامعية العربية التي تفتقر الى أبحاث علمية تخصصت في ظاهرة صعود اليمين المتطرف في أوروبا وعلاقة هذا الصعود بالعولمة.

أما لناحية الأهمية العملية فقد تساعد نتائج هذا البحث المتخصصين وغير المتخصصين كما المتعاطين في الشأن العام على فهم مخاطر إهمال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي قد تنتج صعوداًللتطرف بكافة أشكاله ومايحمله من تهديد للاستقرار والأمن لاسيما في بلداننا التيتنوء تحت أعباء المشاكل الداخلية والجيوبوليتيكية. والقارة العجوز التي تربطنا بها علاقات قديمة وتأثير مباشر متبادل تهب عليها رياح الشعبوية اليمينية المتطرفة والتي إذا وصلت الى السلطة في أغلبية دولها فلن تكون منطقتنا بمنأى عن التداعيات الجيوبليتيكية الناتجة عن هذا التبدل في المشهد السياسي الأوروبي.

الاشكالية والفرضيات

يريد هذا البحث االاجابة على السؤال المتعلق بالعلاقة ما بين العولمة وصعود اليمين المتطرف في أوروبا عموماً وفي فرنسا على وجه الخصوص. هل من وجود فعلي لهذه العلاقة؟ أم أنها مجرد تصورات لباحثين وسياسيين لا تقوم على سند علمي؟ وفي حال وجود مثل هذه العلاقة فما طبيعتها؟ مباشرة أم غير مباشرة؟ طردية أم عكسية؟ قوية أو ضعيفة؟ وعن هذا السؤال الرئيسي تنبثق أسئلة فرعية مثل:

- ماهي بالتحديد المشاكل التي تفرزها العولمة أو تساعد على تفاقمها والتي يستند اليها

اليمين الشعبوي المتطرف في سعيه الى إقناع المزيد من الناخبين بأهليته لايجاد حلول لها في حال تبوئه السلطة؟

- ما هي الشعبويةبالتحديد، اليسارية منها واليمينية، وما اليمين المتطرف؟ وهل من مسار تاريخي محدد للشعبوية وما العناصر المشتركة التي تجمع ما بين الشعبويين في المجتمعات والبلدان المختلفة ذات الثقافات والأنظمة السياسية المختلفة.

-ما هو ادراك أو ادراكات الأوروبيين perceptions ،حكومات وشعوباً، للعولمة وبالتالي للاتحاد الأوروبي الذي هو من افرازاتها؟

-بالنسبة لفرنسا هل تشكل نموذجاً على حدة لجهة صعود اليمين المتطرف فيها أم أن الحالات الأوروبية واحدة تقريباً؟

-هل أن تصويت الناخبين لليمين المتطرف هو مجرد تصويت احتجاجي أم أنه بصدد التطور ليضحي تصويتاً هويتياًاعتناقياً للبرنامج السياسي والايديولوجي لهذا اليمين؟

يفترض البحث بأن الحالات الأوروبية تختلف من بلد الى بلد في القارة العجوز، الأمر الذي لا ينفي وجود عناصر مشتركة ،وبأن العلاقة ما بين العولمة ،باشكالياتها المختلفة، وصعود اليمين المتطرف قائمة ، وهي طردية من دون أن تكون بالضرورة مباشرة وقوية. كما يفترض بأن صعود هذا اليمين، في الحالة الفرنسية، يقوم أكثر على فشل الأحزاب التقليدية في حل المشكلات التي فاقمتها العولمة منه على قناعة الناخبين بأن العولمة والاتحاد الأوروبي والانفتاح وغيره أشياء سلبية .

في المنهجية

في سبيل امتحان صحة أو خطأ الفرضيات المذكورة والاجابة على الاشكالية الأساسية والتساؤلات الفرعية سوف يعتمد هذا البحث على عدة مناهج. المنهج الوصفي أولاً والذي يقوم على تقديم وصف موضوعي للظاهرة موضوع الدرس وذلك بأسلوب علمي يعتمد على الاستقراء فينطلق من الجزئيات ليستمد منها

القوانين العامة. كذلك فان المنهج التحليلي سوف يساعد على تفكيك الظاهرة الى جزئياتها واعادة تركيبها بالطريقة التي تسمح بتقديم أجوبة على الأسئلة المطروحة.

كما يستعين البحث بمنهج النظم لديفيد ايستون معتبراً بأن اشكاليات العولمة من هجرة وبطالة وفقدان أمن وخوف على الهوية والخصوصيات وغيرها هي مدخلات للسيستم الذي هو المشهد السياسي والحزبي موضوع الدراسة والذي تتفاعل فيه المدخلات لتخرج من الجهة الأخرى على صيغة قرارات وأفعال هي مخرجات تتحول بالتغذية العكسية الى مدخلات جديدة تتفاعل في السيستم، وهكذا في حركة دائمة لا تتوقف يتبدل خلالها المشهد السياسي والحزبي صعوداً لهذا الحزب وأفولاً لتلك الايديولوجيا. وما يهمنا هنا مراقبة حركة صعود اليمين المتطرف تحديداً داخل المشهد السياسي والحزبي في أوروبا عموماً وفرنسا على وجه الخصوص.

وأخيراً يستخدم البحث، تحديداً في قسمه الثاني، منهج دراسة الحالة الذي يقوم على التعرف الى خصائص ومضمون حالة أو ظاهرة معينة بصورة دقيقة عبر جمع معلومات مفصلةعنها وتحليلها بطريقة علمية وموضوعية للحصول على نتائج محددة يمكن تعميمها واقتراح أساليب معالجتها على حالات أخرى مشابهة. والحالة المدروسة هنا هي حالة اليمين المتطرف في فرنسا.

الأدبيات السابقة

ما خلا بعض المقالات ذات الطابع السردي الصحافي ليس هناك من دراسات بالمعنى العلميللكلمة حول موضوع هذا البحث باللغة العربية سوى ثلاث أبحاث [1] تكاد تكون بحثا واحدا من اربيعن صفحة يرد على إشكالية أو سؤال بديهي, اذا صح التعبير ,وهو الأسباب المتعددة الكامنة وراء صعود اليمين المتطرف في اوروبا وفرنسا .
اما بحثنا فإنه يطرح إشكالية العلاقة ما بين متغيرين: العولمةهي المتغير المستقل, وصعود اليمين المتطرف الشعبوي في اوروبا (الحالة الفرنسية) هو المتغير التابع, ويكشف حقيقة العلاقة ما بين الاثنين في دراسة تحليلية تغطي كافة مفاهيم البحث العلمية .

أما باللغتين الانكليزية والفرنسية فهناك دفق من المراجع من كتب وبحوث ودراسات ورسائل ماجستير ودكتوراه وتقارير من كل الأنواع عن الشعبوية واليسار واليمين المتطرفين في كل دولة من الدول الأوروبية. لكن أيضاً ليس هناك من دراسة للعلاقة ما بين العولمة وصعود هذا اليمين في أوروبا عموماً أو في فرنسا على وجه التحديد، الأمر الذي يبرر القيام بهذا البحث الذي بين أيدينا نظراً لما يشكله من إضافة

---

[1] [1]الاول صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية , الاقتصادية والسياسية , تحت عنوان صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات (2017) والثاني عن الموسوعة الجزائرية للدراسات الاسياسية والاستراتجية يتطرق الى صعود أحزاب اليمين المتطرف فى أوروبا : دراسه حاله فرنسا فى الفتره (1984-2017) (2019) والثالث صعود اليمين المتطرف في أوروبا،أبرزالعوامل والشخصيات والأفكار من إعداد مديرية الدراسات الاستراتجية في لبنان (2019) .

على الأدبيات التي درست ظاهرة اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا عموماً وفرنسا علي وجه التخصيص.

لذلك سوف يلاحظ القارىء اعتماد هذا البحث على مراجع جلها بل أغلبيتها الساحقة باللغة الفرنسية تحديداً وقلة بل ندرة مراجعها باللغة العربية. وهو يطمح أن يساهم في سد مثل هذه الثغرة.

تقسيم البحث

بناء عليه سوف ينقسم هذا البحث الى قسمين ،الأول يختص بالظاهرة المدروسة في أوروبا عموماً من دون تخصيص بلد معين ،وهو ينقسم الى فصلين يستعرض الأول منهما اشكاليات العولمة ونظرة الأوروبيين ،من شعوب وحكومات، للعولمة واشكالياتها وبالتالي ادراكهم للاتحاد الأوروبي، ويركز الفصل الثاني على اليمين المتطرف الشعبوي ،تعريفه وتصنيفه وخصائصه وايديولوجياته ، بعد تسليط الأضواء على الشعبوية عموماً وفي أوروبا على وجه التحديد.

أما القسم الثاني فيتناول الحالة الفرنسية والتي تتجسد في حزب "التجمع الوطني"(الجبهة الوطنية سابقاً) ،وهو ينقسم الى فصلين ،الأول يلاحق تطور اليمين المتطرف الفرنسي منذ الثورة الفرنسية الى اليوم بعد أن أضحى بقيادة مارين لوبان, ابنة مؤسس الحزب جان-ماري, في العام 2011.ويتناول الفصل الثاني من هذا القسم علاقة العولمة بصعود "التجمع الوطني" بعد أن يلقي نظرة متفحصة على النظام السياسي والحزبي في فرنسا والذي يتطور في حضنه اليمين المتطرف لأسباب عديدة يتولى شرحها هذا الفصل.

القسم الأول : العولمة وصعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا

لم تبدأ العولمة في زمان ومكان معينين بقدر ما هي مسار تاريخي طويل يعود الى بدايات التبادل التجاري بين الجماعات الإنسانية . في هذا المسار التاريخي حدثت تطورات فكرية وتكنولوجية وعلمية وصلت في أواخر القرن المنصرم الى درجة إلغاء الحدود بين الدول والشعوب التي انفتحت على بعضها البعض بشكل غير مسبوق وذلك بفضل الاختراعات العلمية التي يقول المتخصصون بأنها تزيد علىكل ما عرفته البشرية في تاريخها. بالطبع كان هناك من مستفيدين من هذا التسارع العولمي لا سيما الدول المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجياً وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية كما كان هناك من يعتبر نفسه خاسراً لا سيما في الدول التي تعاني من وهن في قدراتها الاقتصاديةوالتصديرية، وحتى في داخل الدول نفسها هناك شرائح تعتبر نفسهامستفيدة وأخرى تعتبر نفسها خاسرة.وهذا الموقف من العولمة ليس ثابتاً بل يخضع لتغيرات تحكمها تطورات اقتصادية وسياسية ..الخ. فمثلا طيلة العقود الثلاثة المنصرمة كانت الولايات المتحدة أكثر المستفيدين من العولمة الى حد كانت تدفع الدول في بعض الأحيان أن تنخرط في العولمة الليبرالية وكان من المحللين من يخلط ما بين العولمة والأمركة بسبب هذا الطابع الأميركي المفرط لظاهرة العولمة. أما اليوم فنرى الرئيس ترامب ينسحب من اتفاقات تجارية متعددة الأطراف وينتقد العولمة التي يبدو بأن الصين باتت المستفيد الأول منها .

من هنا فالرأي القائل بأن أوروبا عموماً, أو هذه الدولة الأوروبية أو تلك خصوصاً ,استفادت أو تضررت من العولمة ,رأي لا يقف على أساس علمي متين . فالمستفيد اليوم قد يصبح متضرراً غداً والعكس بالعكس ما يهمنا هو شعور الفاعل السياسي المعني ,من دول وشعوب وجماعات, بانه متضرر أو مستفيد لأن هذا الشعور أو الإدراك يترتب عليه مواقف وأفعال سياسية معينة.

بناء عليه يناقش الفصل الأول مفهوم العولمة والاشكاليات المرتبطة بها ,من منظور أوروبي تحديداً,وذلك في محاولة للتعرف على العلاقة,اذا كان ثمة من علاقة بالفعل , ما بين هذه الإشكاليات وصعود الشعبوية واليمين المتطرف (الفصل الثاني) .

الفصل الأول : العولمة من منظور أوروبي

البطالة , الإرهاب , ضياع الهوية الوطنية , فقدان سيادة الدولة , الخ .. مشاكل قديمة ومتجددة يتهم البعض, من محللين وأحزاب وجماعات,العولمة بالمسؤولية عنها أو عن تناميها على الأقل. في المقابل يدافع البعض الاخر عن العولمة والانفتاح باعتبار أنه كما كان يقول رائد "المعجزة الصينية" في ثمانيات القرن المنصرم دينغ شياو بينغ بأنه "عندما نفتح النوافذ يدخل البعوض" [1]بمعنى أنه من الطبيعي ان يتسبب الانفتاح الهائل بين الشعوب والأمم وذوبان الحدود في ما بينها ببعض المشاكل التي يمكن التصدي لها ومعالجتها.

هذا النقاش مايزال محتدماً ما بين أنصار العولمة ومناوئيها. ما يهمنا هنا هو موقف الفاعلين الأوروبيين تحديداً,من حكومات وشعوب, وادراكهم لهذه العولمة ,وما يترتب على هذا الادراك من نتائج سياسية وتحديداً لجهة صعود الشعبوية واليمين المتطرف اللذان يعرفان صعوداً واضحاً في أوروبا في يومنا هذا.

من هنا يحلل المبحث الأول العولمة وماهيتها واشكالياتها، تمهيدا للبحث عن العلاقة ما بين تنامي هذه العولمة وصعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا في المبحث الثاني.

المبحث الأول : العولمة وإشكالياتها

بعد أن تتولى الفقرة الأولى من هذا المبحث تعريف مصطلح العولمة وتتبع مسارها التاريخي تناقش الفقرة الثانية الإشكاليات الاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تستغلها حركات وأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا في مساعيها للوصول إلى السلطة .

الفقرة الأولى : العولمة واقعاً ومصطلحاً

يصف مصطلح العولمة أو الشوملة[2]تطوراً تاريخياً معقداً يضم أبعاداً عديدة اقتصادية ثقافية و أمنية الخ ... وهو يطرح اليوم إشكاليات عديدة تفرض إعادة نظر عميقة في قيم ومفاهيم سائدة .

في المعنى الدقيق للمصطلح ,تعبّر العولمة عن التداخل والتشابك المتزايد للاقتصاد العالمي على خلفية إزالة الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع والرساميل ,كذلك الابتكارات التقنية والتكنولوجية التي أدت الى انخفاض تكاليف النقل الدولي للبضائع والاتصالات العالمية .[1]

---

[1]https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/2/21

[2] Globalizationبالإنكليزية وقد ترجمه الفرنسيون الى Mondialisationليركزوا على المسافة الجغرافية دون فقدان المعنى الأصلي الذي ينطلق من الاقتصاد

أما في المعنى الأوسع , فالعولمة تعني كذلك الترابط والتفاعل بين الدول والمجتمعات على المستويات السياسة والاجتماعية والثقافية .[2]

لقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي مع تحول الاقتصادات الموجهة في الدول الشيوعية السابقة نحو اقتصاد السوق (الصين عام 1978 فيتنام عام 1986 وكذلك دول أوروبا الشرقية بعد انهيار جدار برلين عام 1989) ومع التوسع المتزامن للتجارة العالمية و الاستثمارات الدولية .

ولكن على الرغم من رواجه في الثمانينيات وتألقه في التسعينيات حيث بات من المفردات الأكثر رواجا في ذلك الوقت, إلا ان مفهوم العولمة بدأ في الظهور منذ أواسط الستينيات من خلال كتابين شهيرين , الأول War and peace لمارشال ماكلوهان وكنتن فيور, والثاني لبريجنسكي America's Role in the Technotronic Era[3]

هذا بالنسبة للمفهوم ,أما العولمة كواقع فتعبر عن حقيقة قديمة تمتد جذورها بعيدا في التاريخ.فالتداخل بين الاقتصادات ,في أجزاء كبيرة من العالم ,كان موجودا قبل بروز المصطلح نفسه بمئات السنين. قبل القرن الخامس عشر ,كان هناك تبادل تجاري واقتصادي وثقافي بين الدول من خلال طريق الحرير ,ولكن هذا التبادل لم يشمل العالم كله بل بقي على المستوى الإقليمي في الغالب لأن البضائع كانت تنتقل بمعظمها عن طريق البر,اذ لم تكن الممرات المائية قد استخدمت على نطاق واسع بعد.أما وبعد ان اكتشف كريستوف كولومبس أميركا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وعندما فتحت البرتغال الطرق الى الهند , اصبح بالإمكان الحديث عن عولمة ما[4].

فمن خلال التقدم في بناء السفن والملاحة والأسلحة الجديدة سيطرت اسبانيا والبرتغال على مساحات واسعة فيما وراء البحار قبل أن تفقدا نفوذهما لمصلحة إنجلترا التي شرعت في بناء إمبراطوريتها منذ بداية القرن التاسع عشروالتي كانت مبنية أساساً على الابتكار والصناعة ,وهذا ما أدى إلى تشكل مرحلة جديدة من العولمة كانت فيها أوروبا مركز الاقتصاد العالمي حتى عام 1914. في هذه الفترة من الزمن ,تفاقمت الانشقاقات بين الدول الاوروبية في ظل جو مشحون بالقومية المتطرفة والحمائية ,الأمر الذي انتهى بحرب عالمية طاحنة والتي ما كاد العالم يتعافى منها حتى جاءت أزمة 1929 بإسقاطاتها وتداعياتها لتخلق مناخاً

---

[1] https://www.touteleurope.eu/actualite/que-pensent-les-francais-de-l-europe.html

[2] ibid

[3] للمزيد انظر كتاب غسان العزي "سياسة القوة ,مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى " مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ,الطبعة الأولى ,بيروت2000,ص,117.

[4] https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944

ملائماً للحمائية والانعزالية .وعليه أودت هذه الاحداث إلى قطيعة أو على الأقل تباطؤ في مسار الانفتاح والتداخل بين اقتصادات العالم في فترة ما بين الحربين العالميتين[1].

لكن هذا المسار عاد ليلتقط أنفاسه بعد الحرب العالمية الثانية مشدودا بعزم الولايات المتحدة الأميركية هذه المرة والتي أنشأت اقتصاداً عالمياً Economie-monde على قياسها ,حُدّدَت معالمه في مؤتمر Bretton woods في العام 1947 الذي أنشأ نظاماً نقدياً عالمياً وربط جميع العملات بالدولار الأميركي وتحكم في تدفقات الرساميل عبر الحدود[2] .

لكن في جزء آخر من العالم سيطر الاقتصاد الاشتراكي الموجه على خلفية حرب باردة بين معسكرين ايديولوجيين سيطرا على العالم، وهي حرب انتهت مع سقوط جدار برلين في العام 1989 الامر الذي أعاد فتح مسار العولمة من جديد تحت سيطرة الولايات المتحدة بالكامل هذه المرة التي راحت تنشر مبادئها الليبرالية في كل انحاء العالم.وهكذا نشأت المنظمة العالمية للتجارة في العام 1994 بهدف تحرير التجارة العالمية من خلال القضاء على الحواجز الجمركية والنزاعات التجارية والتي انضمت الدول اليها تباعاً (حوالي 160 دولة في نهاية القرن المنصرم) وقد التحقت بها الصين في العام 2001 ثم روسيا في العام 2012 .وقد تميز العقد الأخير من القرن المنصرم بولادة وتكريس تجمعات اقتصادية كثيرة في العالم (النافتا , الآسيان, الابيك, ميركوسور, ناهيك عن الاتحاد الأوروبي ...الخ) في ظاهرة سميت "بالأقلمة " .regionalisation.[3]

يبدو أن كل مرحلة من مراحل العولمة تشكل رافعة في اتجاه التقدم، وهي استكمال لمراحل سابقة من الانفتاح العالمي،وكل تقدم يشهد فترات من الترابط وأخرى من الانقطاع . أما الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومنذ عام 2000 , ما شهده العالم من تطور هائل في مجال التكنولوجيات (الانترنت , الهاتف المحمول , الكومبيوتر...الخ) واختراع لوجستيات عالمية الاستعمال (طائرات , ناقلات بضائع ضخمة , طرقات دولية حديثة...الخ.) ومن مأسسة للعالم لإدارة الملفات الدولية من خلال آلية سياسية وبيروقراطية عالمية .[4]

---

[1] غسان العزي, "سياسة القوة " ,مرجع سابق,ص 120.

[2] https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929l-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944.

[3] Ibid

[4] Philippe moreau defarges ,"Nouvelles relations internationals " Paris ,2017,p,30.

في ظل هذه المرحلة من العولمة التي اتسمت بطابعها الأميركي الى حد بعيد, والمستوحى من الفوردية fordisme[1] , شهد الاقتصاد العالمي فترة لا بأس بها من الازدهار , حيث عرفت الدول الأكثر فقرا الموجودة في قارة افريقيا مثلا, معدلات نمو مرتفعة بعد أن كانت الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي , وذلك بفضل الطلب المتزايد على المواد الأولية[2]. ولكن على الرغم من ذلك , فقد استند النموذج الفوردي على أسس هشة , فمع التفاوت الهائل في المداخيل داخل الدول وفيما بينها وحدوث أزمات مالية عالمية في الأعوام 1993 و 1997 وتزايد الاستهلاك من خلال الديون الخاصة في الولايات المتحدة , وحصول هجمات 11 أيلول 2001 التي سببت مشاكل اقتصادية إضافية , خُفّضت نسبة الفائدة الى 1% في شهر تموز 2003 واستمر ذلك لمدة سنة [3].

ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات ,فارتفعت أسعار الفائدة الى مستوى 5,25 % وعجز الافراد فيما بعد عن دفع القروض المستحقة عليهم , وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية , ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد , انخفضت قيمة أسهمها في البورصة , وأعلنت عدة شركات عقارية وتأمينية إفلاسها وبلغت قرابة السبعين شركة [4]. هذا وسيطرت على المستثمرين حالة من الذعر والهلع ,فقاموا بسحب ودائعهم من البنوك , ما انعكس سلبا على قيمة موجودات هذه البنوك ,واصيبت الأسواق المالية بالشلل التام .

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في سبيل الحد من آثار الأزمة , إلا أنها سرعان ما انتشرت لتطال بقية أسواق المال في العالم ,ما عدا الصين التي لم يكن لديها استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري . أما الأسواق الأوروبية فقد عانت منذ نهاية العالم 2009 من ارتدادات الازمة وتزايدت الشكوك حول قدرة الشركات الكبرى على الإيفاء بديونها . وبسبب ردود الفعل المتأخرة للاتحاد الأوروبي والبنك المركزي

---

[1] Fordisme هي نظرية في الاقتصاد لصاحبها Henry Ford تستند على الإنتاج الضخم والاستهلاك والاستثمار بكميات كبيرة ,حيث كان يعطي العامل اجوراً مرتفعة كي يستطيع شراء ما ينتجه وبالتالي هي نظرية التشجيع على الاستهلاك لتحريك الاستثمار

[2] https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944p 43

[3] https://www.independent.co.uk/news/business/analysis-and-features/financial-crisis-2008-why-lehman-brothers-what-happened-10-years-anniversary-a8531581.html

[4] ibid

الأوروبي ,دخلت الأزمة بلداناً أخرى أوروبية (ايرلندا ,البرتغال , اسبانيا) بعد أن كانت قد بدأت في اليونان فقط[1].

وهكذا أضحى الاتحاد الأوروبي بأكمله ,وليس منطقة اليورو فقط, تحت وطأة "أزمة الديون السيادية " التي أدت الى آثار اقتصادية ضارة حيث بلغت معدلات البطالة في اليونان وإسبانيا 27٪ . و الى آثار سياسية كبير أسهمت في تحولات السلطة في اليونان وإيرلندا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلجيكا وهولندا وكذلك خارج منطقة اليورو في المملكة المتحدة[2].

بدأ التعافي البطيء للاقتصاد الأوروبي منذ عام 2014 الا ان تراجع النمو الذي أصاب البلدان الغنية من العالم وحدوث أزمات سياسية (أزمة القرم , المهاجرين الى أوروبا , الازمة الأوكرانية , أزمات الشرق الأوسط على سبيل المثال لا الحصر) أدى إلى انخفاض في أسعار المواد الأولية وتباطؤ النمو في البلدان لا سيما الفقيرة منها [3] .

وفي عام 2016 انتُخب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة على خلفية وعود انتخابية تتسم بالحمائية والانعزالية ورفض العولمة والاتفاقيات متعددة الأطراف . وفي الوقت نفسه بدأت أصوات كثيرة ترتفع في دول عديدة من أوروبا الى البرازيل تندد بالعولمة والليبرالية المفرطة , وعليه يمكن القول بأن الاندفاعة المتسارعة للعولمة بعد انهيار جدار برلين, بدأت تتباطأ بفعل كوابح سياسية وايديولوجية واقتصادية عديدة .

الفقرة الثانية : من إشكاليات العولمة

تطرح العولمة إشكاليات عديدة ,داخل الدول وفي العلاقات فيما بينها , ذات ابعادٍ اقتصادية وثقافية وأمنية وغيرها..في بعدها الاقتصادي ; من ناحية يُسلط المدافعون عنها الضوء على مفاعيلها الإيجابية ,على أساس ان فتح الحدود للتجارة يساهم في تطور مستوى معيشة الطبقة المتوسطة في جميع انحاء العالم .اذ استفاد كثيرون من الديناميكية الاقتصادية هذه وتمكنوا من خلق فرص عمل كثيرة بفضل التجارة الدولية, ناهيك عن مزايا انتشار التكنولوجيات والمهارات العالمية الجديدة التي انعكست إيجاباً على قطاعات كثيرة كالصحة على سبيل المثال حيث انخفض معدل الوفيات الرضع بشكل كبير في كافة أنحاء العالم واقترب متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية من 65 عاماً رغم أنه ما يزال أقل بعشر سنوات منه في الدول

---

[1] https://www.theguardian.com/business/blog/2011/sep/20/eu-debt-crisis-italy-downgrade

[2] Ibid

3http://library.fes.de/pdf-files/iez/12986.pdf

المتقدمة , كما انخفضت نسبة الأمية منذ السبعينيات الأمر الذي عزز الترابط بين الدول النامية وبقية العالم[1].

من الناحية المقابلة , يركز معارضوالعولمة على آثارها السلبية , وأولها خسارة جزء كبير من العمال ,لا سيما غير المهرة منهم ,لأشغالهم ووظائفهم , وانعدام الأمن الوظيفي , و التفاوت الحاد في المداخيل بين الدول وفي داخلها ,ناهيك عن تنامي النزعة الاستهلاكية والضرر الكبير الذي تحدثه الاقتصادات الحديثة والتجارة الدولية على البيئة. كما أنها مصدر قلق للعديد من السكان حول العالم لا سيما في الدول الغربية بسبب نقل الإنتاج الى البلدان ذات التكلفة المنخفضة والشعور بفقدان السيطرة على التقلبات الاقتصادية [2].

فما مدى صحة ادعاءات كل من مناصري العولمة ومعارضيها ؟

مواضيع عديدة تُطرح في مسألة العولمة الاقتصادية , وكل نقطة تحمل في طياتها تناقضات واشكالات كثيرة , فماذا عن القول بان العولمة تؤدي الى النمو وانخفاض الفقر في العالم ؟

في الواقع , لقد ساهمت العولمة في تراجع الفقر على مستوى العالم ,وزيادة مستوى الدخل الفردي في معظم الدول النامية , في عام 1981 كان هناك حوالي 835 مليون صيني يعيشون بأقل من 1,25$ في اليوم وتراجع عددهم الى 208 مليون في نهاية العقد المنصرم . ولكن في بلدان أخرى من العالم لم يتراجع الفقر. في جنوب آسيا ازداد عدد الفقراء على الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي سجلها العديد من بلدان هذه المنطقة , الهند مثلا شهدت36 مليون فقير . أما بالنسبة للصحراء الجنوبية الافريقية فلقد أثرت نسبة الفقر المدقع فيها على حوالي 50% من السكان لمدة ثلاثين عاما [3].

والجدير ذكره ان فقراء العالم ليسوا جميعاً بنفس المستوى , ففقير لوكسمبورغ ليس كفقير افريقيا الذي يعيش حد الموت [4] . إن استعراض الثلاثين سنة الماضية في الحد من الفقر في العالم تقودنا الى ملاحظة أن عدد الفقراء انخفض إلى النصف في عام 2015 مقارنة بالعام 1995 ,وذلك بفضل جهود الأمم المتحدة التي تعتمد سياسة المعونات والمساعدات (وهي سياسة غير كافية ولا تعتمد على التشجيع على الإنتاج في هذه البلدان) [5].

---

[1] https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944

[2] Ibid

[3] Ibid ,p,81.

[4] Francois bourguignon , “la mondialisation de l’inegalite” , ed le seuil ,Paris ,2012,p,12.

[5] Francois bourguignon, “pauvrete et developpement dans un monde globalise “ ed dupliprint, Paris ,2017 ,p ,31.

ولكن لماذا كانت أفريقيا في العام 1970 موطناً ل 11% من فقراء العالم مقابل 76% في آسيا القارة التي تشهد اليوم نجاحاً في خفض معدلات الفقر بشكل كبير ؟ بحسب Francois Bourguignon يعود ذلك الى أداء البلدان الآسيوية التي اعتمدت سياسات استراتجية في خفض معدلات المواليد لديها وتحسين فرص العيش خصوصا في الصين التي استفادت من منطق الاندماج مع الأسواق العالمية حيث شهدت نموا اقتصاديا سريعا . بدورها جذبت دول "البريكس"(الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوبي افريقيا) الاستثمارات الخارجية اليها , اذا انها توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة مما جعلها محطاً لفروع الشركات العالمية . وقد حققت الهند الصين ونيجيريا وتايلند معدلات نمو(8,8 % و 8,5% و 8,5% عام 2014) وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي[1].

علاوة على ذلك , ليس من السهل التمييز بين الدور الذي تلعبه العولمة ,والعوامل الداخلية الوطنية لكل دولة في مسار النمو الخاص بها . ففي بعض الدول النامية كانت الصراعات السياسة الداخلية عائقا امام النمو(اليمن على سبيل المثال). بعض الدول تعاني من ظروف مناخية وجغرافية صعبة , وهناك دول تعتمد سياسة الانعزالية بديلاً عن الانفتاح على التجارة الدولية مثل كوريا الشمالية [2].

في المقابل , فإن انفتاح الاقتصاد العالمي على مصراعيه يولد تداعيات سلبية كثيرة , فمن أوجه القصور المهمة للعولمة هذه :

أولاً: عدم الاستقرار,ويتجلى بطرق عديدة منها الاعتماد على المواد الخام للتصدير(دول مثل فنزويلا او ايران او دول الخليج او افريقيا) والتعرض لفقاعات المضاربة , فالمتاجرة بالأسهم يمكن أن تتم في بعض الأحيان بدون دراسة مع القيمة الحقيقية التي تولدها الشركات, بحيث تؤدي الى انفجار فقاعة المضاربات كما حصل خلال أزمات التسعينيات وأزمة 2008[3].

ثانيا: عدم المساواة ,يتفق الجميع من مؤيدي العولمة ومعارضيها ,بأنها تؤدي الى تفاوتات بين الدول من جهة وفيما بين الافراد والمناطق داخل الدول نفسها من جهة أخرى . ففي دراسة أجرتها منظمة العمل

---

[1] https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944 op.cit.p85

[2] Ibid 91

[3] Ibid 93

الدولية عام 2008 ,أظهرت أنه بين عامي 1995 و 2005 , زادت التفاوتات في المداخيل في معظم أنحاء العالم [1].

وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الأولى في العالم لجهة التفاوتات في المداخيل. بين عامي 1979 و2007 زاد المعدل الوسطي للأجور 50% , لكن هذا الارتفاع لم يطل الا نسبة 10% من الفئة الأكثر فقرا و 100% من الفئة الأكثر غنى والتي تشكل 10% فقط من السكان[2] . و هذا الفارق الكبير في التفاوت ينخفض بشكل ملحوظ عند الدول الأوروبية خصوصاً الدول الاسكندنافية .

أما في الدول الناشئة , وعلى الرغم من النمو السريع الذي تشهده ,فما تزال تعاني من فجوة كبيرة في المداخيل خصوصا المكسيك والهند, والصين بدرجة أقل .[3]

في السياق نفسه , يُلاحظ ان ضغوط المنافسة الدولية يؤدي الى خفض الأجور في القطاعات المنخفضة القيمة ,مما يطال العمال ذوي المهارات المنخفضة الذين يوقعون عقود عمل ذات مدة محددة وهذه العقود تطال فئة الشباب في أوروبا خصوصا , حيث يعمل 60% من الشباب هناك بموجب هكذا عقود. أما بالنسبة للقطاعات ذات القيمة العالية مثل الكيمياء والطب ,فهي لا تعاني من مثل هذه الضغوط[4].

ولكن هل تأتي هذه الزيادة في التفاوت في المداخيل من العولمة حصراً؟

وفقاً لدراسة أجرتها "منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية " بعنوان " المزيد من عدم المساواة " فإن العوامل الرئيسية لتفاوت المداخيل في العقود الأخيرة كانت من ناحية بسبب التغيرات المؤسساتية والسياسية في الشركات لتتكيف مع معايير سوق العمل, ومن ناحية أخرى ترجع الى التقدم التكنولوجي , حيث أصبح التوظيف يتطلب معارف متقدمة وتخصصات في مجالات المعلوماتية الجديدة مما يؤدي الى تفاوت المداخيل بين أصحاب الاختصاص والاخرين . وبلا شك ان هذين السببين مرتبطان بالعولمة ولو بشكل غير مباشر .

---

[1] Francois bourguignon ,"la mondialisation de l'inegalite " op.cit ,p,33.

[2] Ibid p 34 ,35 .

[3] التناقض واضح بين الهند المشرقة في بنغالو وباقي البلاد . فالتفاعلات العالمية الهايتيك لا يشغلها سوى 5,4% من الهنود العاملين . اما الذين يشاركون في التجارة العالمية فهم 2% فقط .

[4] https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944http://library.fes.de/pdf-files/iez/12986.pdf

فالتغيرات الجوهرية التي حصلت في العالم ما كانت لتحصل او على الاقل ما كانت ان تصل العالم كله لولا الارتباط الوثيق بين اطرافه من الجنوب الى الشمال ومن الشرق الى الغرب[1]

هذا بالنسبة للتفات في المداخيل فماذا عن خسارة الوظائف ؟

إن تحليل الآثار العالمية الناتجة عن زيادة التعاون في جميع أنحاء العالم يكشف عن حقائق معقدة . فهناك بلدان تعاني من البطالة ,كالدول الغربية اليوم بسبب انتقال مصانعها الى الخارج بحثا عن عوامل انتاج ارخص وهو ما يسمى delocalisation وهو أحد الأوجه المباشرة للعولمة . في الوقت نفسه, بلدان أخرى تتزايد فيها التوظيفات خصوصا الدول الناشئة .بالنسبة للدول المتقدمة , تعود خسارة الوظائف لأسباب عديدة مرتبطة بالعولمة مباشرة وغير مباشرة , منها منافسة المنتجات القادمة من الدول الناشئة , لا سيما السلع الاستهلاكية كالملابس والالكترونيات , أما الأنشطة الصناعية التي تتطلب وظائف متخصصة فبقيت الى حد الآن متمركزة في الدول المتقدمة . (كما سبق وذكرنا , الطب , الدواء , الكيمياء..الخ) . و الجدير بالذكر ان هذه الدول لم تشهد التغيرات نفسها , فكوريا الجنوبية والمكسيك وايرلندا شهدت تزايدا ملحوظا في الوظائف الصناعية [2].

بالإضافة الى ما سبق , فان انتقال التصنيع او توقفه في دول الشمال ال desindustrialisation لصالح دول أخرى ذات عوامل انتاج رخيصة ,وذلك بسبب المنافسة الدولية التي تدفع بأصحاب الشركات الى البحث عن تخفيض تكاليف الإنتاج الى أكبر قدر ممكن , أدى الى خسارة الاف الوظائف في الموطن الأصلي للشركة .إن بعض استطلاعات الرأي مثيرة للقلق , ففي عام 2005 كشف أحد الباحثين أن 40% من أكبر الشركات في العالم تنقل أعمالها الى خارج حدودها , أولا وقبل أي مكان اخر الى آسيا , ولكن ايضاً الى شمال افريقيا ووسط أوروبا .[3]

بالمقابل , صحيح ان ترحيل الشركات أدى الى خسارة العديد من الوظائف إلا أنه ليس السبب الوحيد لذلك في الدول المتقدمة . في أوروبا اقل من 5% من الوظائف التي أُلغيت في الصناعة والخدمات كانت بسبب الترحيل , ففي فرنسا على سبيل المثال ,بين عامي 1995 و 2005 أدى الترحيل الى الغاء 13500 وظيفة صناعية ولكنه ليس رقما كبيرا بالنسبة لمجموع الوظائف التي أُلغيت .وبين عامي 2000-2004

---

1 Ibid ,p87

2 Francois bourguignon ,"la mondialisation de l'inegalite " op.cit ,p,65

3 http://library.fes.de/pdf-files/iez/12986.pdf

,فان ثلاثة ارباع الوظائف التي أُلغيت كانت بسبب إعادة هيكلة استراتيجيات الشركات في تحسين تقنياتها التكنولوجية ,وهو السبب نفسه الذي أدى إلى انخفاض العمالة في الولايات المتحدة[1]

وهكذا يمكن القول بان العولمة مسؤولة مباشرة عن تدمير جزء من الوظائف بسبب الترحيل ,وبشكل غير مباشر من خلال التطور التكنولوجي الذي انتشر في كافة أرجاء العالم بفضل العولمة التي بدورها تتسارع اكثر واكثر بفضل الابتكارات الهائلة في مجال التكنولوجيات .

ولكن على الرغم من ذلك, فإن العولمة تخلق على نحو متوازن فرص عمل جديدة في مهن جديدة ناتجة عن المنافسة الدولية التي تؤدي بدورها الى الابتكار والابداع والتحديث .

ثالثاً : العولمة والهجرة

أصبحت الهجرة الدولية جزءاً من العولمة وذلك بفعل مزيج من العوامل التي نشأت خلال العقود الثلاثة المنصرمة التي تلت نهاية المعسكر الشرقي و شهدت تزايداً للصراعات والأزمات التي أدت إلى تدفق موجات من اللاجئين عبر العالم, والذين وصل عددهم إلى حوالي 40 مليوناً عام 2015 [2] . هذا بالإضافة الى ظهور النازحين البيئيين الذين يربو عددهم على 35 مليوناً . وبحسب أرقام الأمم المتحدة هناك 740 مليون مهاجر داخلي و244 مليون مهاجر دولي في عام 2015 . ويُعرَّف المهاجر الدولي بانه الشخص الذي يولد في بلد ويعيش في بلد اخر , ويندرج ضمن المهاجرين كل من اللاجئين والمهجّرين [3].

والجدير بالذكر ان 72% من مجموع المهاجرين الدوليين تتراوح أعمارهم بين ال20 و64 عاماً ,مما يعكس الصلة الوثيقة بين الهجرة وطلب العمل . و يؤكد الاقتصاديون على أهمية الهجرة من أجل التنمية البشرية والاقتصادية فهي فرصة مربحة للدول المرسِلة والمستقبِلة على السواء , حيث أرسل المهاجرون من جميع أنحاء العالم في عام 2012 وحده ما يقدر ب 400 مليار دولار أمريكي الى بلدانهم الاصلية [4].

---

[1] Ibid

[2] Catherine Wihtol de Wenden, “ L'inscription des migrations dans la mondialisation”, Études, 2014/6 (juin), p.5

[3] Catherine Wihtol de Wenden,”La question migratoire au XXIe siècle “ed. presse de sciences po ,paris 2014 p. 21

"[4] Ibid

لقد استقبلت الدول الصناعية المتقدمة ما بين 125 الى 130 مليون مهاجر[1] خلال أعوام "الثلاثين المجيدة Trente Glorieus " (بين 1945 و1975 الفترة التي شهدت فيها أغلب الدول المتقدمة نموا اقتصاديا كبيرا) حيث كان تدفق اليد العاملة سهلا ومطلوبا. وبعد ذلك على الرغم من تفجيرات 11 أيلول 2001 لم يُربط الإرهاب بالهجرة في أوروبا ولم تغلق أوروبا أبوابها امام اللاجئين حتى في أعقاب الازمة المالية العالمية عام 2008 .أما بعد أحداث العام 2011 في الدول العربية فقد وصل ما يقرب من 30 مليون لاجئ الى أوروبا[2] مما اثار جدلاً سياسياً واسعاً في وقت أخذت فيه أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي تروج لفكرة ان المهاجرين هم سبب الشرور في البلدان الأوروبية رغم أن التأثير السلبي للهجرة غير مؤكد عملياً . فالدول الأوروبية تتبنى رسميا سياسة هجرة انتقائية وذلك لسببين تكنولوجي وديمغرافي.

فمن ناحية يفرض التنافس بين بلدان الشمال جذب العمالة الأكثر كفاءة لتعزيز القدرة التنافسية للمراكز التكنولوجية في سياق صعود اقتصاد المعرفة الذي يُعطي وزنا كبيرا للعوامل غير المادية في الإنتاج ,مما خلق حاجات جديدة الى المزيد من المهاجرين أصحاب المؤهلات العالية وليس من العمالة غير الماهرة كما كانت عليه الحال في السابق.

من ناحية أخرى فان النقص الديمغرافي , الناتج أساسا عن معدلات الخصوبة المنخفضة في بعض الدول المتقدمة لاسيما الأوروبية منها, خلق حاجة الى المهاجرين .في الواقع , يمثل البعد الديمغرافي في أوروبا تحديًّا حقيقياً ليس فقط بسبب انخفاض معدل الخصوبة ، بل لأنّ عدد كبار السنّ يتزايد بسبب التقدم الطبي وغيره. ويمثل السكان الذين هم دون سنّ 15 سنة (17%) فقط من إجمالي السكان في حين تبلغ المجموعة العمريّة 60 سنة فأكثر (18%) ، وهذا الاتجاه في تزايد مستمر . وفي ضوء هذه المؤشرات ثمّة تقديرات بأن النمو السكّاني في الاتحاد الأوروبي سيتباطأ بشكلٍ ملموسٍ بالمقارنة مع مناطق أخرى[3] .

[1] بشارة خضر ,"أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس ,"مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت", 2010, ص,121

[2] المرجع نفسه ,ص,123

[3] بشارة حضر,"عملية الاندماج الأوروبي النشأة-العقبات-التحديات المستقبليةمركز الامارات للدراسات والبحوث, الامارات,2010,ص 67.

ومن المتوقّع أن يتناقص عدد السكّانالأوربيين إلى (600)مليون،وربّما (565) مليوناً ، مع حلول العام 2050، فأوروبا تُعتبر من أقل مناطقالعالم خصوبة قياساً بعدد المواليد، والأهمّ من ذلك أنّ معدّل المواليد المسلمين في أوروبا يتعدّى حاليًّا ثلاثةأضعاف عدد المواليد الأوروبيين.[1]

كما تشكل الشيخوخة الديمغرافية ضغطا قويا على أجهزة الضمان الاجتماعي وبشكل خاص على أجهزة التقاعد والصحة وعلى دولة الرفاهية الاجتماعية التي تميز نموذج الرأسمالية الأوروبية [2]

إن تقرير التقسيم السكّاني للأمم المتحدة يتوقّع أنّ أوروبا، وانطلاقاً من حالة الشيخوخة فيها، يجب أن تستقبل فى التقدير الأدنى 47،5 مليون مهاجر حتى عام 2050، وفى التقدير الأعلى 159 مليونا حتى تتمكّن من الحفاظ على توازن فحواه أو ترجمته (4-5) شباب نشيطين مقابل متقاعد واحد.وعليه ان تعويض التوازن من خلال الهجرة يخدم الاقتصاد في تلك الدول ويساعد أيضا في دفع معاشات التقاعد .[3]

لقد أوجد هذا الواقع الديموغرافي تحدّيّاً جديداً لأوروبا المحكومة في مواجهتها باعتبارات متناقضة، فهي من جانبٍ بحاجةٍ ماسةٍ إلى المهاجرين لتعويض النقص في معدلات النمو السكاني و في العمالة، ومن جانب آخر تتملكها مخاوف من تزايد المهاجرين تتمحور حول تهديد الهوية والأمن، بما ينعكس على سياستي الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية .[4]

فعلى الرغم من ان العولمة الاقتصادية تشجع ظاهرة الهجرة , الا ان هذه الأخيرة تضع مسألة التعددية الثقافية Multiculturalisme موضع تساؤل . فالاختلاف في الثقافات بين الشعوب يتطلب جهودا كبيرة من الدول لإدماج المهاجرين في نسيجها المجتمعي لاسيما أولئك المتمسكين بجذورهم الثقافية والدينية, ما يولد مشاعر من الاستياء والغبن من جهة ,يقابلها مشاعر من الخوف أو كراهية الاخر Xenophobie وخصوصا الاخر المسلم من الجهة الأخرى[5] . وعلى خلفية الصعود المتنامي للجماعات الإسلامية المتطرفة واعمالها الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وفي أوروبا أيضا ,تفاقمت ظاهرة الاسلاموفوبيا وحطت في قلب النقاش الثقافي والسياسي فراجت مقولات مثل "نظرية الاستبدال الكبير" المستوحاة من

---

[1]المرجع نفسه

[2]المرجع نفسه

[3]المرجع نفسه

[4]Catherine Wihtol de Wenden,"La question migratoire au XXIe siècle "ed. presse de sciences po ,paris 2014 p. 21
Jean-Baptiste:"les migrants une chance pour l'economie europenne". Le monde .1sept,2015.

[5] Nathalie Birchem: :integration de refugies ce qui reste a faire" La croix, 2018.

كتاب نشره رينو كامو في العام ٢٠١١ تحت هذا العنوان نفسه، تقول بوجود مشروع متفق عليه بين «النخب العولمية» لإحلال اللاجئين من إفريقيا الشمالية محل الفرنسيين الأصليين.[1]

ومن جهته فإن الكاتب ميشال هولبيك ، على سبيل المثال لا الحصر، سبق ونشر كتاباً بعنوان «الخضوع»، يتصور فيه سيناريو تحوّل فرنسا إلى جمهورية إسلامية، كما أيّد الكاتب أريك زمور في مقالة له في «الفيغارو» (١ /٩ /٢٠١٦) وجود مخطط استبدال كبير, وذلك بعد ان نشر في العام 2014 كتابا سيطرت عليه الاسلاموفوبيا تحت عنوان "الانتحار الفرنسي ". إن أمثال لوبان وزمور وكامو و هولبيك وروبير مينار إلخ.. بات لهم قراء ومناصرون.. هؤلاء من اليمين المتطرف الذين يحضّون على كراهية «الآخرين المختلفين»، لاسيما من العرب والمسلمين، هم الذين يدفعون في اتجاه «الاستبدال الكبير» لصورة مجتمعاتهم من الانفتاح والتسامح إلى التعصب والعنصرية [2].

رابعاً : العولمة والأمن

منذ عام 2011 مع احتدام الأزمة السورية سيطر الارهاب على مناطق واسعة من سوريا والعراق في الشرق الأوسط وسرعان ما انتقل الى أوروبا عبر سلسلة هجمات متتالية كانت الأكثر دموية منذ الحرب العالمية الثانية ومنذ تفجيرات قطارات مدريد عام 2004.[3] ففي عام 2015 تعرضت أوروبا لتسع هجمات إرهابية ,ثمانية منها في فرنسا وحدها ,وفي العام 2016 تسع هجمات جديدة ,أربعة منها في المانيا هذه المرة, كما تعرضت بريطانيا عام 2017 لأربع هجمات إرهابية [4] . والملاحظ ان جميع هذه الهجمات وقعت في أماكن سياحية ومدن أساسية في البلدان الأوروبية , (متاحف ,كنائس,مقاهي..) وكان المتهم في كل مرة ,مسلم متشدد من أصول عربية [5] .

هناك من المحللين من يعتقد بإن احداث 11 أيلول 2001 تعتبر سبباً ولو غير مباشر لانتشار الإرهاب في العالم ذلك ان هذا الحدث شجع على عولمة الأصولية الدينية بعد اتهام واشنطن لتنظيم القاعدة بتنفيذ

---

[1] https://www.cairn.info/le-grand-repli--9782707186874-page-141.htm

[2] https://www.lefigaro.fr/flash-actu/propos-de-zemmour-sur-l-immigration-et-l-islam-le-parquet-de-paris-annonce-l-ouverture-d-une-enquete-20191001
15

[3] Jenny Raflik " Terrorisme et mondialisation. Approches historiques" , Bibliotheque des Sciences Humaines ,paris 2016,p. 408 .

[4] https://journals.openedition.org/teoros/2266

[5] Ibid

الهجمات الإرهابية . فبعد ان كانت المنظمات الإرهابية تتحرك داخل الحدود , وكرد فعل على الحرب العالمية التي اطلقتها واشنطن ضد الإرهاب , انتشرت هذه الحركات لتشارك في صراعات عديدة في انحاء العالم ,من الشيشان الى الصومال ,من أفغانستان الى البوسنة , تحت رعاية القاعدة وطالبان وبوكو حرام في نيجيريا[1] .

في المقابل يرى محللون آخرون أن الحركات الإسلامية الأصولية لم تظهر في الأساس كرد فعل على قرار واشنطن , بل ان الإسلاميين المتطرفين لديهم ثقافاتهم الخاصة التي لا تتفق مع تلك الغربية المُعولمة (الفردانية , التحرر الديني , العلمانية ...الخ) , فالتجانس الذي شكلته العولمة يساهم في تآكل التنوع الثقافي وبالتالي يرى البعض في الحركات الإسلامية المتشددة وسيلة لتأكيد الهوية والتعبير عن الاستياء ورد فعل تجاه عولمة ثقافية تبدو غربية , ما ينسجم مع نظرية صموئيل هانتنغتون " صراع الحضارات " . فالإسلام الاصولي يرى في الغرب مصدراً للشر , بينما يُنظر اليه كإرهابي بعيون الغرب .[2]

علاقة العولمة بالإرهاب او العكس تتوضح أكثر من خلال مفاعيلها الاقتصادية , ذلك ان فئات واسعة من المجتمعات تتعرض للتهميش والبطالة والفقر والحرمان بسبب العولمة. ولو أن هذه الأخيرة تبقى سبباً من أسباب عديدة . فمذ الازل كان هناك فقراء واغنياء وأسياد وعبيد , لكن في عصرنا الحالي يسيطر القلق حيال المستقبل في ظل تعقيدات الحياة وإلغاء الاف الوظائف بسبب المتغيرات التي يفرضها التقدم التكنولوجي والعولمة . ولكن عندما تكون الدولة قوية ,فحتى الضعفاء لديهم حد ادنى من العيش الكريم اما ما ان تنسحب الدولة ولا تتحمل مسؤولياتها او عندما تنهار اقتصاديا , تبحث هذه الفئات عن قنوات بديلة غير رسمية للدعم والنظام فتلجأ الى العائلة والعشيرة والقبلية والدين[3] .

ما تقدم يبدو قريبا من نظرية الحرمان النسبي التي , على صحتها , تبقى غير كافية لتفسير الفعل الإرهابي. فالقادة الكبار الرئيسيون للمنظمات الإرهابية بعضهم متعلمون ويملكون أموالا طائلة (أسامة بن لادن مثلا) كما ان هناك هجمات من قبل تنظيم القاعدة ذات تقنيات عالية ,ما يدل على ان المشاركين لديهم خبرات تقنية واسعة. كذلك فان بعض افراد المجموعات الإرهابية يرسلون أبناءهم للتعلم في الخارج ويحملون جنسيات اجنبية , فهذه الجماعات تعرف نفسها على انها النُخبة أو "الطليعة "التي ستقود الشعب , وبالتالي ليس من

[1] LABEVIERE RICHARD : “ Terrorisme face cachee de la mondialisation”Ed ,Essai, paris,2016,p.6.
[2] https://www.causeur.fr/le-terrorisme-est-indissociable-de-la-mondialisation-16291
[3] Ibid

الغريب ان نجد من بين هؤلاء "الطليعيين " بعض الأثرياء [1] . وعليه من الواضح انهم يشكلون منظمة كأي منظمة أخرى ,قاعدتها المحرومين والمهمشين وكل من لديه استياء من السلطة المحلية او العالمية التي تتميز بالاستهلاك المادي الذين لا يستطيعون الوصول اليه .

كما ان هذه المنظمات لها علاقات مع أصحاب بنوك ومع مجرمين و أوساط الجريمة المنظمة من تجار مخدرات ومتاجرين بالبشر وما شاكلهم . فقد ذكرت صحيفة الواشنطن بوست ان 40 منظمة إرهابية لها علاقة بتهريب المخدرات والاتجار بالبشر [2]. كما ان الفوضى داخل الدولة تسهل للجماعات الإرهابية نشر العنف والعمليات المشبوهة حيث تدور المتاجرة غير الشرعية في ظل " اقتصاد حرب" غير مشروع [3].

وهكذا فإن المفاعيل الثقافية والاقتصادية للعولمة ,تقدم أداة ادراكية لفهم أسباب انتشار الإرهاب على المستوى العالمي , ولكن كيفية هذا التوسع ترجع الى فتح الحدود بين الدول وتسهيل حركات السفر والتحويلات المالية , كذلك استخدام الانترنت ووسائل الاتصال الحديث للبث الدعائي لارهاب الاخرين , واتمام العمليات في أي مكان بالعالم من خلال ال cyber criminalite. وما يثير القلق اليوم هو استخدام تكنولوجيا المعلومات من اجل الإرهاب الالكتروني او ما يعرف ب cyberterrorisme الذي يمكن من خلاله إخفاء الهوية والدخول الى ملفات شخصية لتهديد المواطنين او تعطيل البنية التحتية للدولة والشركات . كل هذا أدى الى عولمة انعدام الامن la mondialisation de l’insecurite ," الخطر العالمي الذي يتطلب جهودا عالمية لمحاربته" كما قال الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند[4] .

خامساً: العولمة وسيادة الدولة

تشغل سيادة الدولة ودورها ,حيزا مهما في الادبيات السياسة الدولية , حيث عاد المصطلح من خلال مطالبة بعض قادة الدول والأحزاب السياسية في العالم باسترداد سلطة الدولة وسيادتها التي تلاشت برأيهم بين تشعبات العولمة .

---

[1] https://arretsurinfo.ch/dr-tewfik-hamel-le-terrorisme-risque-de-devenir-ingerable-dans-un-proche-avenir-partie-1/

[2] https://www.erudit.org/fr/revues/riac/1993-n30-riac02137/1033663ar.pdf

[3] RICHARD LABEVIERE, op.cit,p.25.

[4] FFrancois-Hollande-Discours-du-President-a-l-occasion-de-la-semaine-des&usg=AOvVaw17C5THPM-7sX1UBIJNLkj8

إن صعود العولمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتّم على الدول إنشاء المعاهدات والاتفاقيات والرابطات , لتسهيل التبادلات التجارية. وكان من الطبيعي ان تؤدي هذه الدينامية الى اهتزاز نظام الدولة القومية وتراجع الدولة أمام قوى أخرى تفرضها العولمة , فالاتفاقيات الدولية تحتل مرتبة مهمة في دساتير الدول وهي قبل القانون الداخلي في الكثير منها .

لقد اخترق هذا الواقع الجديد الدولة في أركانها الثلاث الأساسية (الإقليم – السكان – السلطة السياسية) , فالعولمة والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمواصلات أدت الى جعل إقليم الدولة معبرا للتدفقات العابرة للحدود , من سلع ورساميل وسكان ومعلومات , وهذه التدفقات تتملص شيئا فشيئا من سيطرة الدولة خصوصا بعدما أصبحت العلاقات و الأنشطة تتم عبر شبكات مترابطة عالمية مثل الانترنت . من هنا لم تعد الدولة الفاعل الأساسي فيما يحدث على الصعيد العالمي , بل هي مُلزمة بالتكيف ووضع سياسات ملائمة للتطورات التي تفلت من قبضتها . [1]

كما يخضع العنصر التأسيسي الثاني للدولة بشكل متزايد لديناميات العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية , وتشكل عمليات الهجرة فضلا عن التنقل العالمي المهني والعمل الفرداني العوامل الرئيسية لهذا التغير .

اما السلطة السياسية: فمن المهم الإشارة الى ان مفهوم الدولة الامة يعيش أزمة صعبة ليس فقط بسبب تعرض الدولة لمنافسة شديدة من لاعبين يزدادون عداداً وقوة على المسرح الدولة فحسب (منظمات غير حكومية يقدر عددها ب 44 الف منظمة عام 2014 بحسب الأمم المتحدة , الشركات متعددة الجنسيات, جماعات الضغط العابرة للأوطان, المؤسسات الدينية, وسائل الاعلام والاتصال, الراي العام, الافراد...الخ) ولكن لان العقد الأساسي المؤسس لهذا المفهوم يتعرض للخلل. ويقول المؤمنون "بنهاية الدولة" أن عقد توماس هوبس قام أساسا على تخلي الافراد عن حريتهم واستقلاليتهم لمصلحة الدولة ,مقابل الحماية والامن الذي توفره لهم الأخيرة على المستويين الداخلي والخارجي [2].

لكن الدولة تبتعد عن المبادئ الثلاثة التي تجسد فكرة الامن الداخلي : الضمان الاجتماعي , الامن الاقتصادي والسلامة الجسدية . وعلى الصعيد الخارجي فإن أسس شخصيتها السيادية تتعرض للاهتزاز

[1] https://www.politics-dz.com/community/threads/alyulm-usiad-aldul-alutni-bxhth-fi-xmi-mfxum-alsias-fi-nzri-alylaqat-alduli.6423/

[2] Amitav Acharya: “Mondialisation et souveraineté : une réévaluation de leur lien” , Revue internationale de politique compare. Paris , 2001,p.375-380

والتقويض . فالضمان الاجتماعي في كل دول العالم يعاني من ازمة حادة بسبب عجز صناديقه عن الدفع وبالتالي فإن مؤسسات خاصة تقوم بالعديد من مهامه وتنافسه وتتجه الأمور نحو الخصخصة في هذا المجال اما الرأسمالية المفرطة السائدة ,تقلص كثيرا من تدخلية الدولة interventionnisme التي فقدت سيطرتها على الميكانيزيات الاقتصادية ,وقدرتها على توفير الامن الاقتصادي للمواطنين . أما السلامة الجسدية , فالدولة لم تعد قادرة على تأمنيها بسبب انتشار العنف والإرهاب وتطور الوسائل في هذا المجال. وهكذا يتعرض عقد توماس هوبس للخلل لان المواطن يدفع الضرائب والرسوم للدولة مقابل حماية امنه الجسدي والاقتصادي والاجتماعي بالكامل[1] .

وهذا ما أدى الى ان تكون الحَوكَمة La gouvernance متعددة الفاعلين ومتعددة المستويات , فتامين السلم والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , وتامين الرفاهية العامة وحماية البيئة والتعليم ...الخ كل هذه الأمور يتم انتجاها وتأمينها في مكان اخر غير الدولة في عصر العولمة . او على الأقل لم تعد الدولة قادرة على تأمنيها لوحدها .[2]

فكيف يمكن ضمان الصحة لمواطني دولة ما في ظل انتشار امراض عالمية ؟ كيف يمكن مواجهة التغيرات البيئية أو التلوث العالمي ؟ وكيف تستطيع الدولة ضمان الامن الاقتصادي في ظل أزمات عالمية ؟

ان كل هذه الأمور تغذي ثقافة الخوف والشك , وكلما فقدت الدولة قدرتها على تطوير وظائفها كلما ظهرت مساحات خالية يحتلها لاعبون آخرون مثل الملل والطوائف والجمعيات الاهلية والمؤسسات غير الحكومية. هذا على المستوى المحلي , اما على المستوى الدولي , فهناك قوى إقليمية وشبكات دولية تجبر الدولة على الاعتراف صراحة بسلطات اعلى سلطتها , كما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي او الدول التي صادقت على محاكم الجنائية الدولية وغير ذلك من الاتحادات والمنظمات الإقليمية والعالمية . وإن كان صحيحا ان الدول لها حرية الانضمام او عدمه الى هذه المنظمات , ولكن قد يكون الضرر أكبر في حالة عدم الانضمام . فهل يستطيع الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي من يحتفظ بسياسة مستقلة دون ان يكون عضوا في المؤسسات الدولية ؟؟[3].

[1] https://www.cambridge.org/core/books/cambridge-history-of-twentiethcentury-political-thought/end-of-the-welfare-state/15D7256422D87DA95A8657DF39987901

[2] https://www.mcc.asso.fr/event/la-gouvernance-mondiale-et-les-grandes-crises-de-notre-temps-quelle-place-pour-lesperance-chretienne/

[3] https://www.taurillon.org/Comment-le-processus-de-mondialisation-change-t-il-l-Etat

بات من الواضح ان سيادة الدولة تراجعت بسبب العولمة , ولكن في الواقع لا يوجد الى حد الآن بديل عنها كشكل من اشكال التنظيم السياسي والاجتماعي . وصحيح ان العولمة أزاحت الدولة عن دورها الأساسي لكن تبقى الأخيرة ولو بالترابط والتعاون مع المنظمات العالمية , تشكل الهيكل السياسي والاجتماعي الذي يضمن الامن مثلا ولو بالتعاون مع الانتربول الدولي او منظمة التعاون والامن في أوروبا , ولا تزال وظيفة إعادة توزيع الثروة والخدمات العامة الأساسية قائمة ولو بالتعاون مع الأمم المتحدة .[1]

ويبقى للدولة الحق في اتخاذ قرارات سيادية , مثل حق الخروج من المعاهدات والاتفاقيات ولو كان الواقع يسمح للدول الغنية فقط وبذلك . ومن المُلاحظ اننا نشهد اليوم عمليات شد وجذب بين الرجوع الى السيادة وبين العولمة . فالولايات المتحدة خرجت من منظمة اليونسكو عام 2018 ومن الاتفاق النووي مع ايران , ومن اتفاقية باريس , ومعاهدة الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى , ومن معاهدة الأسلحة مع روسيا 2018 أيضا . النمسا بدورها انسحبت من معاهدة الأمم المتحدة للهجرة في تشرين الأول 2018 , اما بريطانيا فاستنهضت حملة للخروج من الاتحاد الأوروبي في عام 2016 [2]وركزت فيها على استعادة السيادة .

إن المطالبة بالسيادة هي النقطة الأساسية للسياسات ما بعد النيوليبرالية , وهي نقطة تلاقي بين أحزاب اليمين واليسار . على سبيل المثال اقترح كل من دونالد ترامب وبيرني ساندرز (المرشح اليساري عن الحزب الديمقراطي لانتخابات 2016) أشكالاً من الحمائية الاقتصادية والدفاع عن سيادة الدولة على الرغم من اختلافهما الشديد حول ما تعنيه السيادة بالفعل. فبالنسبة لليمينيين وخصوصا اليمين الشعبوي فالسيادة هي أولا وقبل أي شيء "السيادة القومية" la souverainete Nationale والتي تعقد برابطة الدم والروابط العرقية والثقافية التي تُحشد ضد الأجانب والمهاجرين. من جهة أخرى تعطي الأحزاب اليسارية لا سيما الشعبوية اليسارية معنى اخر للسيادة باعتبارها شعبية وليست قومية ,كما انها تدعم فكرة الاندماج وليس الاقصاء . كذلك فان العدو الرئيسي للسيادة لدى اليساريين هم البنوك والسياسيون الفاسدون وليس الأجانب والأقليات العرقية , ان التدفقات المالية والتجارية وليس تدفقات الهجرة هي التي يُنظر اليها كتهديد رئيسي لرفاهية المجتمعات وسلامتها[3] .

---

[1] Ibid

[2] Ibid

[3] Ibid

المبحث الثاني: الأوروبيون والعولمة

من نافل القول بأن الوضع الاقتصادي في بلد ما ليس نفسه بالنسبة الى جميع السكان , ولكن ذاتياً وشخصيا , ينظر بعض المواطنين الى هذاالوضع نظرة ايجابية في حين ينظر الآخر نظرة سلبية.وهذه النظرة تحكم سلوك وأفعال هؤلاء مثل التصويت لهذا الحزب أو ذاك . من هنا ضرورة التعرف الى نظرة الأوروبيين الى العولمة في الفقرة الأولى والى الاتحاد الأوروبي كونه أحد أبرز إفرازات العولمة في الفقرة الثانية .

الفقرة الأولى :موقع أوروبا في العولمة وكيف ينظر الأوروبيون اليها .

تبقى أوروبا من ضمن الأقطاب الثلاث الأساسية في العالم مع اميركا الشمالية والصين , ولا تزال تستثمر الكثير من خلال ترابط و انفتاح التجارة والاقتصاد الدوليين , الا انها تواجه تحديات صعبة في ظل تراجع نسبي فرضه تقدم دول أخرى وظهور متغيرات جديدة لم تكن قد ساعدت في خلقها كما فعلت في السابق ابان عصرها الذهبي في القرن التاسع عشر .

أولا : العولمة كمحرك إيجابي للتغيير

على الرغم من التراجع النسبي الذي يتعرض له الاتحاد الأوروبي يبقى واحداً من الأقطاب الثلاث الأساسية في العالم ,مع اميركا الشمالية والصين, رغم أن حصته من التجارة الدولية انخفضت من 19% عام 1999 الى 16% عام 2013[1] . أما في الصناعة فهو ينتج 23% من الانتاج العالمي الذي يغطي سلسلة واسعة من التكنولوجيات والخدمات . لقد نمت الصادرات الاوروبية مدفوعة بطلب العملاء من جميع انحاء العالم للحصول على المنتجات والخدمات عالية الجودة التي تقدمها اوروبا : طائرات وسيارات , آلات صناعية ومستحضرات تجميل ومنتجات الصحية وملابس فاخرة عدا عن الاستثمارات الهندسية والنقل والمنتجات الغذائية عالية الجودة[2] ,وكانت حصيلة هذا كله 1746 مليار يورو في عام 2016 . ومن المؤكد أن ذلك يساهم في توفير وظائف ذات دخل مرتفع , فكل مليار يورو من الصادرات الإضافية يؤدي

---

[1] Nicole Ginesotto : “L’europe dans la mondialisation : risques et atouts “ Questions d’europe n’296 , 2dec,2013.

[2] https://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/3303331600312/3303331600312_EX.pdf

الى خلق 14000 وظيفة ,الأمر الذي لا يفيد الشركات الكبيرة فقط ,إذ أن أكثر من 80% من المصدرين الاوروبيين هم مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم . كما لا بد من التذكير بأن الاتحاد الأوروبي هو القوة الزراعية الثانية في العالم فلديه 161 شركة زراعية متعددة الجنسيات من اصل ال 360 شركة الاولى في العالم[1] .

علاوة على ذلك عزز الانفتاح العالمي على التجارة نمو الاقتصاد الأوروبي , فالشركات الأوروبية مندمجة جيدا في الاقتصاد العالمي (نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:الموزع الفرنسي كارفور وقطاع البنك والتأمين Axa شركة Shell للبترول Airbasو Air france الخ). إن سياسة الاندماج والتكامل مع شركاء آخرين في جميع انحاء العالم التي اعتمدتها الدول الأوروبية منذ 1999 قوت من تنافسية الاتحاد الأوروبي وساعدته في مواجهة الأقطاب الأخرى [2].

على المستوى النقدي , لا يزال لدى الاتحاد الأوروبي قوة جذب كبيرة , فاليورو ثاني اكبر عملة احتياطية في العالم , اذ انها استحوذت على حوالي 24% من احتياطات النقد الأجنبي العالمية في عام 2012 مقارنة ب 18% عندما انطلق الاتحاد[3] .

لقد شرّع الاتحاد حريات التنقل في منطقة شنغن ما سهل الاستثمار بين الدول الأعضاء والذي وصلت نسبته الى 80% تقريبا في مقابل 20% للاستثمار الخارجي[4] .كما ان العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد تشغل مكانة مهمة في اكبر المؤسسات العالمية , فلكل من فرنسا وبريطانيا مقعد دائم في مجلس الامن الدولي كذلك فان رئيس صندوق النقد الدولي هو أوروبي فرنسي (كان دومينيك شتراوس –كاهن ثم كريستين لاغارد) . بالإضافة الى ذلك فان دولا من الاتحاد هم أعضاء في مجموعة السبعة ومجموعة العشرين[5] .

---

[1] ibid

[2] http://economie.wallonie.be/content/la-commission-publie-un-document-de-r%C3%A9flexion-sur-la-ma%C3%AEtrise-de-la-mondialisation

[3] https://popups.uliege.be/2593-4228/index.php?id=201

[4] Ibid

[5] https://www.lemonde.fr/idees/article/2017/05/19/l-europe-et-la-maitrise-de-la-mondialisation_5130460_3232.html

ثانيا : مكامن ضعف اوروبا في العولمة

النموذج الأوروبي هو الأقل تفاوتاً في المداخيل بالمقارنة مع دول كأميركا والصين وغيرهما , لكن خلال العقد الماضي ,شهدت مداخيل الطبقة الوسطى في الاتحاد الأوروبي ركودا عام حتى مع ارتفاع نسب النمو ككل[1] .

أما التحدي الحقيقي الذي تواجهه أوروبا فهو نقل الشركات الى مناطق أخرى من العالم delocalisationاو منافسة شركات أخرى اجنبية لتلك المحلية بسبب الضرائب المنخفضة في بلدان تكاد تكون فيها الرقابة والقوانين شبه غائبة . وبالتالي مع تدهور واقفال الشركات المحلية وترحيلها , خسر الكثير وظائفهم مما أنعكس سلبا على آراء المواطنين الأوروبيين تجاه العولمة ,وهذا ما سنراه في الفقرة التالية .وحيث انخرطت بعض الشركات والحكومات الأجنبية في ممارسات تجارية غير شرعية (دامبينغ,اعانات حكومية ودعم لقطاعات تصديرية. الخ) تم تقويض صناعات أوروبية مثل صناعة الحديد والصلب أو بناء السفن.[2]

بالإضافة الى ذلك , تقوم بعض الشركات الكبيرة بالاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين الدولية عبر تحويل أرباحها الى البلدان منخفضة الضرائب بدلاً من دفع الضرائب في مكان انتاجها وبيعها ,الأمر الذي يحرم حكومات الاتحاد الأوروبي من إيرادات الضرائب فيسهم في تنامي الادراك لدى الرأي العام بأن التكامل العالمي يفيد الشركات الكبيرة والمواطنين الأثرياء فقط[3]. ولكن انضمام الدول الى منظمات دولية كالاتحاد الأوروبي مثلا تضبط حركات الشركات فيها وتلزم على دفع الضرائب (دول أوروبا الشرقية بعد انضمامها الى الاتحاد الأوروبي).

---

[1] Nicole Ginesotto : “L’europe dans la mondialisation : risques et atouts . op.cit.

[2] Ibid

[3] https://www.alaindebenoist.com/2018/10/01/europe-populisme-souverainisme-et-mondialisation-les-enjeux-des-temps-modernes/

كما يعاني الاتحاد الأوروبي من تخلف تكنولوجي يرجع الى التأخر في مجال الأبحاث والابتكارات والرقميات مقارنة مع الولايات المتحدة والصين ,[1]ما يمنعه من اللحاق بالصناعات الحديثة المستقبلية, ففي حين أن الولايات المتحدة تنفق 3% من ناتجها القومي الإجمالي على البحوث فإن الانفاق الأوروبي في هذا المجال لا يتجاوز 2% [2].

من حيث المشاكل الاجتماعية , تبلغ البطالة ما نسبته حوالي 10% من قوة اليد العاملة في الاتحاد ولكن هناك بعض الدول مثل إسبانيا تصل فيها النسبة الى 20% , اما معدل الفقراء فهو مرتفع في أوروبا: 16,4 % من السكان في عام 2011 ,وهذا يعني ان اكثر من 80 مليون شخص في حالة فقر .لكن الوضع يختلف من دولة الى أخرى خصوصا بين دول أوروبا الشرقية التي تسجل 20% مقابل 10% في دول أوروبا الغربية [3].

على الصعيد الديمغرافي , بينما كانت أوروبا ,في أوج توسعها الاستعماري , تمثل22% من سكان العالم في القرن التاسع عشر(هذه النسبة تمثلها الصين وحدها اليوم),باتت لا تشكل سوى 7% من سكان العالم في يومنا هذا ,وهو تراجع يمثل جزءاً من تراجع الغرب بشكل عام في العصر الحالي[4] .

و لا بد ان نشير الى ان الوزن السياسي للاتحاد الأوروبي يبقى اقل بكثير من وزنه الاقتصادي , الأمر الذي يكشفه عجز الأوروبيين عن وضع سياسة فعالة داخلية كانت او خارجية. داخليا لم يستطع البنك المركزي الأوروبي ان يجد حلا للخروج من ازمة 2008 المالية التي استمرت وخلقت ازمة الديون السيادية عام 2010, وذلك بسبب الانقسامات بين الدول الأعضاء, مما أضعف ثقة الرأي العام به .فالاتحاد الأوروبي يندرج تحت سلطة هرمية على رأسها المانيا المحرك الرئيسي للاقتصاد الأوروبي , والتي تكرس أولوية السوق على تنظيم التضامن , فهي مثلا (بالإضافة الى بريطانيا) ترفض الاستثمار في السياسة الزراعية المشتركة pac , ما يأخذ الاتحاد الأوروبي نحو منعطف ليبرالي جديد ولا يمثل تقدماً نحو نموذج اجتماعي مشترك . خارجياً , يعاني الاتحاد الأوروبي من غياب سياسة خارجية ودفاعية

---

[1] https://theconversation.com/retard-numerique-de-leurope-face-aux-etats-unis-et-la-chine-le-salut-viendra-t-il-de-lenseignement-110753

[2] Ibid

[3] https://www.lemonde.fr/economie/article/2019/04/05/face-a-la-chine-et-aux-etats-unis-l-industrie-europeenne-vacille_5446103_3234.html

[4] http://www.lefigaro.fr/international/dossier/construction-europeenne-europe

مشتركة . فمنذ خطة مارشال في العام 1947 , ذات الشروط القوية للانفتاح والتعاون بين الدول الأوروبية , وإنشاء حلف شمالي الأطلسي في عام 1949 , أصبحت الدول الأوروبية تعتمد على الناتو لحمايتها وتتهرب من الإنفاق على التسلح المشترك[1].لكن في ظل إدارة الرئيس ترامب تراجعت ثقة الأوروبيين بالتزام اميركا الدفاع عنهم. حتى ألمانيا الحليفة الموثوقة أضحت أقل ثقة، فقد أعلنت المستشارة انجيلا ميركل مراراً انه من الآن وصاداً بات يتعين على الاوربيين الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم .[2]

بالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي , أسهم في خفض تكاليف المعاملات التجارية عبر الحدود وفي تحقيق التضامن والتقارب بين الاقتصادات الوطنية الأوروبية .[3] ولكن بعد ان تعرضت اليونان لأزمة مالية ,في العام 2010,رفضت المانيا مساعدتها إلا بعد أن فرضت عليها سياسة التقشف التي كان يرفضها حزب سيريزا اليساري الحاكم في أثينا,مدعوماً من الرئيس الفرنسي هولاند. فألمانيا في الأصل ليست مع انضمام دول ضعيفة اقتصاديا تؤدي الى عدم استقرار اليورو . ويقول بعض المحللين انهذه السياسة غير فعالة لانها تتعارض مع الدورة الاقتصادية التي تحتاج للانتعاش , فالولايات المتحدة ضخت الأموال على نطاق واسع بعد ازمة 2008 المالية رغم العجز في الميزانية اما أوروبا فطبقت سياسات تخفيض الأجور مما أدى الى كبح النمو واستمرار البطالة وأزمة الديون السيادية في العام 2010 في منطقة اليورو[4] .

ثالثا :كيف ينظر الأوروبيون إلى العولمة ؟

إن تصورات الاوربيين تجاه العولمة مختلفة , وترجع الى التجارب الوطنية الاقتصادية والثقافية لكل دولة , بل تختلف في نفس الدولة زمنيا أيضا , وذلك بحسب وضعها الاقتصادي أولاً, فالاقتصاد هو الزاوية التي ينظر اليها المواطن الأوروبي الى العولمة , ولكن أيضا الهوية الوطنية والثقافية التي تقلق الطبقات العليا من المجتمع وبشكل خاص قادة الرأي من الأوساط الفكرية لا سيما تلك التي تنتمي الى اليمين المتطرف .

لقد أصبحت العولمة في معظم البلدان الأوروبية موضوعاً سياسياً لا مفر منه , فهل تؤدي الاختلافات في المواقف الى انقسام بين اليمين واليسار الأوروبي ام انها موضوع توافق بين الأحزاب ؟ .

---

[1] Nicole Ginesotto : "L'europe dans la mondialisation : risques et atouts . op.cit.p120.

[2] http://www.jpbetbeze.com/leurope-soft-power-ou-no-power/

[3] L'Europe et la mondialisation. Conversation avec Pascal Lamy, directeur général de l'OMC. Le monde , 2018 .

[4] Ibid

في بريطانيا جميع الأحزاب لديها نظرة تميل الى الإيجابية حيال العولمة , اما في فرنسا فانقسمت الأحزاب السياسية تاريخيا حيث كان اليمين الليبرالي مع العولمة أما اليسار فلديه تصور سلبي تجاه العولمة الليبرالية المفرطة. لكن بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008 ثم 2010 عادت الأحزاب المتطرفة من اليمين واليسار لتعبر عن رفضها لليبرالية المعولمة. وبعد الاحداث الإرهابية التي هزت أوروبا خلال الأعوام من 2014 الى 2017 سطع نجم اليمين المتطرف الشعبوي بمناهضته الانفتاح على العالم وتبنيه شعارات اليسار في الوضع الاقتصادي الحرج ليجذب المزيد من الناخبين . وبالتالي انتهى الانقسام بين اليمين واليسار حول العولمة فلم يعد اليسار متخصصاً في رفضه للعولمة بل اليمين أيضا .

وهكذا لم يعد اليمين يتنافس مع اليسار,بسبب التقارب الحاصل في الرؤى السياسية لا سيما حيال العولمة بل مع أحزاب جديدة مثل حزب " فرنسا الى الامام", الذي يقدم طروحات مختلفة و يؤيد العولمة, والاتحاد الأوروبي[1] . وعليه اصبح الانشقاق السياسي بين الأحزاب يظهر من جديد بسبب ظاهرة العولمة وتبعاتها . ولكن هذه المرة ليس بين اليمين واليسار بل بين أحزاب جديدة ظهرت بعيد الجمهورية الخامسة الفرنسية مثل حزب الجبهة الوطنية وحزب الخضر وحزب فرنسا الى الأمام والتي أعادت تشكيل المشهد الحزبي الفرنسي برمته . [2]

في أواخر التسعينيات , وبسبب الازدهار الاقتصادي النسبي في أوروبا , ساد الاعتقاد لدى الراي العام الأوروبي عموما بأن دوله تستفيد من العولمة. فقد بينت استطلاعات الراي العام أن 60% من المستطلعين في عموم أوروباو 70% في ألمانيا و50 % في فرنسا[3] يعتقدون بأن العولمة امر جيد . بقى هذا الاعتقاد إيجابيا , مع تغيرات بسيطة صعودا وهبوطا ,الى حدود العام 2007 ,.ولكن مع انتشار المفاعيل السلبية لأزمة العام 2008 بات يُنظر الى العولمة كتحد يكشف عن نقاط الضعف في اقتصادات الدول الأوروبية ومن ضمنها ألمانيا .واصبح النقاش يدور حول التكيف الضروري للاقتصادات الأوروبية

---

[1] http://www.institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/ok-identiteeuropeennemondialisation-fabry-ijd-dec16.pdf?pdf=ok

[2] ibid

[3] http://www.institutdelors.eu/wpcontent/uploads/2018/01/cdeuropeallemagnefranceevolutiondesopinionspubliques-ijd-jdib-septembre17.pdf

مع الأسواق العالمية وضرورة "إدارة العولمة" بطريقة تمنع الاخلال بالتوازن بين القوانين الاقتصادية و العدالة الاجتماعية[1] .

حتى العام 2011 كانت الآراء على جميع المستويات تطالب بالإصلاحات الضرورية للتكيف مع تنامي العولمة خصوصا بعدما تمادت أزمة الديون السيادية لعام 2010 . بعد عام 2015 أخذت الآراء تتسم بقدر أكبر من لايجابية التي راحت تتصاعد تدريجياً لتصل الى 80% في العام 2017 في ألمانيا حيث أيد 72% من المستطلعين التجارة الدولية و 54 % اعتبروا ان العولمة مصطلح يشير الى شيء إيجابي . في عموم أوروبا ارتفعت الآراء المؤيدة للعولمة كذلك حيث بلغت 52% كمعدل وسطي, بحسب استطلاعات الرأي التي أجراها الايروباروميتر [2] .

ولكن هذا التقدم كان بطيئاً في فرنسا , الدولة التي تُعتبر استثناء من حيث تصور المواطنين للعولمة ,فالفرنسيون تقليدياً منذ سبعينيات القرن الماضي لديهم نظرة تشاؤمية تجاه العولمة تتحسن احياناً لكن تبقى بين 35 و 40% أي ما دون المعدل الوسطي للدول الأوروبية والذي يتراوح بين 50 و 55% [3].كما أن النقاش العام يبقى محتدماً في فرنسا حول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية كالبطالة و عدم الاستقرار الوظيفي و حول مسالة الهولة والثقافة حيث يعبر 75 % من الفرنسيين عن قلقهم من المستقبل في مقابل 50% في عموم أوروبا [4]. فمن فرنسا ولدت ردود فعل تجاه العولمة تحولت الى منظمات فاعلة ضمن حركات" العولمة البديلة " altermondialisation وهي حركات عالمية تتمثل في الانتماء الى مجتمع مدني عالمي او راي عام عالمي يرفض التغيرات التي تحصل على الساحة الدولية بسبب العولمة المتوحشة ويدعو الى عولمة اجتماعية أكثر عدالة . [5] لكن هذا الحركات تبقى ضعيفة و غير منظمة , وبالتالي عاجزة عن إجراء التغييرات التي تنشدها .

اشهر هذه الحركات هي " الأتاك" وهي حركة عالمية تهدف إلى مقاومة العولمة و نشر الوعي بمخاطرها بين المواطنين. ويعد اسم "أتاك" اختصارا للتسمية الإنجليزية لـ"المنظمة من أجل تحصيل الضرائب على التعاملات المالية العابرة للحدود بغرض منفعة المواطنين". وقد بدأت الحركة بقوة الكلمات التي تكون أحيانا

---

[1] Ibid

[2] Ibid

[3] http://www.fondapol.org/wp-content/uploads/pdf/documents/Etude_Mondialisation.pdf

[4] http://ec.europa.eu/commfrontoffice/publicopinion/archives/eb/eb79/eb79_publ_fr.pdf

[5] https://www.letudiant.fr/boite-a-docs/telecharger/antimondialistes-altermondialistes-2750

أقوي من السيف، وذلك بعد ظهور مقال في كانون الأول عام 1997في "لوموند دبلوماتيك" للكاتب اغينسياو راموني ينادي فيه بضرورة فرض ضرائب على التعاملات المالية العابرة للحدود والتي يطلق عليها "ضريبة توبن" وكذلك بضرورة التحكم الديمقراطي بأسواق المال العالمية[1]. لقد نشأت في فرنسا في عام 1998 تزامناً مع ظهور نشطاء مناهضين للعولمة مثل الناشط جوزيه بوفيه الذي قام بحملة تفكيك ماكدونالد في ميلانو عام 1999 ورفض إدخال البذار المعدلة جينياً الى البلاد. وقد لاقت هذه الحركات ترحيبا من الجمهور الفرنسي الذي لديه نظرة تشاؤمية حيال العولمة والمستقبل الاقتصادي والهوية ودولة الرفاه, الأمر الذي مارس تأثيراً على مؤسسات صنع القرار لدى السلطة السياسية[2] .

وعلى خلاف حركات " العولمة البديلة " فقد نشأت حركات لإزالة العولمة كلياً demondialisation فهي ترفض العولمة من أساسهاو تطالب بتفكيك المنظمات الاقتصادية الدولية وتدافع عن سيادة الدول وإبقاء الشركات والمصانع في أوطانها والاكتفاء الذاتي وإدارة الاقتصاد من قبل الدولة,ولو تطلب ذلك العودة الى الحمائية .وقد نشط التيار الذي يريد إزالة العولمة كلياً خلال النقاش حول معاهدة الدستور الأوروبي في عام 2005 وكان في قيادته رؤساء سابقين لمنظمة attac من المطالبين بالحمائية والخروج من الاتحاد الأوروبي[3] .

لكن موقف الفرنسيين من العولمة تطور في اتجاه إيجابي فيما بعد, وفقاً لاستطلاعات الرأي التي كشفت في عام 2017 أن 53 % من المستطلعين الفرنسيين يجدون في العولمة فرصة للنمو الاقتصادي بينما كانت هذه النسبة تقارب 48% في نهاية العام 2016[4] . وهذا التحسن لوحظ في معظم الدول الأوروبية وتزامن مع النقاش الذي دار حول النتائج السلبية المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست). وهذا يدل على ان تصور الأوروبيين ,ومن بينهم الفرنسيين, للعولمة لا يعتمد على حقائق دقيقة بل على بسيكولوجيا تتكون لدى الراي العام من خلال الجهات التي تؤثر فيه .

---

[1] https://www.dw.com/ar/حركة-أتاك-المناهضة-للعولمة-تحتفل-بمرور-عشر-سنوات-على-تأسيسها/a-3382634

[2] https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2007-33-page-5.htm

[3] https://www.letudiant.fr/boite-a-docs/telecharger/antimondialistes-altermondialistes-2750 .op.cit

[4] http://www.institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/cdeuropeallemagnefranceevolutiondesopinionspubliques-ijd-jdib-septembre17.pdf op.cit.

الفقرة الثانية:نظرة الأوروبيين للاتحاد الأوروبي .

أولا : المسار الاتحادي الأوروبي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اقترحت الحكومة الفرنسية على ألمانيا ودول أوروبا الغربية خطة سميت بخطة شومان نسبة لوزير الخارجية الفرنسي في حينها روبيرت شومان بعد اقتناعه بفكرة مفوض التخطيط جان مونيه لعام 1950 . قدم المستشار الألماني كونارد اديناور دعمه السريع للمشروع وذلك لأسباب عديدة كان أولها ضمان امن جمهورية المانيا الاتحادية التي كانت على اتصال مباشر بمنطقة التماس مع الاتحاد السوفياتي[1] .

بعد سنة من اقتراح المشروع , أُجريت المفاوضات حول معاهدة باريس عام 1951التي تهدف الى انشاء سوق موحدة للفحم والصلب عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام التجارة بين الدول الأعضاء الستة (فرنسا ,ألمانية الاتحادية, إيطاليا , هولاندا, بلجيكا, لوكسمبورغ)[2].

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر بين الحكومات المؤسسة للاندماج الأوروبي الا ان الأخير واصل مساره مع توقيع اتفاقيات أخرى أهمها معاهدة ماستريخت لعام 1992 والتي كانت تحقيقا لشروط المانيا القائلة بأن أي دولة ترغب بالانضمام لى العملة الموحدة يجب ان تستوفي الشروط التي تتوافق مع السياسة الاقتصادية التي تنتهجها المانيا.[3] ثم تبعتها في المنطق نفسه معاهدة أمستردام في العام 1997 لإكمال هذه الشروط (الاستقرار الاقتصادي والنمو وغيرهما)[4].

نلاحظ مما تقدم ان المشروع الأوروبي هو مشروع حكومات في الأساس وليس مطلباً شعبيا .انه مقترح استراتيجي قومي, للدفاع الأمني والتطور الاقتصادي , لم يكن للشعب أي دور في إنشائه . ولكنه يعمل من اجل المواطن الأوروبي كما تنص مصادره الرسمية على ذلك إذ أن سيادة الاتحاد مستمدة من سيادة الشعب والدليل على ذلك الرجوع الى الاستفتاء للتصديق على المعاهدات[5]. ولكن في الواقع ليست جميع دول

---

[1] Jean Francoise vidale “Le Modèle allemand, Un capitalisme démocrate-chrétien”, Éditions des maisons des sciences de l’homme associées,paris,2018,p111.

[2] Ibid p,116

[3]http://www.strasbourg-europe.eu/les-grandes-etapes-de-la-construction-europeenne,337

[4] Pour aller plus loin voir Jean francoise vidale ,op.cit.p,139.

[5] Mei Duanmu, Hugues Tertrais: “temps croisees “ , Maison des Sciences de l'Homme, paris, 2010,p 73.

الاتحاد تعتمد على الاستفتاء , ففرنسا وهولندا لديهما هذا النظام انما دول أخرى كألمانيا مثلا ترجع الى البرلمان للتصديق على الاتفاقيات , وحتى فرنسا التي اعتمدت على الاستفتاء عام 2005 للتصديق على الدستور الموحد ورفضه الشعب , عادت وصدقت المشروع بمعاهدة لشبونة من خلال البرلمان دون الرجوع الى استفتاء مباشر[1] .

لا شك ان الدول التي انضمت الى الاتحاد الأوروبي تخلت عن جزء من سيادتها لصالح المجموعة الأوروبية لكن المزيد من الاندماج يعني المزيد من تآكل السيادة الوطنية . وهنا يُلاحظ ان المواطنين الأوروبيين ,مع تزايد سلطات البرلمان الأوروبي, يتجهون نحو الامتناع عن التصويت في الانتخابات الاوروبية (بالإضافة الى أسباب أخرى سيتم ذكرها فيما يلي) .وهكذا لم تكف نسبة المشاركة في التصويت عن التراجع منذ عملية الاقتراع الأولى في العام 1979 عندما سجلت نسبة مشاركة 62% من الناخبين الى 42,6% عام 2014 [2]وهي ادنى نسبة منذ الانتخابات الأولى لغاية الأخيرة في أيار الماضي 2019 التي سجلت ارتفاعاً هو الأعلى منذ انتخابات 1999 بنسبة مشاركة بلغت 51%[3], مع العلم ان عدداً لا باس به من الدول تعتمد مبدأ الزامية التصويت (هولندا لوكسمبورغ بلغاريا قبرص اليونان) . من التفسيرات المرجحة لهذا الصعود المفاجئ لنسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات الأوروبية هو مسالة طلب بريطانيا الخروج من الاتحاد الذي اثار قلق المواطنين على الوضع الاقتصادي للبلاد ما انعكس إيجاباً على الآراء في معظم الدول الاوروبية تجاه الاتحاد[4] .

ثانياً : تحليل لآراء ومواقف الاوربيين من الاتحاد الأوروبي

لا متسع في هذه الفقرة ولا ضرورة منهجية لتفنيد آراء ومواقف كل الدول والشعوب الأوروبية ,إذ يكفي الاطلاع على أهم وأبرز الدول الأوروبية وأكثرها فعالية في مسيرة الاتحاد الأوروبي. فمن المعروف أن أوروبا سارت منذ الأساس على عجلتين اقتصادية ألمانية وسياسية فرنسية. أما إيطاليا فكانت من الأعضاء المؤسسين للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي ,وبريطانيا قوة عظمى بقيت عضواًمشاغباً

---

[1] http://www.strasbourg-europe.eu/les-grandes-etapes-de-la-construction-europeenne,337.op.cit.

[2] http://www.lefigaro.fr/vox/politique/2018/06/04/31001-20180604ARTFIG00211-derriere-l-abstentionnisme-europeen-un-rejet-profond-de-l-ue.php

[3] Ibid

[4] https://www.lepoint.fr/monde/europeennes-l-abstention-en-hausse-continue-records-a-l-est-19-05-2019-2313504_24.php

في المجموعة وفي الاتحاد قبل أن يقرر شعبها في استفتاء حزيران من العام 2016 الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست) وهو أمر يهدد بانفراط عقد هذا الاتحاد في ما إذا قررت دول أخرى أن تحذو حذو بريطانيا.

بالنسبة **لفرنسا** , رغم الحماسة الواضحة التي ابدتها الحكومة الفرنسية والدور الأساسي الذي لعبته في صياغة معاهدة ماستريخت, إلا أن الشعب الفرنسي صوت لمصلحتها بأغلبية ضئيلة بلغت 51,4% في الاستفتاء الذي جرى في أيلول 1992[1] . وقد بقيت الحكومات الفرنسية المتعاقبة, اليمينية منها واليسارية , داعمة للمسار الاندماجي الأوروبي .أما الشعب فلطالما أبدى حذراً وقلقاً من هذا المسار , حيث يعتقد ان مزيدا من الاندماج مع أوروبا يعني مزيداً من العولمة التي تؤدي الى ترحيل الصناعات من البلاد[2] . فبحسب استطلاعات الايوروباروميتر eurobarometre في خريف 2003 أعلن 86% من المُستطلعين الفرنسيين عن خشيتهم من أن تؤدي التطورات في الاتحاد الأوروبي, الذي تقرر توسيعه شرقا بموجب قرارات قمة كوبنهاغن (12-13 ديسمبر/ كانون الأول 2002), إلى نقل صناعاتهم نحو البلدان الأعضاء الأخرى حيث الإنتاج اقل تكلفة[3] .

ولكن هذه الآراء ليست دائما سلبية ولا تتأثر فقط بالمنطق الاقتصادي بل هي متغيرة إيجابا وسلبا ولكنها تبقى الأقل على المستوى الأوروبي .[4]

و يربط الفرنسيون بين درجة ثقتهم بمؤسساتهم الوطنية و آرائهم بالاتحاد الأوروبي , فكلما زادت هذه الثقة يزيد دعمهم لأوروبا . لقد بين استفتاء العام 2005 عن تشاؤم حيال الوضع الاقتصادي وأزمة ثقة بالسلطة التنفيذية , وهي هواجس من نفس طبيعة تلك المتعلقة بالعولمة (مخاوف بشأن التوظيف والحماية الاجتماعية وغيرها) تتحول في صناديق الاقتراع الى أصوات سلبية[5] .

لكن تراجع الآراء المؤيدة للاتحاد الأوروبي لا يعود لأسباب اقتصادية واجتماعية فقط بل ان المزيد من الأوروبيين يميلون الى التقوقع والعودة الى التمسك بهويتهم الوطنية التي لطالما اعتبروا انهم مُطالبين

---

[1] Documentaire sur youtube “quand les francais ont votes non au referendum de 2005. April.2017.

[2] http://www.lefigaro.fr/vox/politique/2014/05/19/31001-20140519ARTFIG00085-l-europe-vraie-coupable-ou-bouc-emissaire.php

[3] Les Européens face à lamondialisation , Sous la direction d’Elvire FABRY, f o n d a p o l, paris, Mars 2007, p88 89.

[4] Ibid

[5] Les Européens face à lamondialisation op.cit.93.

بالتخلي عنها لمصلحة الاتحاد الأوروبي . وعليه كانت المعارضة الرئيسية خلال استفتاء 1992 بين السيادويين souvrainistes و المتشككينبالاتحاد الأوروبي eurosceptiques من جهة , وبين الأوروبويين europeistes الموالين لأوروبا واليورو من جهة أخرى[1] . والجدير بالذكر ان المتشككين بأوروبا يمكن ان يكونوا من اليسار او من اليمين, الا ان السيادويين يلتقون أكثر مع اليمين ولا سيما اليمين المتطرف[2].

في فرنسا اتسمت عملية التصديق على معاهدة ماستريخت بالبطء الشديد حيث شهد مؤتمر فرساي مناقشات حادة بين النواب والشيوخ حول المراجعة الدستورية .وكان أساس الاختلافات داخل البرلمان منصباً على منح الأجانب المقيمين حق الانتخاب , و التخلي عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية . وكان الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية من ابرز المعارضين للمعاهدة . وقد اجرى الرئيس فرانسوا ميتران, وهو من اشد المتحمسين للمعاهدة, استفتاءً شعبياً عليها,في 20 أيلول 1992 , اسفر عن نتيجة ضئيلة للغاية لمصلحتها بلغت 50,4% من المؤيدين[3] .

وفي مقامرة مماثلة لجاك شيراك بإجراء استفتاء على الدستور بدلا من التصديق عليه في البرلمان عام 2005 جاءت نتيجة الاستفتاء عكس المرجو تماماً ,إذ رفض الشعب الفرنسي الدستور الموحد بنسبة 54,86% وكانت نسبة المشاركة مرتفعة بلغت أكثر من 70% . وهكذا توضح مرة أخرى الانفصال بين الشعب والنخبة السياسية والإعلامية. وعلى غرار ما حصل ابان الاستفتاء على معاهدة ماستريخت حصل الانقسام الأفقي ,وليس العامودي, في المشهد السياسي والحزبي الفرنسي إزاء مشروع الدستور الأوروبي الموحد .فقد أيد رئيسا أكبر حزبين تقليديين (فرنسوا هولاند ونيكولا ساركوزي) هذا الدستور ورفضه سياسيون كبار من داخل هذين الحزبين نفسهما.

لقد حدثت انشقاقات داخل الأحزاب التقليدية بين مؤيد ومناهض للاتحاد, في حين اجتمع اليمين المتطرف ضده. ونلاحظ أن نسبة 59% من المنتمين الى التيارات اليسارية قد صوتوا ضد الدستور المشترك وذلك

---

[1] https://www.lorientlejour.com/article/1172067/le-poids-des-principales-forces-eurosceptiques-a-travers-lue.html

[2] https://www.la-croix.com/Monde/Europeennes-progression-limitee-eurosceptiques-poussee-ecologiste-2019-05-26-1301024484

[3] Documentaire sur youtube quand les francais ont votes non au referendum de 2005.op.cit.

بسبب رفضهم للسياسة الاقتصادية المقترحة التي لم تهتم بتأمين ضمانات اجتماعية كافية (سوق موحدة و منافسة حرة من دون التطرق الى خفض الضرائب وإنشاء سياسية اجتماعية عادلة) [1].

إن رفض الفرنسيين ,ثم الهولنديين, للدستور الموحد دفع نيكولا ساركوزي, مرشح الرئاسة لعام 2007,الى تقديم طلب للمفوضية الأوروبية بتعديل المعاهدة نزولاً عند مطالب الشعب. ففي مناظرة له ,قبيل الانتخابات الرئاسية المزمعة في أيار من العام 2007 , اقترح صياغة " معاهدة تضمن أن تكون أوروبا حامٍ للفرنسيين وليس حصان طروادة للعولمة "[2],وهو اقتراح يعكس شكوك الشعب الفرنسي ازاء دور الاتحاد الأوروبي الاجتماعي .وفور وصوله الى الحكم ضغط في اتجاه التوقيع على معاهدة لشبونه في عام 2008 من دون عرضها على الاستفتاء الشعبي, وذلك في عملية استدارة على الدستور المشترك الذي نجد كل أحكامه تقريبا في هذه المعاهدة ولو بصياغة مختلفة ومختصرة.[3]

في مقابلة متلفزة قال جان-لوك ميلانشنون ,رئيس حزب فرنسا الأبية اليساري الراديكالي, أن هذا الصراع القائم في فرنسا موجود في دول أوروبية أخرى وهذا ما دفع لصعود الأحزاب والحركات المتطرفة ,المتكئة على غضب الشعب[4] .

في عام 2017 شهدت فرنسا هبوطاً حاداً في الآراء السلبية تجاه أوروبا , حيث انعكس طلب خروج بريطانيا من الاتحاد إيجاباً على الراي العام فارتفعت نسبة المؤيدين في فرنسا الى 53%[5] . ويعتقد الباحثون ان هذا الارتفاع يرجع الى الوضع السلبي الذي شهدته بريطانيا بعد طلب الاستفتاء والخوف من تراجع الاقتصاد كما بينت الصحف ومنها الغارديان ان الاقتصاد سيتراجع بنسبة 9%[6] .

أما فيما يتعلق **بايطاليا** وبينما شهدت معظم الدول الأوروبية تقدماً في الآراء المؤيدة للاتحاد الأوروبي بدءاً من عام 2017 , الا ان ما حدث في ايطاليا هو العكس.فبعد أن ساد الاعتقاد ,في صفوف الايطاليين, بين

---

[1] ibid

[2] Ibid

[3] Ibid

[4] Entretien avec Jean- Luc Melenchon, https://www.youtube.com/watch?v=slBilbyZ02M

[5] http://www.institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/cdeuropeallemagnefranceevolutiondesopinionspubliques-ijd-jdib-septembre17.pdf op.cit

[6] https://www.lepoint.fr/monde/brexit-un-terrible-impact-sur-l-economie-britannique-28-11-2018-2275079_24.php

عامي 1957و 2000 بأن البناء الأوروبي يساعد في حل مشاكلهم , أخذ هذا التفضيل يتراجع تدريجياً لينتهي بشك عميق حيال الاتحاد انطلاقاً من العام 2008 ,وذلك بسبب الوضع الاقتصادي الآخذ في التدهور في البلاد[1].

إن أكثر ما أثر على الرأي العام الإيطالي هو قضية الهجرة , ففي السنوات الأخيرة من القرن العشرين أصبحت إيطاليا مقصداً مفضلاً للمهاجرين ,الأمر الذي استغلته "حركة النجوم الخمس" المتطرفة التي أخذت تربط في خطابها الشعبوي ظاهرة الهجرة بالبطالة والجريمة .ففي العام 2019 طالبت روما بتعديل اتفاقية دبلن, الموقعة في عام 1990 ودخلت حيزالتنفيذ في عام 1996,ويتعين بموجبها أن يتقدم المهاجرون بطلبات لجوئهم وذلك في أول دولة يصلونها [2] .

بالنسبة للمشاكل الاقتصادية ,فإن نظرة الرأي العام الإيطالي للاتحاد الأوروبي تتحول تبعا للوضع الاقتصادي في البلد . ففي العام 2008 تراجع حجم الاقتصاد الإيطالي بنسبة 9% , وبالتوازي حدث تراجع حاد في الآراء الايجابية تجاه الاتحاد[3]. وتكررت الظاهرة نفسها بين عامي 2011 و 2014 عندما عانى الايطاليون من انخفاض كبير في مداخيلهم. وقد بينت استطلاعات الايروبارومتر لعام 2016 التي جرت حول تصورهم للاتحاد الأوروبي (الثقة في عمله , التفاؤل في المستقبل) ان الآراء الإيجابية لم تتخط 36% مع تقدير سلبي لحالة البلاد الاقتصادية[4] . أما في عام 2018 فبينت هذه الاستطلاعات عن زيادة في الآراء المؤيدة للاتحاد : 44 % مؤشر الثقة (أي بزيادة خمس نقاط عن عام 2017)و 45% للعملة الموحدة و 62% أغلبية تؤيد البقاء في الاتحاد). هذه الآراء الإيجابية تكمن ,على الأرجح, في تحرير الاقتصاد الإيطالي وخروجه من مؤشر النمو صفر[5].

بدورها تمكنت **بريطانيا** من الانضمام الى المجموعة الأوروبية في عهد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في العام 1973. وفي ظل الانقسامات بين وزرائه بشان أوروبا قرر رئيس الوزراء البريطاني العمالي هارولد ويلسون , المؤيد للمشروع الاوروبي, إجراء استفتاء ,في العام 1975,على انضمام بلاده الى هذه

---

[1] https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/02/LesItaliensetlEurope-DebomyKantar-f%C3%A9vrier18.pdf
[2] ibid
[3] Ibid
[4] Ibid
[5] Ibid

المجموعة , جاءت نتيجته 67% لصالح الانضمام[1] . لكن ذلك لم يحسم الجدل الدائر داخل الحكومة تجاه الاندماج الأوروبي[2].

ظلت القضية الأوروبية من أبرز المواضيع الجدلية في جداول اعمال الحكومات البريطانية .وبعد ثلاث عشرة عاما من حكم حزب العمال , عاد المحافظون الى السلطة في العام 2010 بزعامة ديفيد كاميرون , [3] الذي كان عليه إنقاذ حزبه من الانقسام حيال مسألة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي او خروجها منه ومواجهة صعود حزب " استقلال المملكة المتحدة " UKIP اليميني المتطرف المطالب بالخروج من الاتحاد. وبعد مفاوضات مع بروكسل ومباحثات مع العماليين , تعهد كاميرون في برنامج حزبه لانتخابات التشريعية لعام 2015[4] بإجراء استفتاء في حال فوزه في هذه الانتخابات . ظناً منه أنه بذلك سوف يتمكن من كبح جماح المتطرفين داخل حزبه الذين يهددون بالانشقاق والانضمام إلى حزب" استقلال المملكة المتحدة " [5]. و كان قد عبر عن رضاه بأن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منحت بريطانيا ما يكفي لدعم التصويت على البقاء. ومع ان أكبر حزبين في بريطانيا دعما رسمياً البقاء في الاتحاد الأوروبي فقد صوت الشعب لمصلحة المغادرة (تماما كما حصل في فرنسا في عام 2005) في 3 حزيران 2016 في استفتاء بريكست وذلك بنسبة 51,9% الأمر الذي أدى الى استقالة كاميرون ثم خلفته تيريزا ماي التي واجهت بدورها التحديات نفسها[6] .

إن ما تقدم يدل على أن موقف الشعب البريطاني يختلف عن موقف حكوماته , يمينية كانت أم يسارية ,فهي وحدوية أما الشعب وبحسب الاستطلاعات الكثيرة التي أجريت منذ التسعينيات اليى اليوم , فلديه انتماء الى الاطلنطي (بنسبة 50%) يطغى على الانتماء الأوروبي (30% فقط) . ولم يغير تعميق التكامل الأوروبي هذه العقلية, على العكس فالجمهور البريطاني منح الثقة لاتفاقية لشبونة بنسبة 16%

1" Duanmu Mei: “TEMPS CROISÉS II” (L’identité nationale britannique et l’intégration européenne) , Éditions de la Maison des sciences de l’homme, paris ,2010,p77-78.

2 Ibid 80

3 https://www.la-croix.com/Monde/Europe/Le-Royaume-Uni-lUnion-europeenne-neuf-dates-2017-03-29-1200835751

4 https://www.youtube.com/watch?v=3vDkvqmPE40

5 Duanmu Mei: “TEMPS CROISÉS II , op.cit.p87-88.

6 https://www.lemonde.fr/international/article/2019/05/23/brexit-le-gouvernement-britannique-repousse-le-vote-des-deputes-sur-son-nouveau-projet-de-loi_5466072_3210.html

فقط , في حين رفضها 28 % وعبّر 58%عن لامبالاتهم حيال الأمر[1] . هذا الاستطلاع جرى في وقت رفض فيه الشعب الايرلندي معاهدة لشبونة,في استفتاء حزيران 2008 ,مما اثار القلق في إنجلترا حيث قررت حكومة غوردن براون العمالية عندئذٍ عدم اجراء استفتاء حول هذا الموضوع والاكتفاء بالتصديق البرلماني[2] .

في ألمانيا اتسمت الحياة السياسية الألمانية ،باستثناء تيارات اليمين المتطرف التي كانت محدودة الأهمية وفصائل اليسار المتطرف التي رفضت الانخراط في السياسة وتورط بعضها في ممارسات عنف، بالتزام الأحزاب الكبيرة بعدم المزايدة على الفكرة الأوروبية وتبني خطاب عقلاني علني يشرح للمواطنين المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكثيرة للاندماج الأوروبي و التي يعول عليها لتبرير الكلفة المادية التي تتحملها ألمانيا كالممول الأول للمؤسسات الأوروبية والمدافع الأول عن تفعيل مبدأ التضامن مع المجتمعات الأوروبية محدودة النمو والقدرة الاقتصادية[3]. فمنذ خمسينيات القرن العشرين يتناوب الحزبان الكبيران، المسيحي الديموقراطي والاشتراكي الديموقراطي، على شغل مقاعد الحكم والمعارضة متمتعين بمسؤولية سياسية بغض النظر عن حسابات المنافسات الانتخابية المتكررة بينهما وبمعزل عن حساسية اليمين واليسار المتطرفين، بعيداً عن التعامل الشعبوي مع فكرة الاندماج الأوروبي . الأمر الذي سمح بصعود الفكرة الأوروبية لتصبح عنوان الالتزام الأخلاقي والاستراتيجي للمجتمع والدولة في ألمانيا [4].

إلا أن أحداث العقد الأول من الألفية الجديدة، التي ظهرت في أوروبا وابرزها الازمات الاقتصادية والمالية التي عصفت ببلدان كاليونان والبرتغال وإسبانيا وايرلندا وهددت استقرار العملة الأوروبية الموحدة، أسفرت عن تغيير جذري في اتجاهات الرأي العام الألماني بشأن أوروبا بحيث لم يعد بها من إيجابياتها السابقة سوى القليل[5]. وأطل منذ الأزمة اليونانية في ٢٠٠٨ شبح الشعبوية المشككة في الاتحاد الاوروبي من بين ثنايا سياسات ومواقف وخطابات الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن الاندماج الأوروبي. ثم تصاعدت الشعبوية الألمانية المشككة في أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية على وقع النجاحات الانتخابية والسياسية المتتالية لليمين المتطرف (على مستوى الولايات أولا ومنه إلى المستوى الفيدرالي)،

[1] Duanmu Mei: “TEMPS CROISÉS II , op.cit.p92-93.

[2] Ibid

[3] Jean-François Vidal: “Le Modèle allemand, Un capitalisme démocrate-chrétien”, Éditions des maisons des sciences de l’homme associées,paris ,2018,p 25.

[4] https://theconversation.com/lallemagne-est-elle-encore-pro-europeenne-116477

[5] https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/allemagne/l-union-europeenne-et-l-allemagne/

وتوظيف اليمين المتطرف لخليط من الأفكار العنصرية والقومية الألمانية للترويج لنظرة سلبية بشأن الاتحاد الأوروبي. وتواكب ذلك مع انتشار «التشكيك في أوروبا» على مستوى القارة الأوروبية ، من الخروج البريطاني من الاتحاد إلى وصول سياسيين شعبويين إلى المواقع التنفيذية الأولى في بعض بلدان وسط وشرق أوروبا[1]

فوفقا لقياسات واستطلاعات الرأي التي أجرتها صحف ومراكز بحثية ألمانية، يشعر ثلثا المواطنين بأن كلفة وسلبيات الاندماج الأوروبي باتت تطغى على عوائده الإيجابية وأن الحكومة الألمانية قد تنازلت عن الكثير من سلطاتها لمؤسسات أوروبية بيروقراطية وفاسدة على نحو أضحى يهدد رخاء ومصالح المجتمع الألماني. وفى حين يسجل أيضا ثلثا المواطنين رفضهم استمرار ألمانيا في تقديم مساعدات اقتصادية ومالية «سخية» لبلدان كاليونان ويرادفوا بين إجراءات كهذه وبين الاتهام باللامسوؤلية السياسية والتعامل باستهتار مع أموال دافعي الضرائب الألمان، يتراجع التأييد الشعبي للعملة الموحدة اليورو إلى أدنى مستوياته ليسجل معدلات حول حد الخمسين بالمئة فقط. وبذلك، تنقلب النظرة السلبية للاتحاد الأوروبي من معبرة عن قناعات أقلية صغيرة إلى موقف أغلبية تبلغ نسبتها في بعض الاستطلاعات 55 بالمئة[2].

حكوميا أيضا، وجدت الشعبوية المشككة في أوروبا طريقها إلى المواقف والخطابات الرسمية. خلال السنوات الماضية، تواتر حديث رسميين ألمان عن ان ألمانيا لن تقبل أن يتحول اقتصادها إلى «الممول الأول» لإخفاقات شعوب أوروبية غير منتجة ولا أن يصبح دافعو الضرائب من المواطنين الألمان «ضحايا» للسياسات الاقتصادية والمالية لبعض الحكومات الأوروبية. بل ولوج بعض السياسيين النافذين في الأحزاب السياسية الرئيسية، خاصة الحزب المسيحي الديمقراطي وشقيقه الجنوبي الحزب المسيحي الاجتماعي، لقراءة شعبوية وقومية تعلن عن تخوفها على مصير «مدخرات الألمان وإنتاجية وحيوية اقتصادهم العالية» إزاء سيطرة البيروقراطية الأوروبية وتورطها في إعادة توزيع حصاد الاقتصاد الألماني على أوروبيين «كسالى» لا يستحقون. وفى أجواء سياسية كهذه، لم يكن بغريب أن يحصد اليمين المتطرف ممثلا بحزب البديل لألمانيا 12.6 بالمائة من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٧ ويحصل من ثم على ٨٠ مقعدا في البرلمان الفيدرالي الجديد. فقد أدار حزب البديل لألمانيا حملته الانتخابية

---

[1] https://www.lemonde.fr/idees/article/2018/08/30/allemagne-les-menaces-de-l-extreme-droite_5348093_3232.html

[2] https://www.lepoint.fr/elections-europeennes/europeennes-en-allemagne-l-ue-a-toujours-la-cote-12-04-2019-2307268_2095.php

مشككا في أوروبا ومروجا لوهم «ألمانيا الضحية» وناشرا لكراهية الأجانب ولمقولات عنصرية وقومية فجة[1].

نستنتج في المحصلة بأن الحكومات هي من يتخذ القرار في القضايا الكبرى الاستراتيجية ,مثل تلك المتعلقة بالاندماج الأوروبي ,قبل عرضه على الشعب ,للموافقة أو عدمها, بذريعة تطبيق المبادئ الديمقراطية. ونلاحظ بأن الشعوب الأوروبية لم تبدِ حماسة منقطعة النظير حيال عمليات الاندماج الأوروبي في حين أن الحكومات هي التي شكلت على الدوام رافعة هذا الاندماج . كذلك نستنتج بأن اليمين المتطرف هو من يطالب على الدوام بالخروج من الاتحاد الأوروبي في سعيه للعودة الى السيادة المطلقة للدولة القومية كما تشكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية أرضية خصبة لبزوغ ونمو هذا اليمين.

من هنا سنتطرق في الفصل الثاني الى اليمين الشعوبي المتطرف في أوروبا وما هي الأسباب الكامنة وراء صعوده.

---

[1] http://www.lefigaro.fr/international/2017/09/24/01003-20170924ARTFIG00188-legislatives-en-allemagne-amere-victoire-pour-angela-merkel.php

الفصل الثاني : اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا

يلاحظ المراقب تنامياً واضحاً لظاهرة اليمين المتطرف الشعبوي في بعض الدول الأوروبية لا سيما الغربية منها . وان كانت الصعوبات الاقتصادية والأمنية والسياسية قد ساهمت في ازدهار هذا التطرف في بلد مثل فرنسا أو إيطاليا وانجلترا إلا أن دولا أخرى مثل الدنمارك وألمانيا والنمسا شهدت صعودا لهذا اليمين من دون ان ترزح تحت مثل هذه الصعوبات , الأمر الذي يدفع هذا الفصل الثاني من البحث الى تحري الأسباب الحقيقية الظاهرة والكامنة خلف هذا الصعود .

يحاول المبحث الأول تفكيك الشعبويات الأوروبية التي تتلون مع التغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة في أي بلد ,سلبية كانت أم إيجابية, فتسعى لاستغلالها في خطاب تبسيطي يهدف الى استجلاب المزيد من المؤيدين سعياً وراء السلطة أو أقله للتشويش على عمل الحكومات القائمة.وكون أوروبا تشهد صعوداً للشعبوية اليمينية المتطرفة بالتحديد كان على المبحث الثاني الغوص في تحليل هذا اليمين المتطرف ومعرفة ما اذا كان كغيره من الحركات الشعبوية أم أنه يتميز باعتناقه لإيديولوجية واضحة و محددة؟

المبحث الأول: الشعبويات الأوروبية

توضح الفقرة الأولى من هذا المبحث مصطلح الشعبوية وتعود الى جذورها التاريخية ثم تفند خصائصها المشتركة وذلك بهدف فهم أفضل لهذه الظاهرة . أما الفقرة الثانية فتتساءل عن مدى تأثير الشعبويات على كل من الحكومات والراي العام والديمقراطية في أوروبا .

الفقرة الأولى: الشعبوية , تعريفها , جذورها والخصائص المشتركة للشعبويات .

أولاً : تعريف الشعبوية

انقسمت الأبحاث العلمية التي كُرست لدراسة الشعبوية إلى جناحين في تعريفها للمصطلح, فهناك من أكد أنها شكل جديد من الأيديولوجية لا يعتمد على مبادئ منظمة بل يسعى الى ملء الفراغ الذي خلفه تلاشي الأيديولوجيات التقليدية كالليبرالية والاشتراكية والشيوعية ...الخ وهناك من يعتقد انها أسلوب سياسي بإمكانه الاندماج مع الأحزاب والايديولوجيات المتنوعة [1], من بين هؤلاء الأخيرين المفكر الفرنسي" بيار اندريه تاغوييف" الذي اعتبر الشعبوية اسلوباً سياساً وقسمها الى قسمين : الشعبوية الاحتجاجية والشعبوية

[1] Entretien avec Marc Lazar ,"le monde " vendredi 3 mai 2019 ,p .23.

الهويتية ; وتعني الأخيرة أن الشعب هو الامة التي يفترض انها محددة ومتجانسة وعليه فإن أي دخيل يعتبر مسؤولاً عن المشاكل التي قد تحصل في البلاد. أما الشعبوية الاحتجاجية فتجمع بين إدانة النخب الفاسدة وإدانة الديمقراطية التمثيلية وتدعو الى الديمقراطية المباشرة[1] .

في الواقع إن هذه الظاهرة السياسية ليست بالأمر الجديد , فقد بدأت في أواخر القرن التاسع عشر في كل من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة حاملةً في كل مرة خصائص مختلفة . في روسيا ترجع اول حركة شعبوية للأعوام 1860 عندما انطلقت من مطالب الفلاحين في الأرياف وطالبت بتنمية ذاتية للمجتمعات الريفية , ولاقت ترحيباً من الحزبين الديمقراطي والاشتراكي و من الاشتراكيين الثوريين . أرست هذه الحركة شعبوية ديمقراطية لا تؤمن بالديكتاتورية وتعارض فكرة القومية الروسية التوسعية حيث انها أيدت استقلال بولونيا . ولكن لم يكتب لهذه الحركة النجاح وذلك لأنها ,على ما يعتقد عدد من المحللين , تبنت سياسية ديمقراطية في بلد ديكتاتوري[2] .

المثال الثاني للشعبويات الأساسية في العالم ظهر في الولايات المتحدة, دفاعاً ايضاً عن حقوق الفلاحين المثقلين بأعباء الديون. ففي عام 1891 ظهر حزب الشعب الأميركي people's party في سانت لويس في جنوب البلاد , وهو حركة ناتجة عن تمرد المزارعين الجنوبيين وصغار التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة main street في وجه الكبار wall street.وهكذا كانت الشعبوية في الولايات المتحدة يسارية تعمل لصالح سياسة تدخلية وحمائية ,و الجدير بالذكر أنها حملت دلالات إيجابية وحضارية كونها تشكلت من البرجوازية الصغيرة في المدن وتبنت برنامجا سياساً قومياً بامتياز وفضلت العودة الى الاستفتاء وليس الى الديمقراطية التمثيلية[3] . وهكذا فإن الشعبوية الاميركية تختلف تماماً عن تلك الاوروبية والروسية اللتان حملتا معان سلبية ورجعية وتشكلتا في الأرياف[4] .

في فرنسا على سبيل المثال ظهرت البوجادية وتجسدت في شخصية زعيم شعبوي هو بيار بوجاد ,في ظل الجمهورية الرابعة بين 1953 و1958 ,وادعت الدفاع عن مصالح الحرفيين وصغار التجار وأدانت عدم فعالية البرلمانية فجمعت سياسين من مختلف التيارات (الجمهوريون البونابرتيون , الاورليونيون ,

---

[1] Jan –werner Muller " qu'est ce que le populisme " folio essais ,Espagne,2017,p 30-35.

[2] Benajmin biard, Neopopulisme en democratie : le cas du front national de Marin le pen ,Ispole , numero 8 ,2015,p6.

[3] Philipe Raynaud :" le populisme exite –t-il ? " questions internationales n' 83 ,JANVIER –FEVRIER 2017.

[4] https://cdn.uclouvain.be/public/Exports%20reddot/pols/documents/WP8.pdf

الجاكوبيون ,) وعليه بقيت خارج الانقسامات الحزبية السائدة في البلاد . لقد بدأت في اليمين وحتى اليمين المتطرف, لكن ذلك لم يمنعها من أتخاذ مواقف يسارية عندما أرادت مراجعة دستور الجمهورية الثالثة ليكون أكثر عدالة للناس . كما ظهرت حركات الماويين الذين تجمعوا بعد عام 1968 حول جريدة La cause du people التي راجت في إيطاليا ايضاً في ستينيات القرن المنصرم مع حركات شعوبية أخرى لصحافيين كانوا ينتمون الى شعبوية فاشية لم تعمر طويلاً[1] .

بدورها شهدت أميركا اللاتينية مراراً وتكراراً الشعبوية ليس على مستوى حركات و أحزاب بل على شكل أنظمة شعبوية ما يزال بعضها قائم إلى يومنا هذا, أبرزها تلك التي ظهرت في الارجنتين مع خوان بيرون Juan Peron الذي انتمى الى اليمين المتطرف وحكم بطريقة تعسفية تزدري الدستور والقانون منذ وصوله الى السلطة في العام 1946 , ولكن سياسته الاقتصادية اكسبته تعاطفاً من اليسار وحتى المتطرف منه , حيث قام بتأميم البنك المركزي ورفع أجور العمال بنسبة 40% في غضون عامين. لكن تجربته انتهت بكارثة اقتصادية لم تتعاف منها الأرجنتين قط , والتي أضحت من دول العالم الثالث بعد أن كان مستوى التنمية فيها يعادل تقريباً نظيره الفرنسي في ذلك الوقت[2] .

في ثمانينيات القرن المنصرم عادت الشعبوية الى الظهور في العالم ,لا سيما في أوروبا حيث مرت بمراحل ثلاث : انتهاء الشيوعية عام 1989 الذي وضع حداً للإنقسام الأيديولوجي الذي كان سائداً في العالم , هجمات 11 أيلول عام 2001 التي كانت بداية الخوف الغربي من الإسلام السياسي , والازمة المالية والاقتصادية عام 2008 مع ما رافقها من نتائج اجتماعية[3] . ولا ننسى أخيراً بداية أزمة المهاجرين انطلاقاً من العام 2011.

ثانيا : العوامل التي ساعدت على ظهورها

إن صعود الشعبوية في أوروبا يستند الى عوامل عديدة تختلف من دولة الى أخرى ومن حقبة الى أخرى :

---

[1] Ibid

[2] https://cdn.uclouvain.be/public/Exports%20reddot/pols/documents/WP8.pdf

[3] https://www.iemed.org/publicacions-fr/historic-de-publicacions/anuari-de-la-mediterrania-fr/sumaris/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2017/french/IEMed_MedYearbook2017fr_populisme_europe_cooperation_balfour.pdf

1 - المشاكل الناجمة عن الازمة الاقتصادية التي مرت بها أوروبا كالبطالة و عدم الأمان الوظيفي والاجتماعي وفي بعض الحالات انتشار الفقر حيث يوجد في إيطاليا وحدها ما يقرب من خمسة ملايين فقير . أما اليونان فشهدت حزباً شعبوياً ينمو تحت الضغط الاقتصادي هو حزب اليونان المستقلة . لكن المفارقة أنه في المقابل هناك صعود ملحوظ للشعبوية في دول لا تعاني من أزمات اقتصادية ,كالنمسا حيث معدل البطالة متدن جداً و الدول الاسكندنافية وهولندا . كما أن هناك امثلة على دول تعاني من أزمات اقتصادية لم تظهر فيها أحزاب شعبوية فيها مثل ايرلندا والبرتغال[1].

2 - صعود الاسلاموفبيا على خلفية تنامي ظاهرة الهجرة منذ العام 2011 ثم الهجمات الإرهابية المتكررة التي حصلت في الأعوام (2013-2015-2016) , الأمر الذي أتاح للأحزاب الشعبوية القومية فرصة نشر الخوف من " غزو المهاجرين " الذين سيحلون محل الأوروبيين الأصليين في قارة تعاني من أزمة ديمغرافية حقيقية . وتجدر الإشارة ان ليس كل الأحزاب القومية شعبوية او العكس , ففي اليونان على سبيل المثال لم يُبد الحزب الشعبوي (حزب اليونان المستقلة) كراهية للأجانب في حين أن حزب L'aube doree " الفجر الذهبي " وهو حزب يميني متطرف وليس شعبوي يعلن مواقف مناهضة للغرباء والأجانب [2].

3 - عدم الثقة بالأحزاب التقليدية من جهة ,وهذا ما فاقم الوضع وعزز قوة الشعبويين أكثر ففي فرنسا على سبيل المثال لا الحصر , فقط بين 10% و11% من الفرنسيين يثقون بأحزابهم . و في كل من ألمانيا وايطاليا والنمسا ايضاً تتراجع الأحزاب التقليدية الحاكمة ,ما يثير تساؤلات مقلقة حول العلاقة ما بين الأحزاب السياسية والديمقراطية. من جهة أخرى يشكل ضعف المؤسسات الحكومية رافعة لصعود الشعبوية كما في إيطاليا على سبيل المثال . ولكن في المقابل نجد مثالاً معاكساً كفرنسا حيث تنمو الشعبوية رغم وجود مؤسسات قوية وإدارة فعالة [3] .

في الواقع تستند الشعبوية على المشاكل التي ذكرت أعلاه في نجاحاتها وتبالغ في توصيفها حتى تُثير مشاعر الفئات الأكثر قلقاً وخوفاً على حياتها ومستقبلها أو تلك التي تعاني من معضلة أو قضية ما . وهناك

---

[1] Jean –yves camus : " montee des populisemes et des nationalimes dans le monde : coincidence ou phenomene global?" questions internationales n'83, janvier –fevrier.2017.

[2] https://www.iemed.org/publicacions-fr/historic-de-publicacions/anuari-de-la-mediterrania-fr/sumaris/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2017/french/IEMed_MedYearbook2017fr_populisme_europe_cooperation_balfour.pdf

[3] http://notes-geopolitiques.com/notesgeo/wp-content/uploads/2017/07/CLES-206.pdf

شعبويات عديدة مختلفة ,وليس ظاهرة شعبوية واحدة , وان كانت بمعظمها يمينية متطرفة في أوروبا فهناك شعبويات يسارية مثل حركة Podemos في إسبانيا و syrizia في اليونان وحركة النجوم الخمس في إيطاليا .ويمكن ان يكون الحزب شعبوياً يمينياً في البداية ثم يصبح شعبوياً يسارياً لا سيما في السنوات الحالية حيث تتفاقم المشكلات الاقتصادية وهذا ما يؤكد عدم مبدأية الحركات الشعبوية.[1]

وقد ظهر شكل جديد من الشعبوية على يد رجال الأعمال الذين يتوجهون إلى السياسة مثل Silvi Berlsconi في إيطاليا و دونالد ترامب الولايات في المتحدة كذلك رئيس جمهورية تشيكيا Andree Babis الذين, على ما يرى بعض المحللين , يديرون البلد كشركة ويلقون خطابات باسم الشعب[2] . أما في أوروبا فهناك ظهور قوي للأحزاب الشعبوية القومية; ففي فنلندا مثلاً أصبح "حزب الفنلنديون الحقيقيون "القوة السياسية الثالثة في البلاد بعد ان حقق تقدماً ملموسا في الانتخابات التشريعية في عام 2017 , في السويد دخل "الديمقراطيون السويديون " البرلمان لأول مرة في عام 2010 , في الدنمارك تحالف "حزب الشعب الدنماركي "مع الحكومة منذ عام 2001 بعد أن حاز على 12% من الأصوات وكان له دور رئيسي في وضع سياسات صارمة بشأن الهجرة في أيار 2002. أما في فرنسا فهناك حزب التجمع الوطني الذي حصل على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الأوروبية 24% في عام 2019 ووصل الى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2017 حيث حصل على 23,2% أما في الانتخابات التشريعية فحل الحزب في المرتبة الثالثة ونال على 13,2% من أصوات الناخبين. [3]

صحيح أن الأحزاب الشعبوية في أوروبا الغربية هي أحزاب قومية في الغالب لكنها ليست بالضرورة يميناً متطرفاً ولو كان اليمين المتطرف سائداً , على سبيل المثال في الدنمارك يُعتبر "حزب الشعب" وسطياً وفي هولندا" حزب الحرية "هو حزب ليبرالي .وهناك أحزاب شعبوية قومية لا يمينية ولا يسارية كما "حزب الاتاكا" البلغاري الخارج عن التصنيف كونه يناهض المنظومة الاقتصادية الليبرالية ويطالب بتأميم الشركات الكبرى البلغارية ولكنه يتبنى أجندة قومية.واذا كانت الشعبوية في أوروبا الغربية قومية Nationalistes فإنها في أوروبا الشرقية Ultranationalsites قومية متطرفة تطالب بعودة الحدود القديمة لبلادهم ويتبنون خطاباً معادياً للأقليات. في رومانيا مثلاً يستدعي "حزب رومانيا الكبرى "حدود فترة ما بين الحربين العالميتين للمطالبة بإعادة دمج مولدافيا الى الأراضي الرومانية , في المجر يريد

[1] https://cdn.uclouvain.be/public/Exports%20reddot/pols/documents/WP8.pdf

[2] Entretien avec Marc Lazar ,"le monde " vendredi 3 mai 2019 ,p .24.

[3] https://www.france24.com/ar/20190526-.

"حزب الحركة من أجل مجر أفضل "Jobbik " وحزب العدالة والحياة المجري MIEP "مراجعة معاهدة Trinanon التي ترجع الى عام 1920 والتي تسببت في فقد المجر جزاءً من أراضيها .ويتمثل الاختلاف السياسي مع الشعبويات الأخرى في أوروبا أنه في الشرق لا يوجد او القليل جداً من الخطاب المناهض للهجرة من خارج القارة , بل ان كبش الفداء في هذه الدول هو العدو الداخلي أي الأقليات العرقية وخاصة الروم وكذلك الأقليات المسلمة التركية في بلغاريا والأقليات المجرية في سلوفاكيا ورومانيا[1] .

ثالثا : خصائص مشتركة لشعبويات مختلفة

الحركات الشعبوية غير متجانسة ولكنها مع ذلك تشترك بالعديد من **الخصائص** :

1 - نقد النخبة : تَعتبر الحركات الشعبوية أن النخبة غير أخلاقية وفاسدة , بالمقابل وحده الشعب صاحب الفضيلة الذي يتعرض للاضطهاد من قبل الفئة الحاكمة . في تصور شعبويَ اليمين , فإن النخبة تتحالف لتقوى على حساب مصالح الشعب ,فهي متطفلة وليست جزءاً حقيقياً منه . حزب ال Jobbikالبلغاري على سبيل المثال لا الحصر, يميني شعبوي يضع "المجرمين السياسيين " في صف "المجرمين الغجر" أي هؤلاء الذين يتصرفون ضد مصالح الشعب وليسوا منه وبالتالي تفصل شعبوية اليمين بين "نحن" و"هُم" أما شعبوية اليسار فنظرتها عالمية تشمل كل المحرومين ولا تميز بينهم سواء داخل البلد او خارجه (اليسار التقليدي)[2].

2-احتكار التمثيل الشعبي : يتصور الشعبيون أنهم وحدهم من يمثل الشعب " الحقيقي" حيث يعتبرون أن أي تمثيل آخر غير شرعي ,ويؤكدون في كل مرة أنهم يمثلون الشعب كل الشعب .وهم لا يهتمون بمسألة مشاركة المواطنين ,يتحدثون باسم الجميع ,ويحكمون على أساس أنهم يعرفون ما يريد الشعب كأنه كل واحد متجانس ,ويتصور هؤلاء مجتمعاً يوتوبياً على قياسهم مُكون من إرادة جماعية واحدة .في الواقع إن يوتوبيا مجتمع يكاد يكون خالياً من النزاعات متجانس كلياً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً يتعارض تماماً مع الديمقراطية. و"الإرادة الجماعية" التي تتصورها الشعبوية تختلف عن المصلحة العامة التي تمثل مجموع المصالح الفردية للناس[3].

---

[1] http://notes-geopolitiques.com/notesgeo/wp-content/uploads/2017/07/CLES-206.pdf

[2] https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/en/object/thesis%3A14359/datastream/PDF_01/view

[3] Werner T. Bauer" Populisme de droite en Europe :Phénomène passager ou transition vers un

3-القائد الكارزيمي : من أهم خصائص الشعبوية وجود قائد يتمتع بالجاذبية والقدرة على حُكم الآخرين والذي عادة ما يكون مؤسس الحركة وزعيمها معاً. ولكن التركيز الشديد على شخصيته أي شَخصَنة الحزب الشعبوي مع غياب الهياكل البنيوية له تؤدي الى أن ينشأ وينتهي الحزب مع زعيمه. بالإضافة الى الكاريزما الضرورية يجب أن يعرف هذا القائد جوهر الشعبوية وهدفها وماذا يعني تمثيل إرادة الشعب , عليه أن يمثل كل هذا بطريقة دبلوماسية وبراغماتية فيمكن أن يتقارب مع المبادئ الديمقراطية دون أن يكون مقتنعا بها بالضرورة وذلك بهدف اقناع الناس وجلبهم نحو التمثيل الرمزي الذي يريده. وبصفته المتحدث والناصر لقضايا المستائين ,فإن القائد الكارزيمي ينتقي خطاباً شعبوياً يعبر عما يشعرون به ,وغالباً ما يتوجه في كلامه الاستفزازي الى النخبة ,مبسطاً الأمور أمام الفئات البسيطة مستثيرتاً عواطفها قبل أن يقدم حلولاً جذرية لمشاكل اجتماعية معقدة في الأساس[1].

4- الإعلام والتواصل : تتغذى الشعبوية على الفضائح والمشاكل التي تساعدها على الظهور و الانتشار بين الناس , مستخدمةً وسائل الإعلام الحديثة خصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي وتحديداً تويتر وهو منصة لإيصال رسائل مباشرة لا يقرأها العالم كله وحسب بل باستطاعة أي كان التفاعل والتعليق عليها مباشرة .وما إن يقدم الشعبوي أي قضية بصورة أو مقطع فيديو أو يخاطب الجمهور على هذه الوسائل حتى ينتشر الخبر بسرعة البرق مثيرا البلبلة بين الجماهير.[2]

5-الصورة النمطية للعدو : إن العدو الرئيسي لأي شعبوية يسارية أو يمينية هو النظام والمؤسسات التقليدية .يعتقد الشعبيون أن ال establishment يعمل لذاته والمنظومة هذه تستغل المجتمع والدولة , حتى أن الخبراء والباحثين في تعريفهم للشعبوية أكدوا أنها خطاب سياسي موجه إلى الطبقات الشعبية قائم على انتقاد الطبقة الحاكمة التي جعلت من المؤسسات العامة خدمة ذاتية تحت تصرف **"طفيليات المجتمع"** . ولا يكتفي الشعبيون بانتقاد المؤسسات الداخلية بل يتوجهون الى المؤسسات الفوق وطنية لا سيما الاتحاد الأوروبي , ولكن بعضهم ينتقد البناء الأوروبي برمته والبعض الاخر يقبل بأوروبا ولكن يرفض الطريقة التي تُدار بها الملفات في بروكسل[3].

---

courant politique dominant ? " Friedrich ebert stiftung , bureau de paris, avril ,2011.

[1] ibid

[2] https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00653655/document

[3] Ibid

رابعا : شعبوية اليمين المتطرف

هذه خصائص الشعبوية بشكل عام ولكن شعبوية اليمين ,التي لاقت تقدماً في أوروبا الغربية ,تتميز بخطاب عنصري يكره الأجانب أي هي أحزاب **شعبوية قومية** في الغالب كما سبق وذكرنا. فالشعبوية القومية هي حركة هويتية و حمائية وانفصالية ومعادية لأوروبا بشكل عام[1] , وهذا ما يفصلها عن شعبوية اليسار المتطرف الذي يرى التعارض بين "الصغير " و"الكبير" وليس بين "نحن" و "هم" .كما تعارض الأحزاب القومية الشعبوية مبدأ الإقليمية كما هو الحال مع" رابطة الشمال" في إيطاليا التي تدافع عن هويتها التي تميزها اولا عن الايطاليين الجنوبيين ثم عن المهاجرين . و حزب المصلحة الفلاندرية الذي يطالب باستقلال منطقة فلاندر عن هولندا وغيرها العديد من الأحزاب باستثناء "حزب الحرية "النمساوي وريث القومية الألمانية ومعسكر الراغبين في الاتحاد مع المانيا الذي يعتبر النمسا جزءاً من الثقافة الألمانية ولكنه كمعظم الأحزاب اليمينية المتطرفة الشعبوية في أوروبا ناقد للإسلام الراديكالي وللاتحاد الأوروبي ويطالب بوجود عملتي يورو , واحدة للشمال الأكثر قوة اقتصادياً وأخرى للجنوب الذي يعاني منذ سنوات من تبعات أزمة اليورو[2] .

بالإضافة الى ذلك تحتكر الأحزاب اليمينة الشعبوية المتطرفة **قضية الهجرة**, هذه المسألة هي المحور الرئيسي للدعاية اليمينية المتطرفة ودافعها الأساسي. فالشعبويون اليمينيون ضد مجتمع متعدد الثقافات كونه يهدد الهوية الفردية للمواطن الأصلي . والجدير بالذكر أن هذه الأحزاب تلقى اصداء لدى الشعب بغض النظر عن دقة ما تدعيه .واذا كانت الهجرة المحور الرئيسي في خطابات الاحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة في اوروبا الغربية فهي ليست كذلك في اوروبا الشرقية حيث تستدعي الاخيرة مسالة الاقليات العرقية الداخلية ومسألة الحدود . إذاً فالشعبيون اليمينيون المتطرفون يجتمعون على كراهية الآخر من زاوية "الأصلوية" إن كان مهاجراً او غير مهاجر. وفي السياق نفسه, لا يوجد علاقة قابلة للقياس بين كراهية الأجانب والوجود الفعلي لهم , فظاهرة العنصرية موجودة في مناطق خالية من المهاجرين [3]. هناك ,على سبيل المثال لا الحصر , قرية في فرنسا لا يوجد فيها مهاجرون وصوتت بنسبة 90% لصالح مارين

---

[1] Ibid

[2] Entretien avec Mark lazar ,op. cit .

[3] http://www.universitepopulaire.be/wp-content/uploads/2013/12/populisme-def-2.pdf

لوبان عام 2017[1]. كذلك "حزب الشعب السويسري" حصل على أفضل النتائج في كانتونات يغلب عليها الطابع الريفي الذي لا يوجد فيه أجانب ,كما ان حزب التقدم النروجي نجح في المدن الصغيرة التي ليس فيها أجانب وأخيرا حزب الحرية النمساوي نجح في مناطق في فيينا التي اغلب سكانها من النمساويين[2] .

بات من الواضح من خلال معايير الشعبوية اليمينية واليسارية أن هذه الحركات تتخذ من المُستائين كبش فداء يُمكّنها من صياغة خطاب شعبوي عام يؤجج المشاعر الحقيقية أو المُتخيلة ويرمي الاتهامات والمسؤوليات في وجه النظام او السيستم مُستدعياً نظريات المؤامرة التي تحل محل التحليلات المنطقية لتفسير وإمكانية حل المشاكل الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

الفقرة الثانية : حركية الشعبويات وتأثيرها على الديمقراطية

أولاً : الشعبوية ما بين اليسار واليمين

لقد لاحظنا في ما تقدم الانقسام الحاصل بين شعبويتي اليمين واليسار , الا انه لطالما لاحظنا تغيرات في كلا الاتجاهين ,فمثلاً اتخذت الحركة التقدمية الأميركية ومُعظم الشعبويات في أميركا اللاتينية شكلاً يسارياً في السابق ,أما اليوم فإن دونالد ترامب والشعبوية الأوروبية يمثلان البديل اليميني .فما الذي يُفسر هذا التغير ؟

تُشير الدراسات الحديثة الى ان العديد من الحركات ما بعد الشيوعية في أوروبا أصبحت شعبوية بعد أن تخلت عن مبادئ الماركسية والعالمية . نُلاحظ هذا التحول في فرنسا حيث شَهِد حزب "فرنسا الابية" توجهاً نحو اليسار ثم انعطف نحو الشعبوية في عام 2012 مُطلقاً شعار "عصر الشعب"[3] . وكونه أصبح شعبوياً يسارياً فانه اختلف مع مارين لوبان رئيسة حزب" التجمع الوطني" اليميني المتطرف الشعبوي الذي يحمل مفهوماً ايديولوجياً للشعب بينما يدعو اليسار الشعبوي الى مفهوم مدني . ولكن حملة الانتخابات الرئاسية في فرنسا للعام 2017 أظهرت مطالب جديدة من نوعها لشعبويي اليسار تُؤكد دفاعها عن السيادة الوطنية ومعارضتها للاتحاد الأوروبي و الليبرالية الجديدة, وهذه المُتغيرات تُعد بمثابة انقطاع كبير مع التقليد

---

[1] https://www.france24.com/ar/20180619--النقاش-ألمانيا-أنغيل-ميركل-الهجرة-لجوء-وزارة-الداخلية-لاجئون-ماكرون-المفوضية-الأوروبية

[2] http://www.universitepopulaire.be/wp-content/uploads/2013/12/populisme-def-2.pdf

[3] Philipe Raynaud ,op.cit ,p8.

العالمي لليسار[1] . هذا ما يُبرره منطق المنافسة السياسي الذي دفع كذلك شعبوية اليسار إلى الاستمرار بتبني ما يميزها عن شعبوية اليمين من خلال انعاش الخطاب القديم المناهض للفاشية ,وهذا ما قام به جان لوك ميلانشون عندما أدان العنصرية وكراهية الأجانب وحاول احتكار الخطاب المناهض للعولمة والاتحاد الأوروبي .لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح لأن اليمين المتطرف اتخذ نفس الأعداء (العولمة والاتحاد الأوروبي) وغيّر مواقفه الاقتصادية السابقة بشكل جذري من اجل توسيع قاعدته الانتخابية ايضاً فأصبح من دُعاة المطالبين بالحمائية الاجتماعية والمدافع عن حقوق الفئات الشعبية ,وكذلك استغل قضايا جديدة لم يتَنبّه لها اليسار وهي قضايا الهجرة [2]. وعليه كان صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة على حساب الأحزاب اليسارية التقليدية التي لطالما تبنت هذه المطالب . فالشعبوية اليمينية امتدت الى المدن الكبيرة حيث مجموعات من الناخبين اليساريين التقليديين, الذين فقدوا ثقتهم بأحزابهم ,وراحوا يصوتون لصالح اليمين المتطرف[3] .

هذه المتغيرات حصلت بسبب المنافسة الانتخابية , ولكن طلب بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي أحدث مُتغيرات نوعية وجوهرية لدى العديد من الأحزاب الشعبوية .فبعد ان دعت الى حملات مشابهة للبريكست (فريكسيت و ايطاليكسيت) تخلت عن المطالبة بالخروج من الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة . هذه التغيرات في مواقف الشعبويين ترجع الى تحولات طرأت على مواقف المواطنين الأوروبيين تجاه الاتحاد الأوروبي من سلبية الى إيجابية ,وذلك بسبب المخاوف التي انتشرت بعد حملة البريكسيت[4] . وما حصل في إيطاليا ,الدولة التي لطالما عبر مواطنوها عن أعلى نسبة آراء سلبية تجاه الاتحاد الأوروبي, يؤكد صحة ما تقدم. فبعد برنامج الحكومة الإيطالية التي تشكلت في عام 2018 ,والقائمة على التحالف بين شعبويي اليمين واليسار, ارتفعت ثقة الايطاليين بالاتحاد الأوروبي واليورو بشكل كبير كإشارة موجهة للحكومة بأن لا تُجازف في عملية مماثلة لما حصل في بريطانيا[5] .

---

[1] Christian Godin ,qu'est –ce que le populisme ? , presse universitaire de france ,n'49 ,2012 ,p 11- 25 .

[2] http://www.patrick-charaudeau.com/IMG/pdf/Du_discours_politique_au_populiste.pdf

[3] https://www.sciencespo.fr/cevipof/sites/sciencespo.fr.cevipof/files/Populisme%20et%20Choix%20e%CC%81lectoral.pdf

[4] https://www.sciencespo.fr/cevipof/sites/sciencespo.fr.cevipof/files/Populisme%20et%20Choix%20e%CC%81lectoral.pdf

[5] Philipe Raynaud ,op cit , p 12-13.

وعليه يبدو من الواضح أن الأحزاب الشعبوية هدفها الوصول الى السلطة وليست صاحبة مبادئ راسخة ,وهي تسير مع المزاج الشعبي بغية استقطاب الناخبين ,وبالتالي لا يقوم عداؤها لأوروبا على أسس متينة .

ثانيا : تأثيرها على الحكومات وعلى الديمقراطية الأوروبية

نستنتج مما تقدم أنه لم يعد بالإمكان الفصل بين شعبويتي اليمين واليسار , فحركة الشعبوية مرنة ومتغيرة في الزمان والمكان بهدف العثور على مكان لها في السلطة . والجدير بالذكر أن فعاليتها لا تنتظر وصولها الى السلطة أو إيجاد موقع لها في المعارضة , بل أنها قادرة على التأثير في وضع جداول أعمال الحكومات المختلفة (محافظة ,ليبرالية , ديمقراطية) بطريقة غير مباشرة . فما هو هذا التأثير على جداول أعمال الحكومات الأوروبية وعلى ديمقراطيتها العريقة ؟

من المهم الإشارة الى العلاقة التي حافظت عليها الحكومات مع الأحزاب الشعبوية عندما شاركت الأخيرة في الحكومات الائتلافية في إيطاليا و الدنمارك و بلجيكا والنمسا وهولندا .فقد أثرت هذه الأحزاب الشعبوية على السياسة في مجالات اهتماماتها الرئيسية ,ومُعظمها تتعلق بالهجرة واللجوء ,عندما دفعت الأحزاب التقليدية الى تبني البعض منها والتي تحظى بتأييد الرأي العام .

إن السنوات المتعاقبة في أوروبا من عام 2015 حتى عام 2018 مليئة بأمثلة من القادة السياسيين الذين خرجوا من الأحزاب التقليدية ليعتنقوا الأسلوب الشعبوي ومن الحكومات التي تبنت برامج الشعبويين . ففي عام 2016 قررت سويسرا إلغاء طلبات اللجوء السياسي [1],وخلال الحملة الانتخابية البرلمانية في سلوفاكيا في عام 2016 اعتمد رئيس الوزراء الاشتراكي الديمقراطي روبرت فيكو موقفاً معادياً للهجرة لضمان إعادة انتخباه ففاز في الانتخابات و شكل حكومة بالتحالف مع اليمين المتطرف[2]. في حالة بريطانيا يشير بعض المحللين انه وان لم يكن حزب المحافظين, او جزء منه, مقتنعاً بمسألة الخروج من الإتحاد الأوروبي لكان اقتراح حزب استقلال المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد قد سقط . وفي ما يتعلق بالهجرة

[1] https://www.sciencespo.fr/cevipof/sites/sciencespo.fr.cevipof/files/Populisme%20et%20Choix%20e%CC%81lectoral.pdf

[2] https://www.dw.com/ar/رئيس-وزراء-سلوفاكيا-المناهض-للهجرة-بصدد-الفوز-بولاية-ثالثة/a-19095964-0

اتخذت الحكومات مواقف أكثر تشدداً كانت قد تبنتها الأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة أكانت داخل الائتلاف او في المعارضة او حتى خارج البرلمان.[1]

علاوة على ذلك يكمن تأثير الأحزاب الشعبوية في توجيه الرأي العام , مثال على ذلك عندما صوت الشعب السويسري عام 2009 بنسبة 59% لعدم بناء مآذن جديدة. ولكن في ما يتعلق بقرارات الحكومات فالقيود الدولية تحد بطبيعتها من تحويل وعود الشعبويين الى أفعال [2]. وهم غير قادرين على الإمساك بالسلطة بمفردهم إلا عبر تحالفات لأنهم رغم تقدمهم يظلوا أقلية وهذا ما يقيد من حركتهم .

كما يخشى العديد من الباحثين الشعبوية لأنها إذا وصلت الى السلطة ستشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطيات التمثيلية بسبب تفضيلها لديمقراطية مباشرة تمثل الإرادة الجماعية ,وهي من يحدد الشعب ويعين حدوده ومن ينتمي و لا ينتمي اليه وذلك بحسب أيديولوجيتها هي. وعليه يصبح الشعب في تحديده تابعاً للحركة الشعبوية .فالشعب ,بتصور الشعبويين ,تشكيل سياسي وليس واقعة موضوعية [3].

إن اعتبار الشعب موحداً مُتماهياً في ذاته يجعل الانتقال الى سياسة هويتية في منتهى السهولة بحيث يُصبح الصراع بين الشعب وأعدائه .ويمكن تعريف الهوية بأشكال متباينة اثنية قومية وقد تكون دينية او طائفية ,ويقول الشعبيون أن للشعب احقية في السيطرة على الدولة وهي أحقية لا يمكن نقلها لكل الشعب بل لمن يعبرون عنه أي الموالين للحركة الشعبوية[4] .

كما أن الادعاء بدمقراطية مباشرة بدون أي وسيط تتجاوز المؤسسات والأحزاب يؤدي الى نشوء مرحلة جديدة من الديمقراطية وهي الشعبوقراطية peuplocratie ,مُصطلح ابتكره مارك لازار Mark Lazar يُعبر عن مرحلة جديدة من "ديمقراطية الجمهور "التي استخدمها الفيلسوف برنارد ماتين بسبب تراجع الأحزاب والثقافات السياسية التقيليدية (شخصنة الأحزاب , الواسطات ,المحسوبيات ...) .من هنا يمكن القول ان ديمقراطية القرن التاسع عشر كانت ديمقراطية برلمانات ,بعد ذلك استندت في النصف الثاني من القرن العشرين الى الأحزاب ,قبل أن تظهر, في نهاية القرن المُنصرم, "ديمقراطية الجمهور[5] ".

---

[1] https://revue-sources.cath.ch/le-populisme-est-il-democratique/

[2] Robert Laffont : “les enemies intimes de la democratie “. Ed,versilio ,paris,2012.p 188.

[3] Ibid

[4] Ibid

[5] Entretien avec Marc Lazar,op.cit.

في المقابل يرى مفكرون مثل لاكلو ان الشعبوية لا تُشكل خطراً على الديمقراطية من حيث المبدأ لانه ومن خلال إعطاء صوت للاحتجاج فإن الشعبوية تؤدي الى تحريك الديمقراطية وتجبر الأحزاب القائمة على النظر في المشاكل التي لطالما أهملتها .يقول الكاتب الفرنسي لاكلو أن الشعبوية هي استراتيجية تفتح المجال للجميع في الدخول الى المجال السياسي والتأثير فيه وإحراز مُكتسبات تُعزز الديمقراطية وتُعدل التوازن بين الديمقراطية والليبرالية الذي مال لصالح الأخيرة في الأنظمة الليبرالية الحديثة[1] .

المبحث الثاني :اليمين المتطرف الأوروبي

بداية لا بد من تعريف اليمين المتطرف وتصنيفه في فقرة أولى قبل شرح خصائصه الأيديولوجية في فقرة ثانية .

الفقرة الأولى: تعريف وتصنيف اليمين المتطرف الأوروبي

أولاً : في تعريف اليمين المتطرف

يعود أصل المصطلح الى عام 1789 إبان الثورة الفرنسية حين تأسست الجمعية التأسيسية في فرنسا وبدأ أول ظهور للأحزاب السياسية . كان مؤيدو المَلَكِيّة والأرستقراطيون المعتدلون من أنصار النظام القديم يجلسون إلى يمين رئيس الجمعية والمتطرفون منهم لجهة اقصى اليمين , أما المعارضون من مناصري الملكية البرلمانية فيجلسون الى يساره, والمغالون من هؤلاء أي من أيدوا الاقتراع العام يجلسون في أقصى اليسار. وهكذا كان الانقسام بين اليمين واليسار أيديولوجي الطابع ; اليمين ليبرالي اقتصادياً ومحافظ اجتماعياً واليسار بالعكس مساواتي اقتصادياً ومتحرر اجتماعياً[2].

الجدير بالذكر انه لم يكن للتطرف معنى سلبياً بالضرورة بل يعني الذهاب أبعد في الأفكار الأساسية اليمينة واليسارية. لكن ارتباط اليمين المتطرف بالحركات التي هزمتها الحرب العالمية الثانية ، مثل الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية ، هو ما يفسر استخدامه السلبي في كثير من الأحيان [3].

---

[1] Jan werner Muller ,op.cit. p, 33-35.

[2] Nicolas philippe ’’: Gauche au dela de cette limite la politique n’est plus pensable Droite’’.paris,2003,p11

[3] Ibid p.15 .

لكن معظم الأحزاب اليمينة المتطرفة " الجديدة " ترفض ان تصنف كذلك (متطرفة او راديكالية) ;مثال على ذلك تقول ماريون مارشال لوبان " ان اليمين المتطرف هو العقيدة المؤسسة على السلطوية , معادية للبرلمانية , وهي لا تمثل حزب التجمع الوطني"[1] . هذا صحيح فقد تخلت أحزاب اليمين المتطرف الجديد عن مبادئ كثيرة لليمين المتطرف التقليدي , الا ان بعض الباحثين يقولون ان المعايير العلمية التي يندرج تحتها اليمين المتطرف تبقى مُتطابقة مع حزب التجمع الوطني (رفض النخبة الثقافية ,رفض المهاجرين , التفضيل الوطني , الحنين الى الماضي المجيد...) ولكن الخطابات الجديدة للأحزاب اليمينية المتطرفة تحاول الخروج من الماضي في سياق خطة اتبعتها لتطبيع علاقتها مع النظام الحاكم بهدف الوصول الى السلطة[2].

وهكذا, بالإضافة الى اليمين التقليدي واليمين المتطرف اصبح هناك يمين متطرف تقليدي ويمين متطرف جديد .فما هي خصائص اليمين المتطرف الجديد الذي يعرف نجاحات متزايدة في أوروبا ؟

في البدء , وان كان لا يوجد اجماع حول تعريف اليمين المتطرف فهو يختلف من تحليل الى اخر ومن تيار الى اخر, الا ان هناك معايير مشتركة يمكن من خلالها تصنيف الحركات والأحزاب السياسية التي تنتمي اليه (الدفاع عن التقاليد ضد العصر الحديث ، ضد الماسونية ، المناهضة للبرلمانية ، السلطوية ، العقيدة القائمة على العرق ، والأفكار الرجعية)[3] .

يتميز اليمين المتطرف عن اليمين التقليدي برفضه للرأسمالية والليبرالية ، وتشريعه للعنف مشروع ومطالبته بنظام قوي. لكنه يقترب من اليمين التقليدي برفضه للشيوعية و للمؤسسات الديمقراطية . إن مناهضة البرلمانات ومعاداة الشيوعية موضوعان أساسيان في فكر اليمين المتطرف . كما يجمعه مع اليمين التقليدي رفضه الدائم للثورة وانتقاده لحقوق الإنسان [4]. كلا اليمينين محافظين ,لكن اليمين المتطرف أكثر حدة .والجدير بالذكر ان معاداته للرأسمالية والليبرالية ليس لذاتهما وإنما خوفاً من التحولات العميقة

[1] https://www.youtube.com/watch?v=WL7n1kdxw_4

[2] https://www.persee.fr/doc/pole_1262-1676_2004_num_21_1_1211

[3] http://grand-angle.lefigaro.fr/extreme-droite-europe-enquete-vote-populisme

[4] Hans-Georg Betz :’’ La droite populiste en Europe. Extrême et démocrate ?’’ ,paris,2004,p252.

التي عادة ما تصاحبهما خاصة على مستوى القيم والأخلاق، ودافعه إلى ذلك نابع في أساسه من التقاليد المسيحية الكاثوليكية[1].

أما اليمين المتطرف الجديد ففي حين كان يُنظر اليه كظاهرة احتجاجية فقط يبدو انه بدأ يتجذر في المشهد السياسي الأوروبي بشكل دائم ولم يعد مرتبطاً بالضرورة بالحركات الفاشية كونه بدأ يقبل الديمقراطية والتمثيل البرلماني ولم يعد يرغب في وضع حد للنظام القائم ولو أنه لا يزال ينتقد بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية . فمن الواضح انه في البلدان التي تمكن فيها من الوصول الى السلطة احترم المؤسسات والقواعد الديمقراطية . على عكس ما حدث ابان الفاشية ,فإن الأحزاب اليمينة المتطرفة المعاصرة انضمت ديمقراطياً الى السلطة .مثال على ذلك عندما قبل يورغ هايدر , الشخصية الرمزية لليمين المتطرف الأوروبي بالتنحي عن رئاسة حزب "الحرية النمساوي " (وذلك تحت ضغوط دولية) في عام 2000. كذلك سمحت رابطة الشمال في إيطاليا بعودة السلطة الى اليسار بعد اسقاط حكومة سيلفيو برسلكوني عام[2]2005.

وهكذا وجدت التيارات الفاشية الجديدة نفسها في هامش عائلات اليمين المتطرف المعاصر. وعليه سوف نتحدث عن اليمين المتطرف " الانتخابي " فقط ولن نتطرق الى الفاشية والنازية الجديدة لان اليمين المتطرف المعاصر يسعى الى الشرعية في الساحة السياسية الأوروبية[3].

ثانياً: تصنيف الأحزاب اليمينة المتطرفة

ان الأصول التاريخية المتنوعة للأحزاب اليمينة المتطرفة تزيد من تعقيد مهمة تحديد ملامح هذه العائلة السياسية التي لم تكشف عن موقف موحد من الهجرة او من الاتحاد الأوروبي عدا ان بعضها لا يزال يرتبط بالفاشية والنازية. وهناك أحزاب يمينية متطرفة ليبرالية، مثل "حزب الحرية النمساوي "و " حزب من أجل الحرية الهنغاري" ، وأخرى تطالب بالحدود والاقليم مثل " رابطة الشمال" ,وأحزاب اشتقت من الفاشية ثم انشقت عنها مثل" التجمع الوطني الفرنسي" . وعليه تُصنف هذه الأحزاب ضمن اليمين المتطرف الجديد الذي شهد نمواً متصاعداً في أوروبا في السنوات القليلة الماضية.

---

[1] https://www.europe-solidaire.org/spip.php?rubrique1863

[2] Cas MUDDE,'' Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge University Press'', Cambridge UK, 2007. p.18

[3] Ibid 20.

1- حزب التجمع الوطني RN تحت قيادة مارين لوبان منذ عام 2011، خفّف كثيرًا من النبرة المتطرفة ونجح في توسيع قواعده الشعبية وتوحيدها حول ملف الخروج من الاتحاد الأوروبي . فاز بالمركز الأول في انتخابات البرلمان الأوروبي عام 2014 وأصبحت زعيمته واحدة من أهم الوجوه في سباق الانتخابات الرئاسية عام 2017[1] .

2 - حزب الحرية النمساوي FPO هو وريث القومية الألمانية ومعسكر الراغبين في الاتحاد مع ألمانيا منذ أيام النازية وما قبلها، والكثير من قياداته يعتبرون النمسا جزءًا من الثقافة الألمانية ويرون أنفسهم كألمان ثقافيًا، على عكس تيارات أخرى تؤمن بانفصال الثقافة النمساوية عن الألمانية وإن اشتركتا في اللغة، والحزب من المعادين لموجات المهاجرين خاصة من المسلمين وتأثير الإسلام الراديكالي على النمسا، كما أنه كمعظم أحزاب اليمين ناقد للاتحاد الأوروبي ويطالب بوجود عملتي يورو، واحدة للشمال الأكثر قوة اقتصاديًا وأخرى للجنوب الذي يعاني منذ سنوات من تبعات أزمة اليورو[2] . ولكن في عام 2019 بعد انتشار فيديو سُجِّلَ سرا لزعيم الحزب هاينتس-كريستيان شتراخه وهو يناقش، قبل أشهر من انتخابات 2017 التشريعية، امراة يعتقد أنها مرتبطة بشخصية روسية نافذة، احتمال تقديم مساعدات مالية مقابل منحها مدخلاً لعقود حكومية مع النمسا. على اثر ذلك قدم رئيس الحزب ووزراؤه استقالتهم من الحكومة مباشرة بعد طلب مستشار النمسا المحافظ سيباستيان كورتز من الرئيس النمساوي إقالتهم. وخلف هاينز-كريستيان شتراخه يورغ هايدر في رئاسة حزب الحرية، ووجد نفسه مضطراً لتلميع صورة الحزب بإبراز نفسه كنائب جدير بالثقة، بعدما كان يتحرك في أوساط النازيين الجدد في شبابه.[3]

3 - حزب المصلحة الفلاندرية Vlaams Belang وهو حزب قومي يرتكز على ثقافة الفلاندر، وهي اللغة الهولندية كما يتكلمها أهل منطقة فلاندر في شمال بلجيكا، وهو يطالب باستقلال تدريجي لتلك المنطقة ووضع قيود صارمة على الهجرة وإجبار كل من يريد الهجرة على الالتزام باللغة الفلاندرية (أو الهولندية الخاصة بمنطقة فلاندر)، وهو ينظر للاتحاد الأوروبي ومؤسساته نظرة سلبية في معظمها رُغم وجود عاصمة الاتحاد الأوروبي الفعلية في بلجيكا (بروكسل) واستضافة البلاد لمقر حلف الناتو الرسمي[4] .

---

[1] https://www.francetvinfo.fr/politique/front-national/

[2] https://www.ina.fr/video/4590651001012

[3] https://www.france24.com/ar/20190518-فضيحة-تطال-زعيم-اليمين-المتطرف-النمساوي-قبل-أيام-من-انتخابات-أوروبية

[4] https://www.vlaamsbelang.org/le-parti/

4 - حزب "من أجل الحرية" Partij voor de Vrijheid PVV الهولندي هو حزب يميني ليبرالي، لا يؤمن برؤية قومية عرقية أو محافظة، ولكن أجندته ليبرالية متطرفة تقوم على ما يسميها المبادئ الإنسانوية المستندة للتراث اليهودي المسيحي الأوروبي. فهو على سبيل المثال يؤيد وبقوة زواج المثليين على عكس أحزاب يمينية أخرى مثل "الفجر الذهبي "اليوناني وحزب" ألمانيا القومي الديمقراطي". وهو ربما الحزب الأشد عداءً للإسلام في القارة الأوروبية كلها حيث يُعرَف رئيسه جيرت ويلدرز بخطابه المعادي للمسلمين والثقافة الإسلامية، وهو يعارض فتح باب الهجرة أو ضم دول ذات أغلبية مسلمة للاتحاد الأوروبي مثل تركيا [1].

5 -"رابطة الشمال في إيطاليا" يعتبر الحزب من اليمين المتطرف الجديد ولكنه يحتفظ باستراتيجيته المطالبة باستقلال إيطاليا الشمالية. ومن الصعب معرفة ما اذا كان خطابه حول الهجرة والأمن متجذر في أيدولوجيته الجدية ام انه تكتيك انتخابي [2] .

6 –"حزب الشعب الدنماركي" Dansk Folkeparti هو حزب قومي ترتكز أجندته على رفض تأسيس مجتمع مهاجر في الدنمارك ومناهضة التعددية الثقافية ورغبته في الحد من تنامي دور الثقافة الإسلامية في الحياة العامة وتقييد الحريات الثقافية للمهاجرين لكي يندمجوا بشكل كامل في الثقافة الدنماركية على أن تقتصر الهجرة بشكل كبير على البلدان الغربية. غير أن الحزب لا يمتلك خطابًا قوميًا شوفينيًا كنظيريه الألماني أو المجري، ولكنه كمعظم أحزاب اليمين المتطرف الجديد ينتقد مؤسسات الاتحاد الأوروبي ويرفض تقليص سيادة الدولة الدنماركية لمصلحتها، كما يتمسك بعُملة الدنمارك الكرونه[3] .

7 -" الديمقراطيون السويديون Sverigedemokraterna" هو حزب قومي محافظ كانت له في السابق نشاطات قريبة من النازية ولكن اتجه أكثر لتخفيف حدة النبرة القومية بهدف توسيع قواعده الشعبية .إلا أنه أبقى على شعاره الشهير "فلتبقى السويد سويدية" ورفض سياسات السويد المنفتحة على المهاجرين. تلقى

---

[1] http://www.europe-politique.eu/wiki/Partij_voor_de_Vrijheid_(PVV)

[2] https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2018/05/17/italie-la-ligue-aux-origines-d-une-formation-populiste-en-passe-de-cogouverner-le-pays_5300546_4355770.html

[3] https://en.wikipedia.org/wiki/Danish_People%27s_Party

مساعدات مالية من " حزب التجمع الوطني" في عام 1988لدعم حملته الانتخابية التشريعية .واذا كان قد دخل البرلمان في عام 2010 بعشرين مقعدا الاّ ان الحكومة رفضت فكرة التحالف بسبب أفكاره المتطرفة.[1]

8- "حزب لاوس في اليونان" هو حزب يميني متطرف شعبوي يتبنى ايديلوجية قوميه أرثوذكسية تقليدية وخطاباً مناهضاً للمهاجرين والاتحاد الأوروبي . بعد هبوط شعبيته في عام 2012 حل محله حزب " الفجر الذهبي" اليميني المتطرف النازي في انتخابات أيار 2012 حين استطاع للمرة الأولى إدخال 21 نائبا نازيا إلى البرلمان، و18 نائبا في انتخابات الإعادة التي جرت في حزيران 2012 لكن تم حظره عام 2013[2] .

9- "حزب الحركة من أجل مجر أفضل" المعروف باسم يوبيك (بالمجرية: Jobbik MozgalomgMagyarországért) هو حزب قومي راديكالي مجري يصف نفسه بأنه مسيحي مبدئي، محافظ ووطني راديكالي هدفه الأساسي حماية القيم والمصالح الهنغارية . اتهم بأنه منظمة معادية للسامية من قبل صحيفة الإندبندنت البريطانية وبأنه حزب نازي جديد بحسب رئيس الكونغرس اليهودي الأوروبي . لكن الحزب تخلى عن مبادئه النازية منذ عام 2013 , وفي مقابلة مع Associated Press قال رئيسه في عام 2017 انه دفع الحزب في اتجاه أكثر مركزية ليصبح “حزب الشعب” وليجتذب المزيد من الناخبين[3] .

10- "حزب اليمين الجديد" Nowa Prawica في بولندا هو حزب يميني محافظ وليس قومي بالمعنى العرقي، ويطالب بخروج بولندا من الاتحاد الأوروبي ويعتبر حزبًا معاديًا للمنظومة الليبرالية يتمسك بثقافة بولندا التقليدية فيدعو لإعادة عقوبة الإعدام ورفض المثلية الجنسية . بيد أن شعبيته ضئيلة للغاية في بولندا وهي واحدة من أكثر البلدان التي استفادت من الاتحاد الأوروبي ومن علاقتها الاقتصادية الوطيدة مع ألمانيا .هذا وقد انقسم الحزب على نفسه في عام 2015 نتيجة الخلافات الداخلية ليخرج من ثناياه تحالف" الحرية والأمل من أجل تجديد الجمهورية" اليميني المتطرف هو الآخر[4] .

---

[1] http://www.bbc.com/arabic/world-45336430

[2] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11/الفجر-الذهبي

[3] http://www.noonpost.com/أوروبا/المتطرفون-الجدد-تعرّف-على-أحزاب-اليمين-في-أوروبا

[4] Ibid

الفقرة الثانية : ايديولوجية اليمين المتطرف الشعبوي الأوروبي

أولاً : "الأصلوية "أو ال: Nativisme

القلب الأيديولوجي لهذه الأحزاب هو Nativisime الأصولية ,والاستبداد والشعبوية .أما العنصر الاقتصادي فليس مكونا اساسياً في أيديولوجيتها . وهكذا سنرى فيما يتقدم أن العديد من العناصر التي تبدو للوهلة الأولى مركزية في ايديولوجية اليمين المتطرف هي فقط تكتيكية للوصول الى هدفه [1].

Nativisme هو مصطلح اشتق من الادب الانكلوسكسوني واعطاه الكاتب كاس مود cas mudde التعريف التالي : هي أيديولوجية تنص على ان الدولة يجب ان يسكنها فقط السكان الأصليون اما غير الأصليين,من أشخاص و أفكار, فيشكلون تهديداً للتجانس في الدولة الامة . وهكذا وصف jorg haider (الزعيم الرمزي لحزب الحرية النمساوي) أعمال الشغب التي وقعت في الضواحي الفرنسية عام 2005 بانها انتفاضة إسلامية ضد الدولة الفرنسية[2] .

يتفرع عن مبدأ الأصولية مبدأ أحادية الثقافة للمجتمعات ورفض الهجرة وطالبي اللجوء دفاعاً عن نقاء الامة ولكن نظرا لان بلدان أوروبا الغربية هي مقاصد للهجرة كان عليه قبول حد أدنى من التعدد الثقافي ,وبالتالي فالدولة أحادية الثقافة التي تطالب بها الأحزاب اليمينة المتطرفة تكاد تكون مستحيلة (فرنسا للفرنسيين , هولندا للهولنديين ..) لذلك أدخل اليمين المتطرف فكرة الأفضلية الوطنية. يشير مفهوم التفضيل الوطني الى حكم الاثنية ethnocratie الذي يقضي بان يتقبل الأجانب هيمنة المجموعة العرقية الاصلية أما قبول الأجانب على الأراضي الوطنية فيتم بشرط تخليهم عن ثقافاتهم الأصلية وتبنيهم لثقافة الأمة الجديدة [3].

رغم ذلك تدافع الأحزاب اليمينة المتطرفة عن نفسها من الاتهامات التي تصفها بالعنصرية بالادعاء أنها تحمي الهوية الوطنية وبانه تحت تأثيرها تم التخلي عن نظريات تفوق شعب على الآخر لمصلحة نظرية الانفصال بين الشعوب , وبالتالي فالتحريض على التعددية الثقافية يؤدي الى تدمير الثقافات الخاصة .

---

[1] Terence Ball (1999) « From 'core' to 'sore' concepts :ideological innovation an conceptual change », Journal of Political Ideologies.
4 (3) P.391-396

[2] MUDDE Cas,'' Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge University Press'', Cambridge UK, 2007. 67.

[3] Ibid ,p70.

ثانياً : الاستبدادية والتسلطية

تنتقد أحزاب اليمين المتطرف النظام القائم بسبب رغبته في تفهم المجرمين وإعادة تأهيلهم وبالتالي تدعو الى المزيد من القوة في نظام السجون بهدف تعزيز الإحكام , كما تؤيد استعادة عقوبة الإعدام و عدم التسامح بأي شكل مع المجرمين, وتدعو الى القيام بأي شيء لاستعادة السلطة الاستبدادية القوية للدولة والتي تعتبر ضعيفة في ديمقراطيات اليوم[1].

إن الأيديولوجية الاستبدادية للأحزاب اليمينة المتطرفة يمكن أن تتجاوز العدالة , فغالباً ما تحاول الأحزاب اليمينية المتطرفة ,عندما تصل الى السلطة , التشريع لإقصاء أحزاب المعارضة ,والتي تصنفها في خانة أعداء الدولة . يمكن ان نأخذ مثال "الحزب الوطني السلوفاكي SNS"ث الذي كان جزءا من الاغلبية الحاكمة من عام 1994 الى 1998 والذي اقترح قانونا لتصنيف أي انتقاد للحكومة باعتباره جرماً يعاقب عليه القانون . واذا كانت أحزاب اليمين المتطرف لا تستهدف المعارضة مباشرة فهي تقمع حرية الصحافة والتعبير , يعبر "حزب الديمقراطيين السويديين" عن وجهة النظر هذه من خلال إعلانه " يجب ان يكون لدينا نقاش مفتوح ولكن تحت سقف الانضباط والولاء الوطني "[2] .

يتعلق الأمر أيضاً بمعاملة المهاجرين الذي ينبغي أن لا يتمتعوا بالمعاملة القضائية نفسها التي يتمتع بها المواطنون ,وبالطريقة نفسها , فان بعض التدابير الأمنية التي تدعو اليها الأحزاب اليمينة المتطرفة تستهدف الأجانب مباشرة; في برنامجه لعام 2007 دعا جان مارين لوبان الى اغلاق المساجد التي تستقبل المسلمين الأصوليين , كما سبقه اقتراح قانون في إيطاليا عام 2002 قدمته رابطة الشمال يقر بعقوبات بالسجن على المهاجرين غير الشرعيين , فضلا عن تعديل يشترط أخذ بصماتهم[3] .

ثالثاً : شعبوية الأحزاب اليمينية المتطرفة

---

[1] ADORNO Théodore, ‘’Etudes sur la personnalité autoritaire, Editions Allia’’, Paris, 2007. P25.

[2] Exemple trouvé dans MUDDE Cas, Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge University Press, Cambridge UK, 2007.
p.147 « The draconian Law for the security of the republik » proposé au parlement slovaque en 1994.

[3] Exemple trouvé dans IVALDI Gilles, Droites populistes et extrêmes en Europe Occidentale, La documentation Française, Paris,
2004. p.30

وفقا للأحزاب اليمينة المتطرفة يعتبر الاستفتاء وسيلة لإعطاء الناس كلمتهم ,وهكذا كان جان مارين لوبان يقول دائما " اجعلوا الكلمة للناس " كما طالب "حزب استقلال المملكة المتحدة UKIP " اليميني المتطرف البريطاني باستفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي الامر الذي طالبت به مارين لوبان أيضا . كما انهم يدعون بأسبقية السياسة على القانون بصفتهم الممثل الرئيسي لصوت الناس ;مثال على ذلك عندما رفض برلسكوني المثول امام القضاء وقال "انهم لا يتمتعون بسلطة الحكم علي" [1] .

و يتبنى اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا الغربية بشكل عام ايديلوجية معادية للنيوليبرلية اي هو ضد الاقتصاد المعولم ويفضل الحمائية . ولكن الاقتصاد ليس عنصراً أساسياً بحد ذاته في هذه الايديلوجية, بل أن البعد الأصولي nativisme لهذا اليمين يؤثر بقوة على مفهومهه للاقتصاد فهو يدافع عن الاقتصاد القومي بمعنى ان الاقتصاد ينبغي أن يكون في خدمة الأمة [2]. فحزب ال jobbik المجري أعلن في بيان له انه ينتمي الى اقتصاد قومي اجتماعي وان السياسية الاقتصادية يجب ان تسعى للدفاع عن المصالح والشركات والمنتجات والأسواق الهنغارية, فيما دعا "حزب الجبهة البلجيكي" الى فرض ضرائب على منتجات غير أوروبية لمصلحة استهلاك المنتجات البلجيكية والى مراجعة السياسة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي والتي تخدم , في رأيه , العولمة اكثر من الاقتصاد المحلي[3] .

هذه المواقف للأحزاب اليمينة المتطرفة الجديدة ترجع الى كونهم اصوليين ; nativists مثلا عندما يوافقون على الخصخصة يشترطون ان لا يستفيد منها سوى الجهات الوطنية كما يؤيدون نظام دولة الرفاهية شريطة ان لا يستفيد منه سوى المواطن الأصلي[4] .

رابعاً : النظرة الى الاتحاد الأوروبي والعولمة

في ضوء أيديولوجيتها " الأصلوية" Nativisime هذه ,تعارض هذه الأحزاب أي شيء يعيق سيادة الامة وتجانسها الثقافي ,ولكن في اطار جهودها لتحديث خطابها وتكييفه مع الظروف المتغيرة , نلاحظ انه يتم اتخاذ مواقف متباينة إزاء الاتحاد الأوروبي والعولمة .

---

[1] MUDDE Cas, ‘’Populist Radical Right Parties in Europe’’ op.cit . 385p.

[2] Wolfgang Streeck, « Les marchés et les peuples : capitalisme démocratique et intégration européenne », Cédric Durand (dir), En finir avec l’Europe, La Fabrique, Paris,p. 68.

[3] Hans BETZ Georg,’’ La droite populiste en Europe, extrême ou démocrate ?, op.cit. p.46

[4] Ibid p 142.

في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي ,تبدو المواقف مختلفة من بلد الى اخر . ينتقل الموقف عموما من قبول الاتحاد بشرط الحماية من العولمة, مثل حزب" النمسا الحرة FPO" ,الى الرفض الكامل , مثل حزب " الشعب الدنماركي" و"الحزب الوطني البريطاني "). أما في البلدان التي يؤيد سكانها الاتحاد الأوروبي فتتجنب الأحزاب اليمينة المتطرفة اظهار معارضة قوية له وتعمل على تعديل خطابها ;في رومانيا مثلا يعارض حزب " رومانيا ماري " اليميني المتطرف جوانب عديدة لعمل الاتحاد لكن بشكل دبلوماسي مخفف[1] .

في المقابل تتقبل الأحزاب اليمينية المتطرفة الجديدة الفكرة الأوروبية اكثر واكثر ; في فرنسا ركزت مارين لوبن رئيسة حزب التجمع الوطني في حملة الانتخابات لعام 2017 انها لا تريد معارضة الاتحاد الأوروبي بل تفضل فكرة التعاون بين الأمم. فما هو هذا التعاون وكيف يمكن تنظيمه ؟

في الواقع لا يوجد اتفاق بين الأحزاب اليمينة المتطرفة على هذا المستوى فهناك مطالبات بالكونفدرالية فضلا عن الدعوات لأوروبا الأمم وأوروبا الدول .اذ أن جميع الأحزاب اليمينة المتطرفة ترفض فكرة التخلي عن السيادة الوطنية ولكن لا يوجد مشروع بناء اتحاد أوروبي بديل أو تنظيم أوروبي لدى اليمين المتطرف[2] .

أما في ما يتعلق بالعولمة فالأصلوية Nativisme هي التي تجعل الأحزاب اليمينية المتطرفة مناهضاً كبيرا للعولمة التي تفتح طرق الهجرة ودمج الثقافات و تهدد, في رأيهم نقاء واستقلال الدولة الامة كونها تخرق النسيج الثقافي التقليدي الذي تمجده هذه الأحزاب . من هذا المنطلق دافع اليمين المتطرف الجديد عن الحقوق النسوية بعد الإشكالات التي حدثت حول أيديولوجية الإسلام المتشدد مع المرأة . واليمين المتطرف لم يهتم فقط بهذه المسألة من قبل بل أنه كان ضد انفتاح المرأة ومع الإبقاء على دورها الطبيعي فقط أي الأمومة . ولكن من منطلق رفضه التعددية العرقية والدينية ,لا سيما الإسلام المتشدد, دافع عن النسوية التي لم يؤمن بها في تاريخه[3]

---

1 Hans Georg BETZ, La droite populiste en Europe, extrême ou démocrate ?, op.cit .252p.

2 http://www.leparisien.fr/faits-divers/plongee-dans-l-ultra-droite-francaise-07-06-2019-8088828.php

3 Cas Mudde, Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge University Press, UK, 2007. p.196

يمكن الاستنتاج بان هذه الأحزاب انتهازية لأنها تغتنم أي قضية تخدم مصلحتها , وهذه الانتهازية هي أحد الأسباب التي تجعل من الصعب تحديد ايديولوجيتها بدقة , فهي مرنة قادرة على تكييف خطابها وتغيير عقائدها وعليه من الممكن جدا ان تتغير بشكل كبير بعد عقود قليلة .

والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هي الأسباب التي ساعدت على صعود مثل هذه الأيديولوجيات في أوروبا؟

وقت ظهوره في الثمانينيات ونجاحاته في التسعينيات , وصف اليمين المتطرف الجديد بأنه ظاهرة احتجاج مؤقتة . وبعد مرور حوالي أربعين عاما على تواجده على الساحة السياسية الأوروبية , حثّت هذه الظاهرة الكثير من الباحثين على البحث عن أسباب صعود هذه الأيديولوجيا في أوروبا .

هناك من يعزو ذلك الى العولمة ,اذ يعتقد هانس جورج بيتز أن التغيرات الهيكلية الكبيرة التي حصلت في العالم سهلت ولادة حركات شعبوية وديكتاتورية وسلطوية. فالتغيرات السريعة   التي تنتج عن العولمة , الاقتصادية منها والاجتماعية , خلقت فئتان في المجتمع ;الرابحون والخاسرون من العولمة , فالخاسرون أي الفئة الأكثر ضعفاً وتهميشاً سوف يكونون الأكثر ميلاً للدعوة الى الحمائية , وهذا ما يدفعهم الى أحضان اليمين المتطرف[1].

من جهته يعتبر Cas Mudde أن هذه التحليلات غير دقيقة فيجادل بأنه حتى لو كانت أغلبية ناخبي اليمين المتطرف ممن يعتبرون أنفسهم خاسرين من العولمة لكن هذه النسبة قليلة جداً بالنسبة لمجموع السكان الذين يعانون من العولمة . بالإضافة الى ذلك يتخذ Cas muddeمثال الدول الأوروبية الشرقية التي شهدت تحولاً وتحديثاً عنيفاً أكثر من أوروبا الغربية , ومع ذلك لم تعرف اليمين المتطرف بالشكل الذي يتصاعد فيه في أوروبا الغربية .كما أن كل من الفائزين والخاسرين من العولمة يصوتون لصالح اليمين المتطرف في كل من سلوفاكيا وكرواتيا[2] .

---

[1] Hans Georg BETZ, La droite populiste en Europe, extrême ou démocrate ?, Paris, Autrement, Coll. CEVIPOF, 2004. 252p. p.66

[2] Ghassan,HAGE « The shrinking society : Ethics and Hope in the Era of Global Capitalism », The Australian Financial Review,Septembre 2001.

اما بالنسبة ل Andre taguieff فإن هذه الموجة من اليمين المتطرف ليست سوى علامة على أزمة الثقة التي تواجهها الديمقراطيات الحالية مما يجعل التصويت لليمين المتطرف تصويتاً احتجاجياً[1] .

من جهة أخرى , لم تعد الأحزاب السياسية التقليدية قادرة على جذب الناخبين التقليديين , فشهدت الرقعة السياسية في أوروبا انقسامات سياسية جديدة .اذ تؤكد نظرية الانقسام التي حددها Rokkan Lipset والتي تم تطويريها عام 1967 , الانقسامين الكبيرين اللذان حدثا بعد الثورات الوطنية الكبرى في العالم , الانقسام بين الكنيسة والدولة, والانقسام بين الوسط والأطراف الذي نشأ عن الثورات الصناعية أي الانقسام بين رأس المال والقوى العاملة . وهكذا لفترة طويلة كانت الحياة السياسية محكومة بهذه الانقسامات . أما التغير الذي حدث بسبب العولمة فكان له ردود فعل أدت الى انقسام الناس بين مؤيد ومعارض للانفتاح[2] .

أما عن التساؤل ما إذا كانت الأحزاب اليمينة المتطرفة هي أحزاب تنمو مع الأزمات,فمن الصعب إقامة علاقة تجريبية بين الأزمات واليمين المتطرف المعاصر . الفاشية والنازية ولدتا على أساس أزمة اقتصادية حادة هزت أوروبا بين الحربين العالميتين لكن الارتباط بين مؤشر الازمات الاقتصادية واليمين المتطرف المعاصر يكشف عن نتائج مختلفة .إن العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والتصويت لليمين المتطرف غير فإذا أخذنا مثل ايرلندا التي تعرضت لأزمة اقتصادية حادة عام 2008 مع معدل بطالة 4,5 % ثم ارتفع الى 6,3% عام 2009 والى 13,7% عام 2010 مع ذلك لم نلاحظ أي اختراق او محاولة اختراق لليمين المتطرف في البلاد[3] .

في المنطق نفسه شهدت النمسا صعوداً قوياً لليمين المتطرف مع معدل بطالة هو الأدنى في الاتحاد الأوروبي . كما صعدت أحزاب الأزمات ,اذا اعتبرناها كذلك ,في البلدان المزدهرة اقتصادياً مثل الدول الاسكندنافية , وهولندا و ألمانيا . ومن المثير رؤية أن المناطق التي تشهد دفعة قوية لليمين المتطرف هي مناطق الأغنياء (شمال إيطاليا , جنوب ألمانيا)[4] .

---

[1] Pierre-André TAGUIEFF,'' L'illusion populiste : de l'archaique au médiatique'', Berg International,Paris 2002, p.182

[2] NORRIS Pippa, The radical right '': voters and parties in the electoral market, ''Cambridge University Press, 2005. Chapitre 6,

[3] Ibid

[4] http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm./drawGraph.do&init=1&plugin=1&language=fr&pcode=tps00157&toolbox=legend

اذاً ان اختلاف ردود الفعل في الدول الأوروبية يؤكد ان اليمين المتطرف ليس حزب أزمات . وفي حين أننا لا نستطيع تهميش او انكار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على التصويت لصالح اليمين المتطرف يجب توضيح أن هذه العوامل ليست سبباً كافياً لشرح نجاحات اليمين المتطرف في بعض البلدان الأوروبية .فهذه الأحزاب تعمل على مفاقمة المشاكل الاجتماعية الى ان تبتعد عن الواقعية . لذلك فإن العوامل الاقتصادية ليست وحدها من تؤثر على الناخبين بل بالأحرى تصور المواطنين لهذه العوامل , فاليمين المتطرف يعمل على الرمزية أكثر من الواقعية .

اذا أخذنا مثال الهجرة نلاحظ ان معدل المهاجرين لا يرتبط بالتصويت لليمين المتطرف . في دول أوروبا الشرقية نسبة المهاجرين ضئيلة جدا ولكن المستهدف يصبح الأقليات العرقية داخل البلاد . وهذا يؤكد ان نتائج العولمة ليست السبب وراء ظهور هذه الأحزاب.

كما انه لا توجد علاقة مثبتة بين العدد الفعلي للأجانب الموجودين في بلد ما وبين التصويت لليمين المتطرف. وهكذا فان البلدان الثلاثة التي تضم أكبر عدد من الأجانب في عام 2010 ,أي اسبانيا وألمانيا و بريطانيا ,لا يوجد لدى أي منها حزب يميني متطرف قوي . نلحظ العكس بالنسبة للدنمارك وهولندا اللتان تستقبلان عددا قليلا من الأجانب وتشهد ا ظهورا متصاعداً لليمين المتطرف. فرنسا وإيطاليا هما الدولتان الوحيدتان اللتان تضمان يميناً متطرفاً قوياً مع وجود أجنبي كبير .

القسم الثاني : النموذج الفرنسي :التجمع الوطني (الجبهة الوطنية سابقاً)

بعد أن انتهى القسم الأول من سبر أغوار اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا التي تهب عليها رياح العولمة بإشكالياتها المتنوعة , يتخصص القسم الثاني بدراسة الحالة الفرنسية تحديداً . وقد وقع الخيار على فرنسا كنموذج لدراسة صعود اليمين المتطرف الشعبوي نظراً لأهميتها في الاتحاد الاوروبي والتي كانت من مؤسسيه الأوائل اذ يقول المراقبون الى اليوم بأن هذا الاتحاد يسير على عجلتين سياسية فرنسية واقتصادية ألمانية , ثم أنها من الدول التي تشهد ظاهرة صعود اليمين المتطرف الشعبوي المتمثل بحزب التجمع الوطني (الجبهة الوطنية سابقاً) . ولا يقتصر اليمين المتطرف على هذا الحزب فالحركات اليمينية المتطرفة في فرنسا موجودة ولكن تأثيرها معدوم في الحياة السياسية , الأمر الذي يبرر تناول هذا الحزب بالذات كنموذج للدراسة .

وبما أن الموضوع يتناول حزبا سياسياً يخوض الانتخابات , بأشكالها البرلمانية والبلدية الإقليمية والرئاسية , ويسعى للوصول الى السلطة وقد بات متقدماً في مسعاه هذا , لا بد من فهم النظام السياسي الفرنسي منذ الجمهورية الخامسة الى اليوم كما الانتخابي الذي يؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على تقدم وتراجع حجم هذا الحزب أو ذاك في أجهزة السلطة ومؤسساتها , وذلك من أجل فهم أفضل لقوة الحزب موضوع الدراسة , أي حزب التجمع الوطني . وبعد ذلك لا بد من تتبع المسار التاريخي الذي وصل عبره الحزب المذكور الى ما هو عليه اليوم . هذا ما سوف يتولاه الفصل الأول من هذا القسم.

أما الفصل الثاني فيدرس تطور نسبة التصويت للحزب وقاعدته الشعبية من النواحي الجغرافية والجندرية والعمرية والاجتماعية وغيرها بهدف معرفة ما اذا كانت قاعدة ثابتة الى هذا الحد أو ذاك أم انها متغيرة مع تغيرات الواقع الاجتماعي المرتبط بالعولمة , والسؤال الذي يفرض نفسه هل هذا التصويت احتجاجي فحسب بمعنى أنه موجه ضد الطبقة السياسية والحكومة القائمة , أم انه تصويت يعبر عن اعتناق ناخبي هذا الحزب لأيديولوجيتها وبرنامجها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل هو بصدد الانتقال من تصويت احتجاجي الى تصويت اعتناقي ؟

الفصل الأول : اليمين المتطرف الفرنسي

اليمين المتطرف في فرنسا فكرة مجردة مرتبطة بجزء من الطبقة السياسية الفرنسية , وهي في تطور منذ الثورة الفرنسية الى يومنا هذا . بالنسبة للمؤرخ "أريان شبل " هذا المصطلح يمكن اطلاقه على العديد من الآراء او برامج الأحزاب السياسية المختلفة مما يجعله مصطلحا يخضع لمعايير متنوعة كمصطلح الشعبوية مثلا .على الرغم من هذا التنوع يمكننا الاحتفاظ ببعض السمات المتكررة لليمين المتطرف الفرنسي : غالبا ما يعارض النظام الجمهوري ويرفض المؤسسات الحكومية والدستورية كما هي ,يدين المادية والرأسمالية , يميز بين الجنسين وضد المثلية الجنسية تماما . وغالبا ما تتهم الحركات المصنفة في اقصى اليمين في فرنسا كما في أوروبا بالعنصرية وكراهية الأجانب بسبب معاداتها العامة للهجرة , اما عدوهم الأجنبي فيمكن ان يتغير من اليهودي في أوائل القرن العشرين الى المسلم اليوم الذي تم تخويف المجتمع منه بواسطة نظرية مؤامرة الاستبدال الكبير التي وضعها رينو كامو[1] .

كما يمكن لليمين المتطرف أن يعارض المتدينين والملحدين , الليبراليين والمحافظين , وعليه لا يمكن النظر اليه الا من خلال مدة زمنية معينة أو مشاكل تطرأ في لحظة معينة من التاريخ .وهكذا فاليمين المتطرف الفرنسي انعكاس لفلسفة سياسية تبنتها الحركات والقوى السياسية في فترات مختلفة تحمل قراءة معينة لحال المجتمع . فخلال التاريخ الفرنسي تم تصنيف العديد من التيارات السياسية على أنها يمين متطرف كالبولانجية (نسبة لجورج بولانجيه) والقومية والفاشية والشعبوية ... لكل منها مذهبها ,وأنماط عملها الخاصة متشابهة في بعض الأحيان وأحيانا متناقضة تماماً.[2]

بناء عليه سوف ينقسم هذا الفصل الى مبحثين : الأول يسلط الضوء على النظامين السياسي والحزبي الفرنسي الذي يتحرك فيه اليمين المتطرف,أما المبحث الثاني فيعرض تاريخ هذا اليمين منذ الثورة الفرنسية الى جان مارين لوبان رئيس حزب الجبهة الوطنية ثم ابنته مارين التي تمكنت من جمع كل حركات اليمين المتطرف وباتتتعبر عنها .

[1] https://fr.wikipedia.org/wiki/Extrême_droite_en_France
[2] ibid

المبحث الأول : المشهد السياسي والحزبي في فرنسا

ماذا لو فاز اليمين المتطرف الفرنسي في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية وبات في أعلى هرم السلطة ؟ ما هي الصلاحيات التي سوف يمتلكها عندئذ؟ للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من إلقاء نظرة ولو سريعة على النظام السياسي الفرنسي القائم حالياً منذ الجمهورية الخامسة المولودة في العام 1958 في فقرة أولى, وعلى المشهد الحزبي الفرنسي الذي عرف تغيراً جذرياً مع أفول الأحزاب التقليدية ووصول الرئيس ماكرون الى السلطة في فقرة ثانية.

الفقرة الأولى : النظام السياسي الفرنسي منذ الجمهورية الخامسة

أولاً : الجمهورية الخامسة : لمحة عامة

"فرنسا بلد مُثقل بالتاريخ " كما كان يقول الجنرال ديغول . إنه بلد الثورة الفرنسية التي اندلعت في تموز 1789 فأطاحت بالملكية وأسست للجمهورية الأولى (1792-1814) التي أطاحت بها الإمبراطورية النابليونية الأولى لتعود الملكية مجدداً بين 1814-[1]1848.

وهكذا يمكن تقسيم التاريخ السياسي الفرنسي منذ الثورة الفرنسية وقيام الجمهورية الخامسة في عام 1958 الى ثلاث مراحل : الأولى بدأت غداة الثورة وانتهت بسقوط نابليون في عام 1814 , والثانية بدأت في عام 1814 بعودة الملكية ثانية لتنتهي بقيام الجمهورية الثالثة في عام 1870 , والثالثة انتهت مع الجمهورية الرابعة في 4 تشرين الأول 1958 التي أخلت مكانها في هذا التاريخ للجمهورية الخامسة.

ليس من الفائدة بمكان تحليل النظام السياسي الفرنسي وتطوره منذ الثورة الفرنسية , فما يهمنا هو الجمهورية الخامسة التي ما تزال قائمة الى اليوم , فما الأسباب التي أدت الى قيامها وما أهم خصائصها ؟

في الحقيقية عانت الحياة السياسية الفرنسية في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة من عدم الاستقرار الحكومي بسبب ضعف السلطة التنفيذية أمام المجالس التشريعية فائقة القدرة , الأمر الذي دفع واضعي الدستور في العم 1958 على تركيز جهودهم على تعزيز دور وصلاحيات السلطة التنفيذية لا سيما رئيس الجمهورية , وكان وقتها رجلاً يتمتع بالكثير من الكاريزما وقوة الشخصية هو الجنرال ديغول . لقد ساهم نظام التعددية الحزبية السائد في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة , والذي كان يتجاذبه تياران متطرفان هما

---

[1] . بعدها جاءت الجمهورية الثانية من عامي 1848-1852 ثم الإمبراطورية ,الثانية من 1852 -1870 قبل أن تتأسس جمهورية ثالثة-1871) (1941ثم رابعة (1946-195) وبعدها الخامسة التي ما تزال الى اليوم.

اليساري الشيوعي واليميني البوجادي , في قيام سلطة تشريعية قوية في مقابل سلطة تنفيذية و عاجزة عن مواجهة الأحزاب . لذلك صحح دستور 1958 هذا الخلل في التوازن لمصلحة الحكومة ورئيس الجمهورية الذي لم يعد يختاره البرلمان بمجلسيه مجتمعين (الأمة والشيوخ) وإنما عنطريق حشد مكون في معظمه من مسؤولي الحكومة المحليين وهي طريقة غير عملية رغم أن الرئيس يملك من السلطات الجوهرية والاحتياطية ما يمكنه من الحكم في جو من التوازن بين السلطات . وصودف وقتها وجود زعيم قوي خلع على نظام الحكم بعض صفات الملكية في العهود التي كان الملك فيها يحكم ولا يملك.[1]

بعدها جاءت الجمهورية الثانية بين عامي 1848 -1952 ثم الإمبراطورية الثانية بين 1852-1870 قبل أن تتأسس جمهورية ثالثة (1871-1946) ثم رابعة (1946-1958) ثم الخامسة التي ما تزال الى اليوم.

لقد أقر هذا الدستور في استفتاء شعبي قبل أن تلحق به تعديلات كثيرة من أبرزها تعديل العام 1962 المختص بانتخاب الرئيس في استفتاء عام ومباشر لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد . وقد رفضت الأحزاب الفرنسية المتمثلة بالبرلمان هذا الاقتراح بالأغلبية المطلقة ما حدا بالرئيس الى حل الجمعية الوطنية وعرض التعديل على الاستفتاء العام الذي جاءت نتيجته بنسبة 61,75% لمصلحة الرئيس . وبذلك تكون الجمهورية الخامسة قد أعلنت بأن العلاقة الشرعية هي بين الرئيس والشعب وليست بين الأحزاب والشعب وأن الرئيس يمثل محور النظام السياسي .[2] وقد حدد الدستور المذكور نوعاً من الانسجام الوظيفي بين الحكومة التي تمثل الرئيس وبين البرلمان الذي يحاسب الحكومة . وبهدف تسيير النظام بطريقة فعالة لا بد أن يكون حزب الرئيس مسيطراً في الجمعية الوطنية . وبالفعل فقد سيطر الديغوليون على هذه الجمعية الوطنية سواء بأنفسهم أو من خلال تحالفهم مع أحزاب الوسط بين العامين 1958-1978 مروراً بالعام 1969 حين استقال الجنرال ديغول بفعل الاحتجاجات الشعبية.

لقد أسس ديغول نظامين مزدوجين في الجمهورية الخامسة يقومان على الفاعلية السياسية القائمة على الوحدة الحزبية بين الحكومة والبرلمان, فهو مزيج من النظامين الرئاسي البرلماني , أي نصف رئاسي . وعلى أساس هذه الوحدة بين النظامين فإن شاغل مقعد الرئاسة لا بد من أن يصاحب سيطرة حزبه على البرلمان . وهكذا سارت الأمور والنظام قبل أن يبدأ بخرقه ما يسمى بالتعايش أو المساكنة Cohabitation في في عهد الرئيس فرنسوا ميتران.

---

[1] Georges Burdeau “Droit constitutional et Institutions politiques “ Ed Librairie generale , Paris 1972 , p.420-424.

[2] Francois Borella “ des partis politiques dans la France d’aujourd’hui “ 2eme ed .Seuil ,Paris 1974,p5-13.

أما عن البرلمان فهو مكون من مجلسين : الجمعية الوطنية (490 مقعداً) ومجلس الشيوخ (383 مقعداً) وتنتخب الجمعية الوطنية من قبل المواطنين الذين تجاوزت أعمارهم ال 18 سنة لمدة خمس سنوات ويمكن حلها في أي وقت من قبل رئيس الجمهورية ولكن لا يجوز حلها مرتين في السنة الواحدة . ويُعزى عدم استقرار أنظمة الحكم السابقة , في معظمه , إلى التدخل المستمر للبرلمان في أعمال السلطة التنفيذية , الأمر الذي سعى دستور 1958 إلى وضع حد له , فصار مجلس الوزراء وليس البرلمان هو المتحكم في الإجراءات في كلا المجلسين وصار في وسع المجلس إعطاء الأولوية لمشاريع القوانين التي يرغب في تحريكها وبات الرئيس وليس رئيس الوزراء (الوزير الأول le premier minister) من يختار أعضاء الوزراء .[1]

ومشكلة تنظيم التشريعات في برلمان ثنائي المجلس مشكلة معقدة ليس في فرنسا فحسب بل في جميع الدول التي ليس لديها بنية فدرالية .ذلك أن جعل عضوية مجلس الشيوخ بالتعيين تزيل عنه الشرعية الديمقراطية وشرعية التمتع بسلطة مساوية لسلطة الهيئة المنتخبة شعبياً في البرلمان . وقد بقى هذا المجلس في الجمهورية الخامسة كما كان عليه الحال قبلها أي ينتخب بطريقة غير مباشرة لمدة تسع سنوات من قبل تجمع انتخابي ترجح فيه كفة الدوائر الانتخابية الريفية . ويحق لمجلس الشيوخ المبادرة الى تقديم التشريعات والمصادقة على مشاريع القوانين التي تبنتها الجمعية الوطنية . وإذا ما اختلف المجلسان على تشريع معلق فإن بوسع الحكومة تعيين لجنة مشتركة فإذا ما فشلت يمكن للحكومة عندئذ تقديم مشروع القانون الى الجمعية الوطنية لإجراء تصويت حاسم عليه .لذلك فإن المجلسين ليسا متساويين ,خلافاً للكونغرس الأميركي.

ثانياً : فصل السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية

المفكر الفرنسي مونتسكيو (1689-1755) هو الذي ابتكر نظرية فصل السلطات في كتابه الشهير "روح القوانين " شارحاً كيف تكبح السلطة جماح السلطة فتتوازن السلطات و تتعاون وتتكامل . لكن المفارقة أن أياً من الجمهوريات الفرنسية المتعاقبة لم تحترم تماماً مثل هذا الفصل والتوازن . في الجمهورية الخامسة تتكون السلطة التنفيذية من طرفين :رئيس الجمهورية من جهة والوزارة من جهة ثانية التي يرأسها الوزير الأول . لكن التطور الذي حصل في هذه الجمهورية تمثل في تقوية دور رئيس الجمهورية إلى حد أصبح فيه يتمتع بالدور الأساسي الفعال في ميدان السلطة التنفيذية .

[1] د. جهاد عودة " فرنسا والأزمة السياسية للجمهورية الخامسة " مجلة السياسية الدولية , العدد 81 , يوليو 1985 ص .160

وبذلك قلب الدستور الجديد ميزان الاختصاص بين طرفي هذه السلطة , فإذا كان النظام النيابي التقليدي يجعل من الوزارة الطرف الرئيسي أضحى رئيس الجمهورية هو ذلك الطرف[1] , فالتعديل الدستوري للعام 1962 كان حاسماً في هذا المجال ان لجهة الاختصاصات التي بات يتمتع بها أو لجهة انتخابه بالاقتراع الشعبي المباشر لمدة سبع سنوت قابلة للتجديد. فإذا كان يمثل إرادة الشعب مباشرة فمن الطبيعي أن تعلو سلطته على سلطة رئيس الوزراء وأن يتحرر من التبعية حيال البرلمان الذي لم يعد له شأن في توليته[2] .

في النظام البرلماني من الطبيعي أن يملك رئيس الجمهورية الحق في دعوة البرلمان للأعضاء للانعقاد وفض انعقاده في دورات غير عادية على أن يكون ذلك بحكم القانون وبمرسوم .لكن حل رئيس الدولة للبرلمان وعدم قدرة هذا الأخير على إقالة رئيس الدولة مسألة غير عادية لأنها تعظم من دور السلطة التنفيذية ممثلة برئيسها على حساب البرلمان . فحق الرئيس في حل الجمعية الوطنية لا يحده سوى التشاور مع الوزير الأول ورئيسي مجلسي البرلمان . كما أن لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان وهذا حق غير مألوف في دساتير العالم[3] .

والأهم من هذا أن لرئيس الجمهورية الحق في تجاوز البرلمان ومخاطبة الشعب مباشرة في مسائل التشريع , وبعمله هذا لا يتجاوز البرلمان وانما يعطله تماماً في هذا المجال . فمن حقه طرح مشروعات على الشعب لم تعرض على البرلمان فكأن موافقة الشعب هنا تعني موافقة البرلمان. على سبيل المثال لجأ الرئيس ديغول الى الاستفتاء الشعبي في العام 1971 ومرتين في العام 1962 ثم في العام 1969 حتى خذلهُ الشعب الفرنسي فتقدم باستقالته[4].

رئيس الجمهورية هو الذي يختار أعضاء الحكومة فتصبح مدينة له بوجودها واستمرارها إذ انها لا تستطيع الاستمرار في الحكم من دون أن تحظى بثقته . فقط الوزير الأول ينبغي أن ينتمي الى الأكثرية البرلمانية لأنه مسؤول أمامها , وهذا هو القيد الوحيد على حرية الرئيس في تسمية رئيس الحكومة وفي إقالته التي يترتب عليها استقالة الحكومة بكاملها .

---

[1] جاسبريل آلموند , جي باويل الان " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر " ترجمة هشام عبدالله , مراجعة سمير نصار . الاهلية للنشر والتوزيع , بيروت 2001 , ص7

[2] Maurice Duverger " Droit Constitutionnel et Institutions politiques", ed. Armand Colin, Paris 1980 .p.183-184.

[3] Ibid.p.114.

[4] Ibid.p.120.

لكن رؤساء الجمهوريات أقروا لأنفسهم حق تغيير رئيس الوزراء محتاطين بستار الإقالة المعلنة . وأوضح مثالين على ذلك هما الاستقالة التي طلب الى ميشال دوبريه تقديمها عام 1972 , واستقالة جان شابان دلماس الذي طلب اليه تقديمها في عام 1972 علماً بأن الجمعية الوطنية كانت قد منحته قبل أسابيع قليلة الثقة في اقتراع ضخم[1] .

بالنسبة للسلطة القضائية يضمن رئيس الجمهورية استقلالها فهو يرأس مجلس القضاء الأعلى ويكون وزير العدل وكيلاً لهذا المجلس بحكم القانون , ويجوز أن يحل محل رئيس الجهورية ولكن لرئيس السلطة التنفيذية وسائله القانونية وصلاحياته الدستورية لفرض السيطرة على السلطة القضائية [2], وذلك من خلال ترؤسه لمجلس القضاء الأعلى ويملك القدرة على التأثير عندما يختار ويعين جميع أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من تسع أعضاء . وإذا ما أضفنا بأن لرئيس الجمهورية الحق في تعيين ثلاثة من أعضاء المجلس الدستوري الأعلى ظهر لنا منافذ تأثير السلطة التنفيذية في السلطة القضائية[3] .

ثالثاً: في الصلاحيات وممارسة السلطة

كما رأينا يعطي النظام البرلماني الذي أقامه دستور الجمهورية الخامسة لرئيس الجمهورية عدداً من الامتيازات لا وجود لها في النظام البرلماني الكلاسيكي . لكن الواقع يشي في الممارسة بأن ثمة فرقاً بين حرفية الدستور وتطبيقه .فللرئيس على سبيل المثال لا الحصر , الحق في الدعوة لاستفتاء الشعب متخطياً البرلمان , لكنه يخاطر مخاطرة كبيرة اذا أجرى استفتاءً استشارياً لقياس درجة شعبيته ,لأن مثل هذا الاستفتاء يشبه انتخاباً رئاسياً بجولة واحدة . هذه العملية المعدة لتأييد الرئيس قد تؤدي الى استقالته كما حدث للجنرال ديغول في نسيان 1969 الذي تخلى عن السلطة واعتزل الحياة السياسية حتى وفاته.[4] ولم يعد يجرؤ أي رئيس بعده إجراء مثل هذا الاستفتاء . وفي العام 1997 استند الرئيس جاك شيراك على استطلاعات الرأي التي أظهرت تأييداً شعبياً له , في قرار حل البرلمان بحثاً عن أغلبية جديدة تأتيه بها انتخابات تشريعية مسبقة . لكن ما حصل أن هذه الانتخابات جعلته يخسر الأغلبية لمصلحة اليسار الذي كان عليه عندئذٍ تشكيل الحكومة.

[1] Pierre Pactet "Les Institutions politiaues francais "ed.p.o.f Paris 1976.
[2] Ibid
[3] George Burdeau "Droit Constitutionnel et Institutions politiques" librairie general .op.cit.p.60
[4] Ibid

كذلك إذا كان بإمكان رئيس الجمهورية ممارسة نوع من الديكتاتورية الدستورية المؤقتة حين يتعرض البلد لخطر يهدد مؤسساته الدستورية ووحدته واستقلاله أو تنفيذ التزاماته الدولية , الا أنه لا يستطيع إرغام الوزارة على الاستقالة ما دامت تحوز ثقة المجلس . إن ممارسة السلطة في ظل الجمهورية الخامسة تختلف في الحقيقة والواقع عما هو مسطر في الدستور , فالأمور الاعتيادية تسيرها الحكومة والبرلمان , وعليه يمكن القول بان النظام البرلماني الفرنسي يمارس على صعيد "السلطة الإدارية " وليس على صعيد " السلطة السياسية " التي يمارسها رئيس الجهورية .[1]

وبموجب المادة الخامسة من الدستور " يضمن الرئيس بسلطته التحكيمية سير السلطات العامة " في حين جاء في المادة العشرين " أن الحكومة تحدد وتقود سياسية الأمة " . وهكذا نلاحظ أن الرئيس يملك في الواقع كل السلطة التنفيذية أي الاختصاصات التي يمنحها إياها الدستور والاختصاصات المسندة على الحكومة , اذ أن الفارق الوحيد هو أنه يتصرف مباشرة في المرحلة الأولى , ويتصرف في المرحلة الثانية عن طريق الوزير الأول والوزراء المكلفين بتنفيذ سياسته .[2]

في ما يتعلق بالسياسة الخارجية فالرئيس هو الصانع الوحيد لجميع القرارات المهمة المتعلقة بها والأمثلة على ذلك كثيرة منها : قرارات ديغول اتباع الاستراتيجية القائمة على وجود قوة نووية فرنسية رادعة ومستقلة وقراره في العام 1977, الخروج من المنظمة العسكرية لحلف الأطلسي إثر خلافه مع الرئيس الأميركي الجنرال ازينهاور , قرار الرئيس فرنسوا ميتران الاشتراك في حرب الخليج الثانية إثر الاحتلال العراقي للكويت في العام 1991 , رغم معارضة وزير الدفاع جان بيير شيفينمان لذلك وإستقالته, قرار الرئيس شيراك في العام 1999 إشراك القوات الفرنسية مع القوات الأطلسية في حرب تحرير إقليم كوسوفو ضد يوغوسلافيا[3] ...

في ما يتعلق بالاقتصاد يضطلع الرئيس بأهم المسؤوليات , على سبيل المثال لا الحصر : رفض ديغول تخفيض قيمة النقد في عام 1989 , القرار المخالف بعد ذلك بعام واحد , والقرار بمعالجة التضخم في عام

[1]Pierre Pactet .op.cit.p.18-21.
[2]Maurice Duverger " Institutions politiques et droit constitutionnel "op.cit.p200.
[3]Le Monde 26-3-1987.

1975 , قرار شيراك في عام 1997 , الانضمام الى العملة الموحدة (اليورو) .بالإضافة الى ذلك فإن نفوذ الرئيس حتى خارج هذه القطاعات يبقى حاسماً ويمارس عن طريق الحكومة[1] .

رابعاً: المساكنة أو التعايش Cohabitation

إذا كان الوزير الأول والوزراء وسائل تنفيذية للسياسة التي قام الرئيس بوضعها فمن الناحية الفعلية يتوقف على نوعية الأغلبية في الجمعية الوطنية . فإذا كانت الأغلبية تنتمي الى حزب رئيس الجمهورية ظهرت قوته وسطوته على مؤسسات الدولة وبالذات التنفيذية منها كما في عهدي شارل ديغول وجورج بومبيدو وفي بداية عهد جاك شيراك في العام 1995 . وعلى العكس اذا كانت الأغلبية تنتمي لغير حزب الرئيس تهتز صورته فعلياً وليس دستورياً , فهو مجبر "ليس دستوريا " بالضرورة على إدارة أمور الدولة على خير ما يرام دون مشاكل أو أزمات , وعليه أن يختار "كسياسية واقعية " رئيس حزب الأغلبية النيابية[2] .

هذا ما فعله الرئيس فاليري جيسكار ديستان الجمهوري عندما عين ريمون بار الديغولي رئيساً للوزراء , والرئيس الاشتراكي ميتران عندما عين الديغولي شيراك رئيساً للوزراء , وهذا الأخير عندما عين الاشتراكي ليونيل جوسبان رئيساً للوزراء .

الجمهوري جيسكار ديستان والديغولي ريمون بار كانا ينتميان إلى اليمين التقليدي لذلك كان التعايش بينهما طبيعياً الى حد كبير . لكن الذي حصل في آذار 1986 من وصول لأغلبية برلمانية يمينة تختلف عن انتماء رئيس الجمهورية الاشتراكي , والذي لم يستقل جراء ذلك , كان شيئاً جديداً . والأكثر جدة كان قبول ميتران التعايش مع رئيس وزراء ينتمي الى حزب سياسي منافس , اذ أن مسألة التعايش بين خطين سياسيين مختلفين لم تكن أمراً مقبولاً في تقاليد الجمهورية الخامسة بل أنها تخالف أحد الأسس التي قام عليها النظام السياسي منذ تأسيسه في العام 1958 , وقد جرى تقاسم ضمني للسلطة بين ميتران وشيراك في ما سمته صحيفة لوموند "التعايش الضمني "[3] إذ تم الاتفاق , ولو بشكل غير مباشر , على أن يعمل ميتران في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية , في حين أشرف شيراك على الشؤون الداخلية . وعندما كان يقع الخلاف بين الاثنين فإن الرئيس ميتران كان غالباً ما يسعى إلى إصلاحه , ولو تطلب الأمر بعض التنازلات

---

[1].B .Leni .Temps de la chohabitation ,la serenite de l'Elysee",le Figaro .22-4-1987.
[2]Pierre Pactet .op.cit.p153.
[3]Le Monde 26-3-1987.

من قبل الطرفين بغية الحفاظ على سمعتهما السياسية [1]. والأمور سارت على الطريقة نفسها عندما وصلت أغلبية اشتراكية بزعامة ليونيل جوسبان الانتخابات التشريعية في العام 1997 في عهد شيراك واللذان اضطرا إلى خوض تجربة مساكنة أو تعايش جديدة.

في الحقيقة لا يستقيم نظام الحكم اذا لم يكن رئيس الجمهورية والحكومة على وفاق سياسي وثيق , اذ أن الحكومة تسقط في حالة من الوهن وعدم الاستقرار في هذه الحال[2] . إن تكرار حالة المساكنة بين رئيس الجمهورية وحكومة لا يتنميان الى الأغلبية نفسها دعت الرئيس شيراك الى الدعوة لإجراء تعديل دستوري بعد إعادة انتخابه في العام 2002. هذا التعديل قضى بأن تكون ولاية رئيس الجهورية خمس سنوات قابلة للتجديد وتجري الانتخابات الرئاسية بالتوازن تقريباً مع الانتخابات التشريعية . بحيث أن الشعب الذي يقترع لرئيس الجمهورية لا مناص من أن يمنحه أغلبية نيابية تمكنه من الحكم . هذا ما سوف يحصل في انتخابات الأعوام 2007 و 2012 و 2017 التي جاءت برؤساء جمهورية وأكثريات نيابية من الفريق السياسي نفسه .[3]

الفقرة الثانية : المشهد الحزبي

هناك قوى وجماعات ضاغطة وشخصيات مؤثرة في الحياة السياسية والعامة الفرنسية مثل النقابات العمالية ونقابات أرباب العمل والجمعيات التي يتجاوز عددها العشرات في مختلف الاهتمامات الإنسانية والدينية والاجتماعية[4] . لكن ما يهمنا في هذا المجال هو الأحزاب السياسية تحديداً كونها تصنع الحكام عبر ترشيحهم وقيادة حملاتهم الانتخابية وإقناع الرأي العام بل صناعته.. الخ. وموضوع بحثا هو حزب سياسي معين يسعى للوصول إلى قمّرة السلطة السياسية والحكم .

التعددية الحزبية في فرنسا سبب وفي الوقت نفسه نتيجة للخلافات والانقسامات السياسية والاجتماعية القائمة منذ قرون , وهي عموماً من وجهة نظر المحللين , بين فئتين اليمين واليسار وكل منها ينقسم بدوره بين معتدل ومتطرف ووسطي وغيره . وتتميز الأحزاب الفرنسية عموماً بأنها ليست جماهرية بل في جلها أحزاب موظفين تتسم بضعف الانتماء اليها ولا مركزيتها , الأمر الذي لا ينفي تأثيرها في الرأي العام بل

[1] J.B.Lemi ."temps de la cohabitation ,la serenite de l'Elysee " , le figaro .22-4-1984.
[2] Pierre Pactet .op.cit.p153.
[3] Francois Borella .op.cit.pp.49-56.
[4] Maurice Duverger ."Institutions Politiques et droit constitutionnel ".op.cit.p.149-150.

على العكس فهذا التأثير كبير ولا سيما في الانتخابات وتأثيرها هذا يمتد إلى عدد كبير من المنظمات النقابية والمهنية والتربوية والثقافية .

وقد تميزت الجمهورية الخامسة بظاهرة "تجمع الأحزاب " في تحالفات ثابتة .كان هناك تحالفان كبيران أحدهما في اليمين ضم الديغوليين والجمهوريين المستقلين و الوسط , وثانيهما في اليسار وضم الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين اليساريين ثم الخضر لاحقاً . إلا أن هذه التحالفات ليست "استراتيجية " بل هناك ازدواجية في المواقف خلال الانتخابات والأمثلة على ذلك كثيرة[1].

أولاً : قوى اليمين

تعود أصول اليمين الفرنسي الى القرن التاسع عشر حيث كان هناك تمييز بين المحافظين الذين أرادوا الحفاظ على الوضع القائم , والرجعيين الذين أرادوا إعادة القديم ولو بالقوة , وهؤلاء كانوا من اليمين المتطرف والذي يختلف عن اليمين الذي ظهر في سبعينيات القرن العشرين الذي يبحث عن تغيير أيديولوجي شامل مدعياً الثقافة والهوية الفرنسية . تتكون قوى اليمين التقليدي الليبرالي من الأحزاب التالية:

1-حزب التجمع من أجل الجمهوريةR.P.R:

تعود جذوره الى العام 1947 عندما أنشأ الجنرال ديغول حزب " تجمع الشعب " الذي تعرض لتبدلات وانشقاقات ليعود بحلة جديدة في العام 1960 ثم يحمل هذا الاسم بقيادة جاك شيراك الديغولي .كان هذا الحزب في بدايته انعكاساً لشخصية ديغول, قومياً شعبياً تدخلياً وديكتاتورياً الى حد ما لكنه تحول مع الوقت في اتجاه الليبرالية ودعم سياسية الاندماج الأوروبية . وعلى الرغم من محاولات جاك شيراك فقد الحزب تلك النجومية وذاك البريق الذي كان عليه اذ أنه حصل على 15,6% من الأصوات في 25 أيار 1997.

2- الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسيةUDF

تأسس في عام 1978 في عهد الرئيس جيسكار ديستان بهدف إيجاد مجموعة من القوى السياسية المؤيدة له في الجمعية الوطنية . في مقدمة طروحاته كانت بناء الدولة الحديثة من خلال القضاء على الإرهاب والعنف والفساد والهجرة غير الشرعية والمخدرات من خلال التماسك بين الطبقات الاجتماعية , وإصلاح

[1]Pierre Pactet "les Institutions politiques francais "op.cit.pp-110.

حكومي في ميدان العمل الوظيفي مع إزالة الحواجز بين المواطن والسلطة , وإصلاح إداري من خلال إضعاف السلطات المركزية .[1] وقد أيد الحزب الاندماج الأوروبي واعتبر أن مستقبل فرنسا يقبع في أوروبا. في انتخابات 25 أيار 1997 حصل على 14,3% من الأصوات . هذا الحزب كان عبارة عن كونفدرالية تضم الأحرار والوسط والراديكاليين :

- **الحزب الجمهوري** : تأسس في العام1977 بعد أن انشق عن حركة الجمهوريين المستقلين التي تأسست في عام 1964 وذلك ليعمل كدعامة للرئيس ديستان أحد أبرز زعمائه والذي أضحى رئيساً في العام 1974 بعد أن كان وزيراً في عهدي ديغول وبومبيدو.

لقد حصل حزب التجمع من أجل الجمهورية على نسبة 19, 18% من الأصوات في الانتخابات التشريعية في حين حصل حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الوطنية على نسبة 11,1% في الانتخابات التشريعية لعام 1986 . وفي انتخابات عام 1997 حصل على 15,6% في حين حصل حزب التجمع من أجل الجمهورية على 18,49% من الأصوات في هذه الانتخابات , ومقارنة بعام 1986 عندما حصل على 8,4% وفي انتخابات 1997 حصل على نسبة 14,3%.

الحزب الراديكالي : تأسس في عام 1901 مدافعاً عن العلمانية وداعياً إلى النظام الجمهوري . في العام 1958 دخل في المعارضة قبل أن يشكل في العام 1971 مع حزب الوسط الديمقراطي الحركة الإصلاحية وفي عهد الرئيس ديستان شارك في الحكومة . من أشهر زعمائه رئيس الوزراء الأسبق بيير ماندس -فرانس وآلان بوهير.

الوسط الديمقراطي : انبثق عن الحركة الجمهورية الشعبية في عام 1965 وكان يرأسه جان لوكانييه الذي ترشح للانتخابات الرئاسية س في عام 1975 , أمأ ايديولوجيته فتكاد تكون نابعة من أيديولوجيةالحزب الراديكالي .

تبقى **الجبهة الوطنية** التي سوفيخصص لها الفصل المقبل من هذا البحث.

[1] Ibid p.114.

ثانيا : قوى اليسار

1-الحزب الاشتراكي الفرنسي PSF : تأسس في عام 1905 باسم الجناح الفرنسي للاشتراكية الدولية . وتعرض لانقسامات عديدة أبرزها في العام 1920 عندما خرج الحزب الشيوعي الفرنسي من صفوفه.

يعد هذا الحزب من أهم الأحزاب الاشتراكية الممثلة للدولية الاشتراكية الثانية . وقد مر بمراحل وظروف متعددة فقوي حينا وضعف حيناً . بقي معارضاً إلى أن وصل إلى السلطة في العام 1981 في الانتخاباتالتي أوصلت فرانسوا ميتران الى الاليزيه. لكن الوعود الاقتصادية التي قطعها للناخبين لم تحقق ثمارها فقد زادت البطالة في عهده وكبر حجم التضخم وارتفعت الديون الخارجية ..الخ . ما دفع الناخبين الفرنسيين إلى التصويت لليمين الديغولي في الانتخابات التشريعية التي أتت بجاك شيراك رئيساً للوزراء في العام 1986. لقد حصل الحزب الاشتراكي الفرنسي على 36,3% من الأصوات في الانتخابات التشريعية للعام 1981 فباتت له أكثرية نيابية سمحت له بتشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب الشيوعي لكنه حصل على 34,76% من الأصوات في انتخابات العام 1988 لينحدر الى 33,7% في انتخابات العام 1997[1] .

لقد فشلت تجربة الحكم المشترك بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي وقاد تراجع شعبية الاشتراكيين الى ظهور اتجاه من الكوادر الشابة يطرح فكرة تحويل الحزب الى حركة ديمقراطية اجتماعية , تزعم هذا الاتجاه منذ آذار 1986 رئيس الوزراء الشاب لوران فابويس الذي دعا الى توسيع القاعدة الشعبية الاجتماعية للحزب و قلب التقاليد وعدم القطيعة مع الرأسمالية . لكن هذا التيار تعرض لمعارضات داخلية أخذت عليه ليبراليته التي أضاعت البوصلة الاشتراكية.[2]

تمكن فرانسوا ميتران من إكمال ولايتين متتاليتين رغم انهيار شعبيته ومرضه(1981-1995) بعد أن كان قد حصل على نسبة 84,25% من الأصواتلدى انتخابه في الجولة الثانية من الانتخابات في أيار1981.وبعد هزيمته في الانتخابات التشريعية أمام الديغوليين بزعامة جاك شيراك عاد الحزب الاشتراكي ليحرز انتصاراً في الانتخابات العامة في 25 أيار 1997 بحصوله على 23,7% بفضل زعيمه الجديد ليونيل جوسبان الذي أمسى رئيساً للوزراء في عهد الرئيس شيراك.

---

[1]Jaques Fleurey ." le courent reformiste se devellope au PS "le Figaro 3-1-1986.
[2]Le monde ,Dossier et documents ,"les elections legislatives du 16 Mars,1986,p37.

2-الحزب الشيوعي الفرنسي: PCF تأسس في عام 1920 ويعد أكثر الأحزاب الفرنسية تنظيماً , وكان مؤيداً بشدة للاتحاد السوفييتي قبل أن يقرر أمينه العام جورج مارشيه معارضة التدخل العسكري السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا . في العام 1978 فاز ب 20,6% من الأصوات وب 16,1% في العام 1981 واستمر التراجع الى 11,32% في العام 1988 ثم الى 10% في العام 1997 . وقد فشل الأمين العام الجديد روبير هيو في تجديد الحزب وأفكاره , فاستمر في التراجع الى درجة أنه لم يعد يصل الى نسبة الخمسة في المائة منذ عدة انتخابات عامة.

3-حركة الراديكاليين اليساريين : انبثقت عن الجناح اليساري للحزب الراديكالي في حزيران 1972 . وفي العام نفسه وقعت هذه الحركة البرنامج المشترك إلى جانب الحزبين الاشتراكي والشيوعي الفرنسيين.

4-اليسار المتطرف : تضمن اتجاهات متعددة معظمها لم يعد اليوم على قيد الحياة مثل الاتجاه التروتسكي والفيتنامي والماوي.

بعد هذه البانوراما الموجزة السريعة يمكن القول بأن الأحزاب الفرنسية أخفقت في تحقيق وعودها عندما وصلت الى السلطة. ولم يكن وضع اليمين أفضل من وضع اليسار . عندما كان في الحكم في العام 1957 الى 1981 وبين 1986 و1988 أو بين 1997 و 2012 , فقد فشل هذا اليمين التقليدي المعتدل من توسيع قاعدته الانتخابية اجتماعياً وضم نسبة مرتفعة من غير الناشطين سياسياً كما كان تمثيل الشباب والعمال ضعيفا , فتقاعس بجناحيه الأساسيين (التجمع والاتحاد) في السباق مع اليسار لجذب الشباب والطلاب ¸ ما ترك الباب مفتوحاً أمام اليمين المتطرف المتمثل بالجبهة الوطنية ليتقدم شعبياً.

بدوره أخفق اليسار في عهدي الرئيسين الاشتراكين فرانسوا ميتران (1981-1959) وفرانسوا هولاند (2002 – 2017) في تحقيق تطلعات ما كان يسميه الرئيس ميتران " شعب اليسار " ولا الآمال التي علقها عليه الشعب الفرنسي عموماً . فقد مارستالحكومات اليسارية سياسات اجتماعية واقتصادية لا تختلف كثيراً عن تلك التي مارستها الحكومات اليمينية فاختفت الحدود الفاصلة ما بين اليمين واليسار.

ولعبت التطورات الدولية لا سيما بعد سقوط المعسكر الشرقي وهبوب رياح العولمة والليبرالية على العالم في ذلك كثيراً. ولم تتمكن الحكومات الفرنسية من مواكبة التغيرات العالمية فبقى خطابها السياسي يعبر عن رؤية مستمدة من الماضي ولا تتفق مع الواقع واقتصرت المواجهات بين اليمين واليسار على القضايا

التقليدية المعروفة، خاصة حول حجم القطاع العام والخاص والضرائب على الطبقات الفقيرة أو الميسورة والشركات الصغيرة أو الكبيرة في وقت كانت إشكاليات العولمة ترمي بكاهلها على مجتمع يعاني من تراجع النمو وتقدم البطالة وفقدان الأمن وتهديد الإرهاب ومشكلة الضواحي وغيرها أمام عجز الحكومات عن إيجاد الحلول الناجعة لها . وقد أدى هذا العجز الى ضعف الثقة في كل من اليمين واليسار على حد سواء . وكان من الطبيعي بعد فشل الرئيس اليمني ساركوزي (2007-2012) ثم الإخفاق الذريع لعهد الرئيس الاشتراكي هولاند (2012-2017) أن يقترع الفرنسيين لأحزاب جديدة أوجدت خطابها السياسي خارج اليمين واليسار التقليديين اللذان اختفيا أو يكادان من المشهد الحزبي الذي كان على الشكل التالي في انتخابات العام 2017 الرئاسية ثم التشريعية ثم البرلمانية الأوروبية لاحقا.

ثالثا : المشهد الحزبي منذ العام 2017

في 14 أيار 2017 انتهت ولاية الرئيس هولاند الذي لم يترشح لولاية ثانية , وهذه سابقة في تاريخ رؤساء الجمهورية بسبب فشله في الحكم وانهيار شعبيته. وكان ايمانويل ماكرون المستشار السابق للرئيس هولاند ووزير الاقتصاد المستقيل , قد أسس من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي , حركة سياسية تحت اسم " الجمهورية الى الأمام " موجهة ضد " السيستم " والتصنيف التقليدي بين يمين ويسار . فاجأ ماكرون الجميع عندما أعلن ترشيحه للانتخابات الرئاسية وهو الذي يفتقر الى التجربة السياسية والانتخابية ما خلا أشهر قليلة وزيراً للاقتصاد . جرت الانتخابات في دورتها الأولى[1] في 23 نيسان 2017 فحصد فيها الرجل 24,1% من الأصوات وحلت مارين لوبان ثانية 21,3% الأمر الذي يخولها التنافس في الدورة الثانية , في 7 أيار , والتي فاز فيها ماكرون 66,1% على لوبان 33,9.%.

المفاجأة التي حملتها هذه الانتخابات ليس فقط في إيصال شاب مغمور الى الايليزيه ولكن في انهيار الحزب الاشتراكي (6,36%) واختفاء الحزب الشيوعي عملياً والتراجع الكبير لليمين التقليدي 20,1% . هذه الانتخابات قلبت المشهد الحزبي في فرنسا رأسا على عقب فكرست اليمين المتطرف في المركز الثاني .

في 11 حزيران 2017 جرت الدورة الأولى في الانتخابات التشريعية وكانت نتيجتها متوقعة اذ حصل حزب الرئيس ماكرون الناشئ على 350 مقعداً (49,12%) من الأصوات واليمين التقليدي على 126

[1] ينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد في اقتراع شعبي مباشر يتنافس فيه المرشحون في دورة أولى يفوز فيها من يحصل على أكثر من خمسين في الماية من أصوات المقترعين,وهذا مستحيل بسبب التعددية الحزبية. ويبقى للدورة الثانية ,التي تجري بعد أسبوعين على الدورة الأولى,المرشحان اللذان يحلان في المركزين الأول والثاني.

مقعداً (أقل بتسعين مقعدا من البرلمان السابق واليسار التقليدي على ثلاثين مقعداً (خسر 252 مقعدا بالمقارنة مع البرلمان السابق) والجبهة الوطنية على ثمانية مقاعد (بزيادة ست مقاعد عن البرلمان السابق) . وهكذا يبدو واضحاً كيف يتراجع نفوذ الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية بسبب النظام الانتخابي الاغلبي الذي يتيح لمنافسي هذه الجبهة التحالف ضدها في الدورة الثانية [1].

ومن أجل استكمال هذه القراءة السريعة لتبدل المشهد الحزبي والسياسي في فرنسا منذ العام 2017 لا بد من التطرق الى الانتخابات البرلمانية الأوروبية . والتي جرت في 25 و 26 أيار 2019 بهدف اختيار النواب (ال 79) الذين سيمثلون فرنسا في البرلمان الأوروبي . هذه الانتخابات كرست وجود نوع من الثنائية الحزبية بين حزبي ماكرون ولوبان . أكثر من ذلك فقد برز " التجمع الوطني " في المركز الأول باستحواذه على 22 مقعدا (23,34 % من الأصوات) وحل حزب الرئيس " الجمهورية الى الامام " ثانيا (21) مقعدا . مفاجأة هذه الانتخابات كانت صعود " أوروبا الخضر " (13 مقعداً) وانهيار الحزب الاشتراكي (ست مقاعد) واتحاد اليمين الوسط (8 مقاعد) . هذه الانتخابات كرست مجددا هذه "الثنائية الحزبية "بين حزبي ماكرون ولوبان والتبدل الجذري الذي أصاب المشهد الحزبي السياسي في فرنسا.[2]

على المستوى الأوروبي فاز في هذه الانتخابات البرلمانية التاسعة منذ البرلمان الأوروبي الأول في العام 1979 , حزب الشعب الأوروبي وهو حزب اجتماعي-مسيحي أي يميني محافظ (180 مقعداً) وحل ثانياً الحزب الاشتراكي اليساري (150 مقعداً) دون أن يتمكنا معاً من تشكيل أغلبية وذلك للمرة الأولى منذ العام 1979 ,فقد برزت كتلة وسطية ليبرالية (107 مقاعد) على صورة حزب الرئيس الفرنسي ماكرون وكتلة أيكولوجية خضراء (70 مقعداً) [3]جاءتا لتعكرا صفو الانقسام الأيديولوجي التقليدي بين يمين ويسار في القارة القديمة , والذي يبدو أنه يعيش أيامه الأخيرة لمصلحة انقسامات لم تتضح معالمها تماماً بعد.

[1] تجري انتخابات الجمعية الوطنية التي تضم 577 نائباً لمدة خمس سنوات على أساس النظام الانتخابي الاغلبي على دورتين. يفوز المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات المقترعين في دائرته الانتخابية. واذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية يتأهل الى الدورة الثانية المرشحان اللذان تبوءا المركزين الأول والثاني ويفوز عندئذ من يحصل على العدد الأكبر من الأصوات.

[2] تجري الانتخابات الاوروبية على اساس النظام النسبي حيث يحصل الحزب المرشح على عدد من المقاعد يوازي النسبة التي حصل عليها من اصوات المقترعين . عدد المقاعد في البرلمان الاوروبي 751 والناخبين اكثر من 512 مليون من 28 دولة عضو . مع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ينخفض عدد النواب في هذا البرلمان الى 705

[3] د.غسان العزي " قراءة نتائج انتخابات البرلمان الاوروبي " صحيفة الخليج الاماراتية 19-9-2019

أما بالنسبة لليمين الشعبوي الذي حل في المرتبة الأولى في غير بلد أوروبي كبير,مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ,أو حقق تقدما ملفتاً في دول أخرى, مثل ألمانيا وهنغاريا وبوليفيا والنمسا . إلا انه بقي في المحصلة ضعيفاً في البرلمان الأوروبي الجديد الذي استحوذت على الأكثرية فيه أحزاب موالية للاتحاد الأوروبي.[1]

المبحث الثاني : من الثورة الفرنسية الى اليوم

كان أوج اليمين المتطرف في فرنسا خلال ثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن العشرين. منذ قضية درافوس ونجاح نظام فيشي من عام 1940 الى عام 1944 , شكل انصار الملكية حينها حركات مناهضة للماركسية والسامية والألمانية والبرلمانية أيضا . ثم انتقلوا الى معاداة أميركا بعد عام 1945 . لكن ما حمله اليمين المتطرف من سمعة سيئة لدى جميع الأطراف السياسية خصوصاً بعد حكم فيشي ,أدى الى اختفاء الحركات اليمينية التي عادت للظهور بقوة مع حزب الجبهة الوطنية في عام 1984 (الفقرة الأولى) الذي شهد تطورات مهمة كان ابرزها تبني مارين لوبان لاستراتيجية تهدف الى تطبيع الحزب مع المشهد السياسي الفرنسي , فهل استراتيجيتها هذه جديدة ام انها تكملة لمسار بدأه والدها؟ (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى : اليمين المتطرف الفرنسي من جورج بولانجيه الى جان-ماري لوبان

لا بد من الكشف عن الخلفية التاريخية لليمين المتطرف الفرنسي لفهم هذه الظاهرة بشكل افضل ولمقارنتها مع الحاضر خصوصا بعد أن طرأت تغيرات كبيرة على عقائد الأحزاب اليمينة المتطرفة في أوروبا عموما ومن ضمنها فرنسا . والجدير بالذكر ان فهم اليمين المتطرف الفرنسي يتيح بالضرورة فهم ظاهرة اليمين المتطرف في كل أوروبا كون ثقل الاحداث كان معظمه في فرنسا .

Iأولا : جذور وأيديولوجيات اليمين المتطرف في القرن التاسع عشر

1- اليمين المتطرف المعادي للثورة :

في عام 1792 أًعلنت الجمهورية الفرنسية. في هذا الوقت بدأ اليمين المتطرف بالظهور معلنا رفضه التطورات التي طرأت في المجتمع الفرنسي أي انه ضد الجمهورية وضد الديمقراطية

[1]Jacques Chapsal "La vie politique sous la republique "ed.P.U.F.Paris 1981,p58.

ومع" الشرعية" (أي أن الملك هو ظل الله على الأرض), كما انه تميز برفضه لثقافة "التنوير" التي بدأت في القرن الثامن عشر .

تم تطوير هذه الافكار المعادية للثورة من قبل " الملكيين الذين اعتبروا ان الثورة كانت مؤامرة شيطانية أتت من قوى غامضة لكي تدمر الدين والثقافة الفرنسية.[1]وقد انشق الملكيون الى عائلتين : الاورليونيون les orleanistes مناصرو الملكية الليبرالية الذين اصطفوا خلف فيليب السادس , من جهة , والاصوليون المتمسكون بالشرعية legitimistes من جهة أخرى . وقد خسرت هذه الفئة الاخيرة امام التطور التاريخي فأضحت متشائمة وآسفة لتراجع المبادئ الكاثوليكية[2]. هذه التشاؤمية القائمة على معتقدات ماورائية هي سمة بارزة في عقلية الشرعيين الذين شكلوا اليمين المتطرف , وهذا ما لا ينطبق على الفاشية التي تنفصل عن هذا الفكر التشاؤمي بتبنيها للمذهب الحيوي وتقديرها للتطور[3] .

2-القومية

ينبغي عدم الخلط بين الوطنية والقومية . الوطنية Patriotisme هي حب الوطن ,اما القومية Nationalisme فتعني تمجيد الأمة واعتبارها متفوقة حضارياً على الأمم الأخرى كما تعني هيمنة المصلحة الوطنية الكلية على مصالح الافراد و على مصالح الدول الأخرى [4]. ولدَ مصطلح القومية في فرنسا ابان الجمهورية الثانية عندما كانت البلاد في حرب مع بروسيا. فكان الجنرال كيلرمان الذي يقود القوات الفرنسية التي جاءت للرد على دعوة " البلاد في خطر " يهتف : " عاشت الامة " قبل انطلاق جنوده نحو القوات البروسية .ولكن كيف انحرفت القومية التي كانت اقرب الى الوطنية نحو اليمين المتطرف ؟

كرد فعل على خسارة فرنسا للالزاس واللورين, بعد حصار باريس من قبل الالمان في عام 1940, تعاظمت مشاعر الانتقام و تمجيد الامة والتعلق بالأرض والتفاخر بالشعب الأصيل الذي جعل فرنسا

---

[1] Rene Remond ,"La droite en France de la première Restauration la Ve République",revue de science politique ,paris 1964.p.314.

[2] ibid

[3] ibid

امبراطورية استعمارية كبرى ,وانتشر الشعور بضياع هذا الإرث على يد المعاصرين الذين يتعاملون مع الأجانب واليهود .وهكذا تطورت القومية وتغلغلت في الراي العام حيث كانت استعادة الكرامة الفرنسية الشغل الشاغل للفرنسيين ,قبل أن تنقلب القومية الى كراهية للأجانب وتتجلى بحركات معارضة لوجود المهاجرين الايطاليين والبولنديين في البلاد[1].

من هنا ظهور ثلاثة مواضيع رئيسية لدى اليمين المتطرف الفرنسي : موضوع الانحطاط او التراجع بالنسبة للعصر الذهبي لفرنسا الملكية المسيحية , موضوع المؤامرة الذي يعتبر أن مصدر مصائب فرنسا مجموعة معادية للوطن , وموضوع نقاء الدم ورفض الأجانب [2].

3- معاداة البرلمان l' antiparlementarisme

في حمأة الأوضاع التي هزت فرنسا في ثمانينيات القرن التاسع عشر ظهرت البولانجية Boulangisme نسبة للجنرال جورج ارنست بولانجيه وهو وزير الحرب السابق الذي أضحى المتحدث الرسمي باسم الساخطين والمطالب بقومية انتقامية للرد على الهزيمة في الحرب مع بروسيا . أخذ يطالب بحل الجمعية الوطنية واللجوء الى الاستفتاء ومراجعة الدستور فكانت حركته قوية اجتمع حولها أعداء الجمهورية الثالثة , من ملكيين وبونابرتيين معادين للنظام و مسيحيين معادين للقوانين المدنية . وهكذا اصبح اليمين معادياً للبرلمانية منددأ بالجمهوريين[3].

-معادات السامية L'antisemitisme

بما أن اليهود أصحاب رساميل ومصارف كبرى حيث تعتبر سلالة الروتشليد رمز الرأسمالية فان الاشتراكية بحكم معادتها للرأسمالية أصبحت معادية للسامية[4].وفي حين تباينت آراء الاشتراكيين بعد قضية دريفوس بين مناهض للسامية ومناهض للرأسمالية , اتحدت التيارات المعادية للسامية وأصبحت القاسم المشترك لحركات اليمين المتطرف[5] .

---

[1] Jean-yvesCamus ,Nicolas lebourg ,"les extremes droits en Europe" ,ed du seuil,paris,2015,p14-27.

[2] Ibid .

[3] Rene Remond ,"La droite en France de la première Restauration la Ve République", op.cit. pp.350-355.

[4] Ibid.

[5] Ibid .p365.

ثانياً - من حرب الى أخرى (1905-1939)

لقد تم وضع الأسس العقائدية والسياسية لليمين المتطرف في القرن التاسع عشر قبل أن تقدم "الحركة الفرنسية L'action francaise عشية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بناءً عقائدياً متماسكاً لليمين المتطرف الفرنسي .

1- الحركة الفرنسية : هي مدرسة فكرية وحركة سياسية قومية وملكية لليمين المتطرف الاورلياني , تأسست في عام 1898 على يد هنري فوجوا وموريس بوجو بهدف إصلاح الفكر القومي . في الأصل تم تنظيمها من قبل القوميين الجمهوريين الرافضين لاتهام دريفوس بالعمالة ومحاكمته, لكن سرعان ما أصبحت هذه الحركة ملكية الطابع تحت تأثير شارلز موريس وعقيدته "القومية المتكاملة"[1].

2- اليمين المتطرف ضد الجمهورية (1919-1939) :

اتخذ اليمين المتطرف منحىً متصاعداً غداة الحرب العالمية الأولى لا سيما منذ العام 1920 قبل أن يصل الى ذروته في العام 1940 ثم يعود بعدها للانهيار . شهدت تلك الحقبة أحداثاً ساعدت على نمو هذا اليمين , فمن ناحية هناك الضيق الاجتماعي الذي عانت منه الطبقات المتوسطة والتي قامت بالعديد من الإضرابات متهمةً الجمهورية بالعجز عن الدفاع عن مصالحها . كما شكل المحاربون القدامى جمعيات تحالفت من اجل وحدة البلاد ومناهضة البرلمان [2].كما ان هزيمة فرنسا على يد ألمانيا عام 1940 قدمت فرصة غير متوقعة لوصول المتطرف الفرنسي الى السلطة[3] .

ثالثاً : اليمين المتطرف وحكومة فيشي

عقب سقوط فرنسا بيد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، تقلد الجنرال فيليب بيتان, القائد العسكري الذي استطاع دفع الهجوم الألماني على موقع فردان , رئاسة الدولة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10 حزيران 1940 . لكنه بعد تقلده الرئاسة اعتمد سياسة ممالأة وتعاون مع المانية النازية, حيث ألقت شرطة حكومة فيشي القبض على الكثير من اليهود وأرسلتهم الى معسكرات الإبادة الألمانية ,الأمر الذي يتماشى مع عقيدته المعادية للسامية لكنه يتناقض في الوقت نفسه مع أيديولوجية اليمين

[1] Eugen weber ," L'Action française", ed.stock,paris 1964,pp.66-72.

[2] ibid

[3] Rene Ramond

المتطرف الوطنية والقومية. لقد أطلق على نظامه الجديد تسمية "الدولة الفرنسية" نابذا كلمة " الجمهورية "التي كان يمقتها على غرار أنصاره من اليمين المتطرف .[1]

رابعاً: عودة اليمين المتطرف

1-البوجادية

في عام 1956 قدم بيير بوجاد مرشحيه للانتخابات التشريعية بعد ان اصبح زعيماً للحركة الشعبوية اليمينة المتطرفة وحاز على 12% من الأصوات و 50 نائبا من بينهم الأصغر سناً وهو جان ماري لوبان (27 عاماً). ولكن بوجاد لم يحمل برنامجاً حقيقياً ما خلا تعبئة محازبيه للدفاع عن الجزائر الفرنسية .

في الواقع خلق الصراع الجزائري أرضية خصبة لنهضة اليمين المتطرف . فكان لدى انصار الجزائر الفرنسية داعمين كثر من بينهم الضباط الذين أصيبوا بصدمة سقوط الهند الصينية في عام 1954,وفرنسيي الجزائر الذين لطالما تعلقوا بأرضهم , والمدافعين عن الحضارة وامبراطورية فرنسا [2].

ان فشل الهجمات ضد ديغول ثم استقلال الجزائر في عام 1962 وإعدام العقيد سيباستيان الثيري اليميني المتطرف الذي دبر الانقلاب ضد ديغول أدوا عملياً الى انتهاء اليمين المتطرف ,لكن الحرب الجزائرية تركت أثراً عميقاً ترجمته غالبا أفعال اليمين المتطرف في فرنسا عنفاً وكراهية ضد الأجانب ومعاداة للمهاجرين الآتين من المغرب[3] .

2- الجبهة الوطنية (جان- ماري لوبان)

تأسس حزب الجبهة الوطنية في عام 1972 لتوحيد مجموعة متنوعة من الحركات القومية الفرنسية في ذلك الوقت. كان جان ماري لوبان, النائب السابق في حركة بوجاد الشعبوية اليمينية المتطرفة والملازم الأول الذي خدم في الهند الصينية ثم في الجزائر, زعيماً للحزب منذ بدايته وحتى استقالته في عام 2011[4]. وفي حين ناضل الحزب كقوة هامشية منذ عام 1984, كانت الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام

---

[1] Robert Paxton,"la france de Vichy",ed.le seuil,paris 1997,pp. 424-425.

[2] Rene Rémond ,"Notre siècle, 1918-1988" Paris, Fayard, 1988. p114-125.

[3] Ibid

[4] Ibid pp159-169.

2002 هي الأولى التي يصل فيها مرشح للجبهة الوطنية الى الجولة الثانية حيث نافس الرئيس جاك شيراك حينها لجأ الناخبون الفرنسيون الى "التصويت العقابي" لقطع طريق الإليزيه أمام مرشح اليمين المتطرف فصوتوا لشيراك حتى لو لم يكونوا مقتنعين تماماً به[1].

وفي حين كان المشهد الحزبي الفرنسي يسيطر عليه الاستقطاب والمنافسة بين كتلتين سياسيتين (اليمين واليسار المعتدلين) في سبعينيات القرن الماضي ، أخذت هاتان الكتلتان تتجهان بشكل واضح نحو الوسط في منتصف الثمانينات, مما أدى إلى إدراك الناخبين بأن الكتل يصعب تمييزها عن بعضها ايدولوجياً , لاسيما بعد أن أعاد الحزب الاشتراكي العمل بسياسة التقشف التي كان معمولا بها ابان حكم اليمين [2]. في تشرين الأول من عام 1982 ، دعم لوبان احتمال إبرام صفقات مع اليمين ، شريطة ألا يكون على الجبهة الوطنية التخفيف من حدة مواقفها من القضايا الرئيسية. وهكذا في الانتخاب البلدية عام 1983 ، شكل" التجمع من أجل للجمهورية RPR" اليميني المعتدل و "الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية " UDF الوسطي , تحالفات مع الجبهة الوطنية في عدد من المدن,منها على سبيل المثال الدائرة العشرين في باريس ، حيث تم انتخاب لوبان في مجلسها المحلي بنسبة 11%من الأصوات[3]. وفي منطقة فازت الجبهة الوطنية بنسبة 17% من الأصوات في الدورة الأولى مما دفع ال RPR و الUDF المحليان الى التحالف معها في الدورة الثانية لقطع الطريق على اليسار حيث فازوا سوياً ب 55 ٪ من الأصوات [4], الأمر الذي تسبب بضجة إعلامية كبيرة .

سعت الإبنة الى تغيير صورة الحزب لا سيما لجهة العنصرية و كراهية الأجانب. وحققت نجاحاً ظهر في استطلاعات الرأي ، وفي انتخابات الكانتونات في عام 2011 [5].في نهاية عام 2011 ، انسحبت الجبهة الوطنية من التحالف اليميني المتطرف للحركات الوطنية الأوروبية وانضمت إلى تحالف الحرية الأوروبي الأكثر اعتدالاً. وفي الانتخابات الرئاسية لعام 2012 ، أظهرت استطلاعات الرأي مارين لوبان كمنافس جاد ، مع وجود بعض الاستطلاعات تشير إلى أنها قد تفوز بالجولة الأولى من الانتخابات. لكنها حصلت على المركز الثالث في الجولة الأولى ، حيث سجلت 17.9 ٪. و في الانتخابات التشريعية للسنة

---

[1] Shields, James “The Extreme Right in France: From Pétain to Le Pen” . Routledge. 2007,p.196.

[2] Birch, Jonah (19 August 2015). "The Many Lives of François Mitterrand". Jacobin. Retrieved 22 March 2017.

[3] DeClair, Edward “ Politics on the Fringe: The People, Policies, and Organization of the French National Front “ . Duke University,1999,p.41.

[4] Shields, James,op.cit.p.194.

[5] Résultatsdes élections Cantonales 2011". Le monde, 26 Mai 2011.

ذاتها، فازت الجبهة الوطنية بمقعدين: جيلبرت كولارد وماريون ماريشال. هذه الأخيرة هي حفيدة الاب جان ماري لوبان [1] .

في الانتخابات البلدية التي أجريت يومي 23 و 30 آذار 2014 ، فازت القوائم المدعومة رسميًا من قبل الجبهة الوطنية بالبلديات في 12 مدينة. وصفت وسائل الإعلام الدولية النتائج بأنها "تاريخية مثيرة للإعجاب".تبوأت الجبهة , في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2014 ,المركز الأول بحصولها على 24.86٪ من الأصوات و 24 من أصل 74 مقعدًا . في فرنسا كانت هذه هي المرة الأولى التي يفوز فيها الحزب المناهض للهجرة و الاتحاد الأوروبي بانتخابات على مستوى البلاد منذ تأسيسه. فقد جاء نجاحه بمثابة صدمة في فرنسا والاتحاد الأوروبي[2].

وهكذا ترسخ حزب الجبهة الوطنية في المشهد السياسي الفرنسي حاصلا على ما يترواح بين 10-15% من الأصوات مع الإشارة الى حصوله على نسبة أصوات اعلى في الانتخابات الأوروبية منه في الانتخابات الوطنية . في الواقع ان الجبهة الوطنية هي وريث تقاليد اليمين المتطرف , فهي رجعية بمعنى انها تفضل العودة الى ما قبل الثورة الفرنسية مع بناء نظام ديني كاثوليكي مرتبط بالعادات والتقاليد الفرنسية القديمة ولا تريد العولمة على الرغم من انها مع الليبرالية الاقتصادية .وهي تعطي الأولوية للمواطن الفرنسي على الأجانب في كل شيء . لكن نجاحها لا يفسره الحنين الى الماضي بقدر قدرتها على استغلال مخاوف الناس من انفتاح فرنسا على الاقتصاد والثقافة العالميين وبالتالي تعظيم الخوف المتصور والبحث عن أي كبش فداء لتحقيق أهدافها .

يتبين لنا من خلال تاريخ اليمين المتطرف الفرنسي ان هذا التيار هو أيديولوجي وأصولي وان الهزات السياسية التي تعرضت لها فرنسا كانت أرضا خصبة لنموه. لقد استطاع حزب الجبهة الوطنية ان يوحد أحزاب اليمين المتطرف مستفيدا من الازمات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الفرنسي .

[1] Frosch, Jon (7 March 2011). "Far-right's Marine Le Pen leads in shock new poll". France 24. Retrieved 26 May 2011.

[2] The French Right Scores a Historic Victory". New Yorker. 31 March 2014. Retrieved 31 March 2015.

الفقرة الثانية : الاب والابنة بين القطيعة والاستمرار

في 24 نيسان 2017 ، أي بعد يوم واحد من الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ، أعلنت مارين لوبان أنها ستتنحى مؤقتًا كزعيمة للحزب في محاولة لتوحيد الناخبين. وفي الجولة الثانية من التصويت ، هُزمت لوبان على يد إيمانويل ماكرون من حركة " إلى الامام" الذي فاز ب65,82% من الأصوات مقابل 34,18%للوبان .وفي الانتخابات البرلمانية التالية ، حصلت الجبهة الوطنية على 13,02% من الأصوات ، مما يمثل خيبة أمل. ومع ذلك تم انتخاب 8 نواب، وهو أفضل نتيجة للجبهة الوطنية في الانتخابات البرلمانية باستخدام نظام انتخابي أغلبي منذ إنشائها (تم استخدام التمثيل النسبي في انتخابات 1986)[1].

وفي خطوة تهدف إلى طي صحفة الماضي وفك الارتباط مع الإرث السياسي لجان ماري لوبان، المؤسس و القائد التاريخي لحزب "الجبهة الوطنية", تخلصت مارين لوبان رسمياً من هذه التسمية التي يربطها الكثيرون بالعنصرية ومعاداة السامية وأصبح الحزب يحمل إسم "التجمع الوطني" وذلك بهدف "نزع شيطنة"الحزب ومنحه دفعاً جديداً، موضحة أن أولوية الحزب أضحت اليوم الوصول إلى السلطة وأن ذلك لن يتحقق إلا عبر تشكيل تحالفات مع أحزاب أخرى في المستقبل، وتحذو بذلك حذو أحزاب اليمين المتطرف في دول أوروبية أخرى كالنمسا و المجر و إيطاليا، والتي تمكنت من الوصول إلى السلطة بفضل التحالفات السياسية[2].

لقد تغير حزب الجبهة الوطنية الى حد كبير منذ تأسيسه , حيث اتبع في مساره مبادئ التحديث والبراغماتية والتكيف مع المناخ السياسي المتغير . ولكن الى أي مدى أصبح بالإمكان اعتبارهحزبا "عاديا " كما الأحزاب الأخرى ؟ للإجابة على هذا السؤال سوف نقوم بمقارنة الخصائص الرئيسية للحزب: كالاستراتجية والبرنامج والقيادة و التنظيم.

أولا :استراتيجية"التطبيع "

[1] Louise Nordstorm,'' Les Patriotes: How Le Pen's ex-protégé hopes to win over French far right''. France 24, 18 December 2017. Retrieved 3 January 2018.

[2] "Marine Le Pen propose de renommer le FN " Rassemblement national "". Le Monde. 11 March 2018.

منذ توليها رئاسة الحزب في عام 2011 عملت مارين لوبان على تلميع صورة حزبها وجعله" حزباً محترما متجدداً منفتحاً وفعالاً ... كي يغدو أداة للوصول الى السلطة "[1] عبر جذب ناخبين من آفاق جديدة بعد تطبيع الحزب مع الحياة السياسية ووضعه في قلب الخارطة الحزبية الفرنسية بل في مقدمها[2]. تقوم هذه الاستراتيجية على تحقيق جملةٍ من الأهداف المتكاملة، من خلال تلطيف بعض الخيارات الأيديولوجية، لأغراضٍ تكتيكية، بهدف تغيير صورة الحزب لدى الرأي العام وإقناع مزيدٍ من الناخبين , الذين ليسوا بالضرورة متطرّفين, بالتصويت له. ويمكن تلخيص هذه الأهداف بما يلي :

1 - إضفاء المصداقية على الحزب الذي يعاني من نقص فادح في هذا المجال بسبب تطرّفه وتموضعه على الهامش وطروحاتهالتبسيطية. ولربح معركة المصداقية، عمل الحزب على كبح جماح الخطاب العنصري لأعضائه ومنخرطيه، وتبنى سياسية إعلامية محكمة تحت رقابة وإشراف المقربين من مارين لوبان , وذلك في محاولة لطي صفحة التصريحات العنصرية الرنانة لجان-ماري لوبان. وتمرّ هذه المصداقية المنشودة عبر خطاب "مسؤول"، بالحد من نبرته العنصرية العلنية والتأكيد على أنه يحمل برنامجاً سياسياً وطنياً.[3]

2- العمل على تحويل الجبهة الوطنية من حزب احتجاج ومعارضة إلى حزب حكومة، حزب حكم. فقد تبين أن الجبهة لم تكن مستعدة للحكم بدليل الإرباك الذي أصابها عقب اجتياز رئيسها الدور الأول في رئاسيات 2002، ما جعل قيادتها تفكّر في استراتيجيةٍ للخروج من دائرة المعارضة والتحول الى حزب قوي ومسؤول في قلب المشهد السياسي في البلاد، له مقترحاته وبرامجه ورؤاه، ولا يكتفي فقط بالتركيز على نقد مقترحات الأحزاب الحاكمة وبرامجها وأدائها[4] .

3- العمل على تحويل التصويت للحزب من تصويت احتجاج إلى تصويت قناعة. والعملية هنا سياسية بامتياز، و تقبع في قلب إستراتيجية الحزب، الساعي للتحول إلى حزب حكم لا حزب معارضة فحسب .

---

[1] Alexandre Dézé, Le Front national : à la conquête du pouvoir ?, Paris, Armand Colin, 2012.

[2] https://archipel.uqam.ca/8688/1/M14231.pdf

[3] Joseph Beauregard, Nicolas Lebourg, Jonathan Pedra, Aux racines du FN.’’ L’histoire du mouvement Ordre Nouveau’’, Paris, Fondation Jean-Jaurès, 2014.

[4] Ibid

لكن، كيف يمكن تحقيق ذلك؟ هل يجب أن يصبح الناخبون متطرّفون في غالبيتهم، حتى يتسنى ذلك الانتقال؟ أم يتعيّن اعتماد مراجعة تكتيكية للإيحاء بخروجها من دائرة التطرّف بقصد إقناع قطاعات إضافية من الناخبين؟ للخروج من هذه المعضلة، تبنت الجبهة الوطنية إستراتيجية متكاملة هي الأخرى، تقوم على "مراجعة" تكتيكية لأيديولوجيتها وإعطاء الانطباع بـ "تصفية" إرث الأب جان-ماري الأيديولوجي غير المرغوب فيه[1].

ثانياً : في ما يتعلق بالهوية الفرنسية وتأثير الهجرة عليها

في السنوات الأولى من تاريخ الجبهة الوطنية ، دعت باصرار إلى تخفيض الهجرة. وتم جلب موضوع استبعاد المهاجرين غير الأوروبيين إلى الحزب في عام 1978 وأصبح ذات أهمية متزايدة في الثمانينيات, ولكن منذ انقسام الحزب بعد انشقاق برونو ميجريه في عام 1999 ، وضعت الجبهة الوطنية صورة أكثر اعتدالًا عن الهجرة والإسلام ، ولم تعد تدعو إلى إعادة المهاجرين القانونيين ولكنها ما زالت تدعم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين أو المجرمين أو العاطلين عن العمل [2].

لكن منذ تسلمها قيادة الحزب سعت مارين لوبان إلى إتمام ما بدأه والدها لناحية التمسك بالهوية والأمة الفرنسية التي تتعرض برأيها للانحلال بسبب "الهجرة الكثيفة " التي تحدثت عنها مراراً في حملتها الانتخابية في العام 2017. وعلى الرغم من قولهابأنها "تناضل ضد الهجرة وليس ضد المهاجرين كأشخاص " الا انها ربطت بين الهجرة الى فرنسا والتطرف الاسلامي قبل وقوع هجمات باريس الإرهابية في 13 تشرين الثاني 2015 بوقت طويل. وفي اعقاب تلك الهجمات، طالبت لوبان "بطرد الاجانب الذين ينادون بالكراهية من ارضنا" والى سحب الجنسية الفرنسية من المسلمين الذين يحملون جنسيات مزدوجة ويروجون لأفكار متطرفة, وهو رأي مرتبط تقليديا باليمين المتطرف. في المقابل حاولت التخلص من إرث والدها وذلك عبر التقرب من إسرائيل وانتقاد الحملة الداعية إلى مقاطعتها واصفة إياها "بالعنصرية"، والتأكيد بأنها لن تسمح بمعاداة السامية في حزبها, وأن ما قاله والدها بأن" إبادة اليهود في

---

[1] http://www.lefigaro.fr/politique/2015/05/01/01002-20150501ARTFIG00001-dediabolisation-parler-de-nouveau-fn-releve-de-la-fiction-politique.php

[2] 'Immigration: Le FN précise ses objectifs chiffrés (et ça change beaucoup)' ('FN defines more precisely its numerical immigration objectives (and that makes a great difference))'. 20minutes.fr, 5 November 2015.

محارق الغاز هو من تفاصيل التاريخ" فُهم خطأً من قبل الإسرائيليين فسعت الى تذليل "سوء التفاهم" هذا ,كما قالت .[1] وقد نجحت بالفعل في جلب أصوات لا بأس بها من الجالية اليهودية في فرنسا[2].

لقد تحولت معاداة السامية مع مارين لوبان الى معاداة للإسلام و حلّ العداء للإسلام وللمسلمين محل العداء لليهود في خطابها. هذا لا يعني أن المسلمين لم يكونوا في قائمة أعداء الجبهة، وإنما كانوا يدرجون ضمن فئة الأجانب والمهاجرين والعرب, لأسباب مختلفة يتعلق بعضها بتدني سقف التسامح داخل هذا المجتمع والعنصرية المتنامية فيه، وبعضها بالسلوكيات الاستفزازية لأقليةٍ من المسلمين، وبعضها الآخر بالعمليات الإرهابية التي نفذتها تنظيمات جهادية على التراب الفرنسي. وتستفيد الجبهة الوطنية من مفعول الهجمات الإرهابية أكثر من غيرها، وتستخدمها حجة دامغة في توظيفها الفزّاعة الإسلامية[3].

ثالثاً : في المصطلحات

حاولت مارين لوبان ان تتكيف مع واقع المجتمع الفرنسي ,العريق في الديمقراطية ومتنوع الهويات والاعراق والجنسيات لا سيما في العاصمة باريس , فاستبدلت المصطلحات الصريحة في عدائها للغير بمصطلحات اخف وطأة; مثلا بدلت التفضيل الوطني " “ la preference Nationale ب "الأولوية الوطنية “ la priorite nationale وبدلا من فرنسا للفرنسيين la France aux Francais أصبحت on est chez nous نحن هنا في بلادنا , و المطالبة "بتنظيم عودة المهاجرين الى بلادهم “ بدلاً من” طردهم الى من حيث أتوا ", وهذا لا يشكل تغييراً مهماً في جوهر مبادئ الحزب بل استمرارية للمبادئ نفسها ولكن بأسلوب آخر[4] .

رابعاً : في ما يتعلق بالنظام

تدعم مارين لوبان مبادئ الجمهورية مثمنةً قيم النظام المؤسساتي الفرنسي لكنها تصر بشدة على عدم أخلاقية الطبقات الحاكمة والأحزاب التقليدية وتنادي بالعودة الى الشعب وفضائله في مواجهة النخبة الفاسدة

---

[1] Marine Le Pen, discours de clôture du congrès du Front national, Tours, 16 janvier 2011.

[2] . Entretien de Marine Le Pen accordé au Journal du dimanche, 2 novembre 2014

[3] . Propos de Marine Le Pen, rapporté dans « Le Pen fonce sur la guillotine », liberation, 13 mars 2015.

[4] Delphine Espagno, Stéphane François, « Le Front national et les services publics comme enjeu politique », in Sylvain Crépon, Alexandre Dézé, Nonna Mayer (dir.), Le Front national : un parti en transition ?, Paris, Presses de Sciences Po, 2015

المتآمرة عليه . كما تدافع عن العلمانية في الوقت الذي هاجمت فيه المسلمين وبالتالي فان اثارتها لموضوع العلمانية جاء لإضفاء شرعية على خطابها تجاه الإسلام . وهكذا يعد التحول في هذه النقطة انقطاعاً شكلياً عن والدها ولكن في العمق مازالت ايديولوجية اليمين المتطرف الأساسية وهي الاصولية le nativisme حاضرة في الحزب .اما ما تغير بشكل واضح هو الغاء مارين لوبان الدعم التقليدي للحزب لعقوبة الإعدام ولكنها دعمت السجن مدى الحياة لمرتكبي أسوا الجرائم وذلك خلال حملتها للانتخابات الرئاسية في العام 2017[1].

4 - أسست مارين لوبان في عام 2012 جمعية le Rassemblement Bleu Marine بهدف ضم المناصرين من التيارات القومية والملكية الذين لا يريدون الانتساب الى حزب الجبهة الوطنية . وهذه ليست المرة الأولى , فقد سبق أن أنشا جان ماري لوبان " التجمع الوطني " le Rassemblement National في عام 1986 (التسمية الجديدة التي أطلقتها مارين لوبان على الحزب) بهدف الجمع بين كل المؤيدين للحزب [2].

خامساً : في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية

بدأ التحول مع جان-ماري لوبان منذ العام 1990 الذي تنبه الى تطور التكوين الاجتماعي للناخبين , فاهتم بالعمال والموظفين والعاطلين عن العمل الذين بدأت اعدادهم بالتزايد و اصبح الدفاع عن العمال واحداً من اهم المواضيع في حزب الجبهة الوطنية الذي رفع وقتها شعار " الاجتماعي , هو الجبهة الوطنية " . في العام 1992 ندد الحزب بالليبرالية , ما شكل قطيعة مع مبادئ اليمين المتطرف المؤيد الليبرالية الاقتصادية, كما ندد بالعولمة المتنامية والتجارة الحرة ودعا الى الحمائية[3].

الموقف نفسه اعتمدته مارين لوبان منذ تزعمها الحزب في العام 2011 ولكن بطريقة اكثر حزما واتجاهاً نحو اليسار وحتى اليسار المتطرف في رفضها لتدويل الاقتصاد وتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز امام التجارة العالمية . بالتالي أصبح هناك تقارب في الخطاب بين اقصى اليمين واقصى اليسار في

---

[1] "Projet de lutte contre la prostitution : la morale féministe dépourvue d'efficacité". Front National. 7 April 2016.

[2] https://jean-jaures.org/sites/default/files/nouveau_fn_0.pdf.

[3] https://www.lemonde.fr/politique/article/2018/06/01/changement-de-nom-du-fn-on-est-loin-d-une-revolution-doctrinale_5308456_823448.html

ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية , ولكن الحلول التي يقدمها الطرفان مختلفة تماماً[1] , فاليسار الراديكالي مع جان-لوك ميلانشون(زعيم حزب فرنسا الأبية) ينظر الى المهاجرين بشكل إيجابي أما مارين لوبان فتعتبر ان انتعاش الاقتصاد يجب ان يعتمد على الفرنسيين وحدهم عبر اقتراحها لمبدأ "الأفضلية الوطنية" للتوظيف . فقد دعت في 1 أيار 2017 الى مسيرة من أجل العمال , وبمفردات اجتماعية قوية حاولت تجديد خطاب الحزب ليقرع أبواب الطبقات الاجتماعية المهمشة والمحبطة من التناوب المستمر بين اليمين واليسار والغاضبة من تقليد فرنسي قديم يقوم على مركزية حادة تولي اهتماما أكبر للمدن والحواضر الكبرى على حساب الضواحي والأرياف[2] .

سادساً: -في المواضيع الأخلاقية

في الانتخابات التشريعية لعام 2002 ، وهي الأولى بموجب حكم المساواة بين الجنسين الجديد في الدستور الفرنسي ، كانت الجبهة الوطنية من بين الأحزاب القليلة التي اقتربت من الالتزام بالقانون ، حيث حصلت على 49٪ من المرشحات . ومنذ توليها رئاسة الحزب نجحت لوبان في إحداث نقلة شعبية جديدة في الدفاع عن النساء والمثليين واليهود ضد الإسلام . لكن بعض الخبراء يقولون ان زيادة التسامح مع القيم النسوية والمثلية الجنسية جاءت كرد فعل على ثقافة الإسلام التي ترفض ذلك [3] .

سابعاً : العولمة والاتحاد الأوروبي

استخدم حزب الجبهة الوطنية مصطلح Euromondialisation[4]لتسليط الضوء على ميل الاتحاد الأوروبي لخدمة مصالح العولمة التي تؤدي الى تراجع الاقتصاد الفرنسي في رأيه .وهو يرفض العولمة من منطلق الدفاع عن الفرنكوفونية المهددة بالزوال , لذلك غيرت مارين لوبان موقفها من الدولة بعد أن كانت مع تدخلية أقل للدولة أصبحت تطالب بإعادة التركيز على الدولة القومية . من هنا عودة التركيز على السيادة الوطنية من حدود وعملة و استراتيجية لا تتبع لأي مؤسسة فوق وطنية ,وعلى خطى والدها التي بدأها منذ الثمانينيات تنادي مارين لوبان بدولة استراتيجية خالية من قيود الاتحاد الأوروبي , وتأميم

[1] Delphine Espagno, Stéphane François, « Le Front national et les services publics comme enjeu politique », in Sylvain Crépon, Alexandre Dézé, Nonna Mayer, "Le Front national : un parti en transition ? ", Paris, Presses de Sciences Po, 2015 .

[2] ibid.

[3] Jean-Yves Camus et Nicolas Lebourg " les extremes droits en Europe " ed de seuil . paris 2015.p 202.

[4] https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01540256/file/fontana_a_these.pdf

القطاعات الكبرى كشركة الطيران الفرنسية ايرفرانس وشركات النقل الكبرى أو على الأقل زيادة راس مال الدولة فيها . "

هذه الاستراتيجية , بالإضافة الى تغيير اسم الحزب من" الجبهة الوطنية "الى" التجمع الوطني" وإبعاد بعض القادة المتطرفين ثم ابعاد الأب مؤسس الحزب نفسه , أدت الى نجاح الحزب في الاندماج في المشهد الحزبي الفرنسي . لكن على رغم القطيعة مع مواضيع عديدة لا سيما تلك المتعلقة بالليبرالية الاقتصادية و قضايا النسوية و اليهود , لا يزال الحزب يحافظ على مبادئ جوهرية تعيق محاولته الابتعاد عن التطرف , فعلى الرغم من رفض مارين لوبان الدائم لتصنيف حزبها بالمتطرف بقولها " انه حزب غير متطرف , فقط لا يمين ولا يسار " فان الايديولوجية الأصولية لا تزال واضحة في الحزب[1] . كما أن والدها جان

ماري لوبان قال في مقابلة صحافية بأن ابنته تسير على خطاه ولكنها اسرع منه.[2]كذلك فإن استراتيجية مارين لوبان بنزع الشيطنة عن صورة حزبها لم تكن في الواقع جديدة كل الجدة ولم تبدأ معها بل بدأها الحزب منذ تأسيسه في عام 1972بهدف تشكيل واجهة سياسية قانونية وشرعية تتيح له المشاركة في الانتخابات التشريعية في العام 1973[3] .

لقد نجحت مارين لوبان في فرض بعض مطالبها على الأجندة السياسية الفرنسية، ما أعطاها ثقلاً سياسياً، لكن هذا النجاح قد يسبب خسارتها أيضاً، لأنه ينشئ تعدّدية في العرض السياسي المتطرّف في السوق الانتخابية في البلاد، ويدفع الناخبين الى البقاء في دائرة الأحزاب التقليدية. كما أن عمل الجبهة على "تهذيب" أيديولوجيتها لربح مزيدٍ من الناخبين قد يجعلها تخسر جزءاً من ناخبيها "التاريخيين"، إذ من الواضح أن هناك هوة بين خطاب الجبهة الحالي وتموضع ناخبيها حيال بعض القضايا التعبوية، هوة لا يمكن لتوظيف وتضخيم الفزاعة الإسلامية وحدها ردمها[4].

---

1 http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/12/151214_marine_lepen_profile

2 https://www.france24.com/ar/20120425--فرنسا-مارين-لوبان-يمين-متطرف-انتخابات-رئاسية-جون-ماري-مسلمون-يهود-هجرة-يسار-عولمة-لحم-حلال

3 https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01540256/file/fontana_a_these.pdf

4 https://jean-jaures.org/sites/default/files/nouveau_fn_0.pdf .p 129.

الفصل الثاني : علاقة العولمة بصعود حزب التجمع الوطني .

حزب التجمع الوطني , هو حركة شعبوية تغذيها أزمات البلاد المتعددة . وجوهر الحركات الشعبوية هو قدرتها على جذب اعداد كبيرة من الساخطين جراء أزمة ما , مهما كانت ميلوهم الخاصة , فليس هناك سبب واحد للتصويت للحزب , بل عشرات الأسباب , لكنها كلها على علاقة بالعولمة وان كانت الأخيرة مع ماتفرضه من تحديات في وقتنا الراهن غير مذنبة بحد ذاتها بل أن المسؤولية في تراجع او تقدم بلد ما ترجع أولا الى أداء حكومته وشعبه .

وان كانت الأحزاب الشعبوية ليس لديها ايديلوجية واحدة واضحة فإن بحثنا هذا يبين ان حزب التجمع الوطني لديه بالفعل ايديولوجية وهي" الاصلوية" فهو حزب قومي يكره وجود الأجانب في البلاد. وبما أن العولمة عمليا تسهل حركات المهاجرين في كل انحاء العالم لا سيما نحو الدول الاقتصادية فإن فرنسا كان لديها وما يزال نصيب كبير من أعداد المهاجرين . وعلى الرغم مما أعلنته الأمم المتحدة في عام 2019 عن حاجة الدول الأوروبية الى المهاجرين كي لا يصبح النمو الديمغرافي عكسي لديها, فإن حزب التجمع الوطني يصر على نشر خطاباته التي تقول بأن المهاجرين سبب الكثير من المشاكل في البلاد . يبدو ان الحزب انطلق من هذه النقطة ليناهض العولمة وهو كحزب قومي يدافع عن الحمائية الاقتصادية والثقافية في وجه أي شكل من أشكال الانفتاح .

لقد أصبحت العولمة قضية مركزية في برامج الحملات الانتخابية الرئاسية في فرنسا , وليس ذلك في ظل المنافسة بين الأحزاب التي تتطلب طرح مواضيع مميزة ,بل لان العولمة تفرض تحديات كبرى , تفرز تناقضات داخل المجتمعات , وهذا المجتمع الفرنسي على الرغم من عدالته النسبية , تخرج منه مظاهرات " السترات الصفر" تطالب بإصلاحات اجتماعية عديدة ,ويضربه الإرهاب , ويتخلله مهاجرون من كل الأديان والألوان .

على ضوء هذه المقدمة سوف ينكب هذا الفصل المنقسم الى مبحثين الاجابة على الأسئلة التالية:إذا كانت مناهضة العولمة تقبع في صلب البرنامج الرئيسي للجبهة الوطنية فهل تلقى خطاباتها صدىً لدى الجمهور الفرنسي ؟ وما هو بالفعل واقع فرنسا من العولمة ؟ هل يتطابق خطاب حزب التجمع الوطني مع الواقع الفرنسي ؟

المبحث الأول : تأثير العولمة على فرنسا يشرعن خطاب مارين لوبان؟

بحسب العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي , ينظر حوالي نصف الفرنسيين الى العولمة كأحد الأسباب الرئيسية لصعوبات البلاد. حتى عندما كانت فرنسا رابحة من العولمة منذ 1993 الى تقريبا عام 2006 , فالفرنسيون البرجوازيون لا يريدون عولمة تخرب النسيج الثقافي المميز لهم , اما أولئك الذي ينتمون الى الطبقة الوسطى او ادنى , يخافون على مستقبلهم من تطور التكنولوجيا و تغيرات العمل فتكون ردة فعلهم سلبية تجاه العولمة . هكذا فإن لازمات المتلاحقة منذ 2008 حتى 2017 زادت من مشاعر الاستياء لا سيما لدى الفئات الضعيفة وبالتالي كان من الطبيعي ان يلقى خطاب مارين لوبان اذانا صاغية لديهم ولكن بالمقابل الم تجلب العولمة فرصاً للفرنسيين انفسهم ؟

من هنا سنتطرق في الفقرة الأولى الى مكانة فرنسا في العولمة ثم في الفقرة الثانية نعرض لخطاب حزب التجع الوطني , هل تغير مع تغيرات العولمة ؟ أي هل هو خطاب براغماتي ؟ ام ايديولوجي ؟ وكيف جعلته مارين لوبان اكثر ملائمة للجو الحزبي والسياسي الفرنسي .

الفقرة الأولى : فرنسا في قلب العولمة

ليس من المستغرب ان تبقى العولمة من أبرز موضوعات الحملات الانتخابية في فرنسا ,فهناك من المراقبين من يزعم بأن التغيرات المعاصرة الناتجة عن العولمة في جوانبها الاقتصادية والثقافية أدت الى تراجع موقع فرنسا على المستوى الدولي مقارنة بدول أخرى كالهند والبرازيل, من الدول الناشئة, اللتان تتنافسا على المرتبة الخامسة التي كانت تحتلها فرنسا من العام 2004 إلى العام 2014.وبالتالي فإن العولمة هي المسؤولة عن تراجع مكانة فرنسا, بحسب أصحاب هذا الرأي.

في المقابل ترى وجهة نظر أخرى أنه من الخطأ تحميل مسؤولية هذا التراجع الى الأزمة المالية العالمية أو التجارة غير العادلة أو الهيمنة الأميركية أو الخطر الصيني ... الخ وغيرها مما تحمله العولمة . هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى الى أسباب داخلية مثل ضعف السياسات الاقتصادية و تباطؤ القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الدولية .

ومهما تكن الأسباب ما يهمنا هو المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل في المجتمع الفرنسي , ما هو واقعها وهل تؤثر سلباً أم ايجاباً ؟

أولا:التغيرات الاقتصادية في أسبابها الخارجية والداخلية.

1- الأسباب الخارجية

منذ سبعينيات القرن الماضي شهد الاقتصاد الفرنسي أزمات اقتصادية متنوعة أشدها تأثيراً كان أزمة النفط في عام 1973 والأزمة المالية فيعام 2008 . وعلى رغم أن فرنسا تحتل المرتبة الثالثة في الاقتصاد الأوروبي بعد بريطانيا وألمانيا، أصيب الاقتصاد الفرنسي بالكساد طوال حوالى عقد مع اندلاع أزمة الديون في أوروبا، ونسبة النمو الاقتصادي لا تزيد عن 1.8 في المئة سنوياً[1]

رغم ان النمو الاقتصادي بقي بطيئاً في فرنسا إذ بلغ 0,5 % في النصف الثاني من العام 2016 حيث سجل أبطأ معدل نمو بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ,و استمر العجز في الموازنة الفرنسية فوصل الى5.73 مليار يورو بما يمثل 3.4% من الناتج المحلى الإجمالي الفرنسي في عام 2017 طبقا للمعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية ، في حين وصل الدين العام إلى 2150 مليار يورو، ما يمثل 97% من الناتج المحلى الإجمالي[2]. الا أن نمواً طفيفاً حصل بفضل زيادة خفيفة على الطلب في الداخل والخارج وبفضل التحسن في الميزان التجاري حيث ازداد التصدير في ما يخص معدات النقل والمنتجات الصناعية الأخرى بنسبة 3,1% بعد أن كان 0,7% في آخر فصل من العام 2015. [3]

في الواقع , تحسن الاقتصاد الفرنسي خلال السنوات الأخيرة , ويرجع ذلك الى ثورة التحديث التي حصلت من أجل مواكبة الصناعات العصرية , فانتشرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ,مما أدى الى تغيرات عميقة في الاقتصاد والمجتمع الفرنسي , [4] ولكن هذه المتغيرات التي حصلت أدت في نفس الوقت الى مشاكل لا سيما في التكيف معها .في المقابل فإن المشاكل التي تعاني منها فرنسا لا ترجع الى أسباب خارجية فقط بل كل مشكلة لها أسبابها الخارجية المتعلقة بمقتضيات العولمة والتطورات التكنولوجية وأسبابها الداخلية المتعلقة بإدارة المؤسسات والملفات الاقتصادية والاجتماعية .

---

[1] https://www.almodon.com/economy/2018/12/9/السترات-الصفر-خمسة-أسباب-اقتصادية

[2] http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2016/10/06/20002-20161006ARTFIG00002-la-france-redevient-la-cinquieme-economie-mondiale-grace-au-brexit.php

[3] https://www.lepoint.fr/economie/legere-amelioration-de-la-croissance-economique-avec-l-arrivee-de-macron-28-07-2017-2146491_28.php#section-commentaires

[4] Laurent Bouvet “L’insecurite culturelle” Fayard,Paris 2015,p.35.

أ- التكنولوجيا المعاصرة

أحد سمات العولمة المعاصرة تقسيم الاقتصاد على المستوى الدولي ما يمكن تسميته " الاقتصاد التعاوني " .تعتمد هذه الظاهرة على القروض والمنح والتبادل , وهي مستقلة عن الجهات المؤسساتية التقليدية , مثال على ذلك شركات Uber التي تحل محل التاكسي التقليدي و blablacar التي تهدد شركة SNCF . بالإضافة الى الشركات التي تعمل في مجال القانون ك Testamento و Justice.com التي تهدد وظائف كتاب العدل والمحاماة . كذلك شركة Airbnb تنافس بقوة Accor و farm في مجال العقارات [1]. ولكن غالباً ما تتهم هذه الشركات بتدمير الوظائف أكثر مما تخلقها. فوفقاً للمدير العلمي لمجموعة Keyrus سيتم تدمير 3,5 مليون وظيفة في فرنسا بحلول العام 2025 بسبب رقمنة الاقتصاد[2] .لقد أصبحت هذه الشركات جزءا من الاقتصاد وأحدثت ثورة في النمو داخل قطاعات عديدة مثل العقارات , السياحة , النقل ...الخ

ب -البطالة

معدلات البطالة في فرنسا تتراوح بين 9 في المئة و11 في المئة منذ 2009، بعد أن ألمت أزمة الدين العام بأوروبا، على وقع الأزمة المالية في 2008. وعلى رغم انخفاض معدل البطالة إلى 9.1 في المئة بعد أن كان 10.1 في المئة، حين بلغ الرئيس إيمانويل ماكرون السلطة، لا يزال المعدل هذا يفوق مرتين نظيره في ألمانيا. ووعد ماكرون بخفض البطالة إلى 7 في المئة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2022.

ج-الميزان التجاري

في فرنسا كان عجز الميزان التجاري في عام 2001 حوالي 8مليار يورو وارتفع الى 26 مليار في عام 2004 ثم الى 9 ,69 مليار يورو في عام 2011 . كانت الأسباب في ذلك الوقت ترجع الى التخصص الدولي في العمل وتصاعد اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات فكانت فرنسا متخصصة في السيارات و الصيدلة والأسلحة و المعدات الزراعية ولكنها غير متخصصة جيدا بما هو جديد في التجارة الدولية كالإلكترونيات والتكنولوجيات المعقدة , مما أدى الى انخفاض قيمة الصادرات في عام 2007 الى اقل من 16% مما كانت عليه في وقت تشكيل الاتحاد النقدي الأوروبي . لقد بدأ يتحسن منذ عام 2015 ولكن في عام 2018 اتسع العجز مرة أخرى ليصل إلى 59.9 مليار يورو مقارنة بـ 57.8 مليار في العام 2017 وذلك وفقًا للأرقام الصادرة من ادارة الجمارك الفرنسية[3] .

---

[1] http://www.lefigaro.fr/secteur/high-tech/2015/11/10/32001-20151110ARTFIG00015-l-uberisation-de-l-economie-va-detruire-des-millions-d-emplois.php

[2] Ibid

[3] ibid

د-معدل العمالة

في المتوسط ، يبلغ معدل العمالة في فرنسا ما يقرب من 65 ٪ . لكن هذا لا يعني أي شيء في حد ذاته. ما يهم هو مقارنته بما يحدث في الخارج وما إذا كانت الدول الأخرى تعمل بشكل أفضل أو أسوأ ولماذا.

ففي حين أن معدلات التوظيف مستقرة نسبياً ، فإن الفئة العمرية 55-64 قد ازدادت بشكل كبير لا سيما نتيجة للتدابير المتخذة لزيادة سن التقاعد: متوسط سن التقاعد انتقل من 61 سنة في عام 2006 إلى 62.4 سنة في عام 2015. في عشر سنوات ، ارتفع معدل توظيف كبار السن بمقدار 10 نقاط (إلى 48.8 ٪) ، ونتيجة لذلك ، فإن معدل التوظيف لكبار السن ينمو ، و إذا كان ما يقرب من 50٪ من كبار السن في العمل ، فإنه يترك النصف الآخر بدون توظيف مع كل العواقب المالية التي تنطوي علي ذلك. لقد ارتفع معدل العمالة منذ عام 2011 في فرنسا , في عام 2014 ، كان 64.3 ٪ ، وهو مستوى أقل بقليل من متوسط الاتحاد الأوروبي (64.9 ٪) ، وأبعد بكثير عن ألمانيا أو هولندا أو المملكة المتحدة أو الدنمارك ، حيث يتجاوز 70 ٪ [1].

2-الأسباب الداخلية

أ-الانفاق على الأبحاث

إن الانفاق على الأبحاثوالتجارب العلمية غير ثابت في فرنسا فأحيانا يتباطأ كما حصل عام 2013 بنسبة 0,8% بينما كانت وتيرة النمو 1,6% [2] خلال الفترة 2011-2013. وفي عام 2014 بلغت حصة الإنفاق على البحث والتطوير 2.3٪[3] من الناتج المحلي الإجمالي 2014. وهذا أفضل من مثيله في أوروبا ككل(1.9٪ في عام 2013) ، ولكنه أقل جودة مما كانعليه في ألمانيا (2.9٪). قبل كل شيء ، لا يزال بعيدًا عن هدف 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي حدده الاتحاد الأوروبي للعام 2020 . والجدير بالذكر ان نسبة الانفاق على الأبحاث كانت 28% من الناتج القومي في العام 1996 و تراجعت الى 13% في العام 2003.[4]

---

[1] Ibid

[2] https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/la-recherche-scientifique-publique-a-aussi-besoin-detre-reformee-132268

[3] Ibid

[4] Ibid

منذ العام 2015 برزت فرنسا كدولة للابتكار. ووفقاً ل لBusiness France أصبحت فرنسا أكثر جاذبية للمستثمرين من حيث الابتكار والقدرة التنافسية من حيث التكلفة. لكن البلاد تعاني من ضريبة مرتفعة للغاية[1].

ب-الأجور المرتفعة

إن ارتفاع الأجور للغاية بالنسبة لمتوسط مستوى إنتاجية الناس دفع المراقبين للقول أن فرنسا تقدم الجودة الإسبانية بالأسعار الألمانية. ليس هذا فقط بل أن صلابة قانون العمل تمنع تنظيم العمل بشكل أفضل لتكييف الإنتاج مع التغييرات .كما وتدفع الشركات الفرنسية مساهمات تأمين اجتماعي مرتفعة للغاية[2] .

ج-**تراجع نسبة التجارة الخارجية**باستمرار, فالمعاملات التجارية يتم جزء كبير منها داخل فرنسا والاتحاد الأوروبي , كما وأن الواردات في تزايد خصوصا الطلب على المنتجات الالكترونية الجديدة . أما الصادرات فهي مستقرة وتقليدية تتمثل في المنتجات الفخمة من اللباس والعطور وأدوات التجميل كذلك التصدير في قطاع الطيران والأسلحة والصيدلة [3] .

د-**اتساع الهوة بين الأثرياء والفقراء ,** فـ20 في المئة من الفرنسيين ممن هم في أعلى الهرم يجنون حوالى خمسة أضعاف ما يجنيه 20 في المئة ممن هم في أدنى الهرم أو قاعه. وحصة 1 في المئة من أغنى الفرنسيين تفوق 20 في المئة من الثروة الاقتصادية. ويتقاضى نصف العمال الفرنسيين أقل من 1700 يورو (حوالى 1930 دولاراً)، وهو متوسط الدخل إثر اقتطاع الضرائب.

ه-**نظام الحماية الاجتماعية,**في حزيران 2017 بلغ العجز في الميزانية الفرنسية 62 مليار يورو , وانتشر الشعور بعدم الاستقرار وعدم المساواة مما وضع نظام الحماية الاجتماعية موضع تساؤل . ولكن ليس فقط العاطلين عن العمل من يعانون من التراجع في حمايتهم بل العاملين أيضا المهددين بالبطالة بسبب أزمة ترحيل الصناعات و اقفال المصانع والشركات في البلاد من أجل متطلبات المنافسة في التجارة العالمية التي تتطلب نقل الإنتاج نحو البلدان المنخفضة التكلفة ,مثل الصين و الهند والأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي, وهذا يؤدي بدوره الى خسارة الكثير من الوظائف والصناعات المحلية . مثال[4] على ذلك إغلاق مصنع "ويربول" في " آميان" بسبب نقله الى بولندا في حزيران 2018 .

و-أزمة القدرة الشرائية

---

[1] https://www.lepoint.fr/economie/legere-amelioration-de-la-croissance-economique-avec-l-arrivee-de-macron-28-07-2017-2146491_28.php#section-commentaires

[2] https://www.lesechos.fr/2017/01/les-quatre-faiblesses-eternelles-de-la-france-159685

[3] Ibid

[4].lemonde.fr%2Frevision-du-bac%2Fannales-bac%2Fhistoire-terminale%2Fla-france-dans-le-monde-entre-rayonnement-mondial-et-integration-europeenne

بحسب دراسة نشرها في العام 2015 معهد "اينسي" زادت القوة الشرائية للشعب الفرنسي INSEE 1,6% ولكن الفرنسيين لم يشعروا بهذا التحسن , فالفوارق بين الفئات الاجتماعية أوضحت أن فئات معينة فقط من السكان يستفيدون من العولمة . كما ان مداخيل الفرنسيين تذهب الى نفقات مثل الايجار والتدفئة والهاتف , التي تكلفهم ضعفي ما كان عليه الحال قبل خمسين عاماً . فبحسب دراسة لمعهد ايبسوس في أذار 2017 , فإن 81% من الفرنسيين لديهم شعور بأن قدرتهم الشرائية انخفضت خلال العقود الأخيرة.[1]

كما أن أزمة السترات الصفر مردها إلى تراجع القدرة الشرائية ,على ما ذكرت صحيفة نيويرك تايمز الأميركية ,خاصة لمن هم في أدنى السلم الاجتماعي وزيادتها 20 في المئة للأكثر ثراء مع تغير طبيعة الضرائب والرسوم. فالضرائب التي فرضها الرئيس ماكرون ليست تصاعدية ولا تساهم في إعادة توزيع الثروات[2].

3-التغيرات الاجتماعية

النموذج الاجتماعي الفرنسي في أزمة؟

منذ سبعينيات القرن الماضي يتحدثون في فرنسا عن "أزمة دولة الرفاهية" . ان النموذج الاجتماعي الفرنسي الذي وضع في نهاية الحرب العالمية الثانية بات يُنظر اليه على انه غير قادر على تأمين الحاجيات المعاصرة خصوصاً في ظل الزيادة المستمرة في أعداد المسنين و العاطلين عن العمل وتباطؤ النمو وصعوبات التمويل للحماية الاجتماعية[3] .

إن أحد العوامل المهمة في تراجع النموذج الاجتماعي الفرنسي هو انقسام فرنسا بين العاصمة والأطراف , فآثار العولمة السلبية تظهر في الأطراف وبشكل خاص في المناطق الريفية , واحد من الأسباب المهمة الكامنة وراء تهميش الأطراف بالنسبة للعاصمة هو نظام المركزية الإدارية والسياسية والثقافية المعتمد في

---

[1] Ibid
[1]Ibid
[2] Ibid
[3] http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/finances-publiques/protection-sociale/definition/qu-est-ce-que-etat-providence.html

فرنسا منذ الحكم الملكي [1] . فباريس هي مركز شبكات الاتصالات مثل الطرق السريعة والمطارات عدا كونها مركز الجامعات والمؤسسات البحثية الكبرى والمتاحف والمراكز السياحية .ان ظاهرة الميتروبوليت , التي امتدت نحو المدن الكبرى , أفرغت المناطق الريفية من طاقاتها اذ أن باريس تستحوذ على الوظائف عالية المهارة وتجمع النخب من كل أنحاء فرنسا [2].

في عام 1947 أصدر جان فرانسوا غرافييه كتاباً بعنوان " باريس والصحراء الفرنسية " مركزاً على ضرورة التخطيط المكاني للدولة , أثار هذا الكتاب اهتمام الجنرال ديغول وأصبحت اللامركزية مشروعاً سياسياً منذ عام 1981 وذلك بعد انتخاب فرانسوا ميتران و في عام 1992 سمح قانون الإدارة الإقليمية للجمهورية بأن تكون فرنسا أكثر لامركزيةً ومنذ عام 2003 فان المادة الأولى من الدستور الفرنسي أُكملت بجملة تحدد اللامركزية : فرنسا جمهورية لا تتجزأ ، علمانية ، ديمقراطية واجتماعية. إنها تضمن المساواة أمام القانون لجميع المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدين وهي تحترم جميع المعتقدات. تنظيمها لامركزي[3] .

ومع ذلك فإن هذه الإجراءات السياسية ليست كافية , فآثار المركزية لا تزال واقعة , فهناك ما يقرب من 15000 محلة ريفية او معزولة محكومة بتراجع مركزها بالنسبة للمدن الكبرى . في تلك المناطق تقفل الشركات والمصانع مما يؤدي الى خسارة الوظائف وهذا ما يؤدي بدوره الى نزوح الناشطين الى المناطق الحضرية[4] .

ان خلو المناطق الريفية من الخدمات العامة الكبرى ومن الحركة التجارية والصناعية يشعر سكانها بالغبن وبالتخلي عنهم وأن الدولة غير قادرة على تحسين وضعهم في عصر العولمة , وهذا ما يتم التعبير عنه أثناء الانتخابات اذ ان أصواتهم للأحزاب المتطرفة تتزايد باستمرار . وهكذا برزت في الانتخابات الرئاسية للعام 2017 الفجوة بين المدن الكبرى وضواحيها , فالأرياف والضواحي, حيث معدل البطالة مرتفع و شباب بدون شهادات جامعية وعائلات فقيرة غير مستقرة , صوتوا بشكل كبير لمارين لوبان بينما لم يصوت لها الا القليل جدا من سكان المدن الكبرى .

---

[1] Jacques Scheibling et al., Ministère des affaires étrangères et européennes, France, Paris, La documentation française, 2008, p.19.

[2] ibid

[3] http://www.lemonde.fr/idees/article/2008/07/15/paris-et-le-desert-francais-par-jean-louis-andreani_1073531_3232.html

[4] http://www.courrierdesmaires.fr/69092/la-ou-les-inegalites-sont-fortes-le-front-national-est-fort/

تغير مهم آخر في المجتمع الفرنسي بسبب موضوع الهجرة ؟

حوالي خمسة ملايين مهاجر يعيشون في فرنسا الكبرى أي 8% من السكان في عام 2008 [1]. ومع توافد ما يقرب من 200 الى 250 الف مهاجر كل سنة[2] يكون عدد المهاجرين قد أصبح أكثر من ستة ملايين في عام 2019.

لقد أمست مسألة الهجرة حساسة بالنسبة للفرنسيين خصوصا بعد الهجمات الإرهابية في عام 2015 , حيث أثارت منذ ذلك العام نقاشات حول أزمة "التماسك الوطني" و "أزمة الروابط الاجتماعية " وأزمة " انعدام الأمن الثقافي" التي تحدث عنها لوران بوفيه[3] والتي تقول بأن هناك في فرنسا خوف ليس فقط من تراجع المنافسة الاقتصادية للبلد وانما من العيش في مجتمع .وعلى الرغم من أن تكوين المهاجرين متنوع للغاية , الا ان النقاش احتدم بشكل أساسي حول المسلمين ومدى قدرتهم على التكيف في المجتمع الفرنسي العلماني.

وفي هذا السياق اشارت أبحاث ايبسوس لعام 2013 الى أن 74% من الفرنسيين يعتبرون أن الإسلام دين غير متسامح ويتعارض مع مبدأ العلمانية.[4] وفي ظل تزايد توافد اللاجئين الأجانب لا سيما من منطقة الشرق الأوسط على أثر ظاهرة "الربيع العربي" وما حدث بعدها من هجمات إرهابية زعزعت الأمن والاستقرار في البلاد , ارتفعت ظاهرة كراهية الأجانب فاستغلتها بعض الأحزاب السياسية وتحديداً اليمينية المتطرفة المتمثلة بحزب التجمع الوطني , للترويج لسياسات قومية كالدفاع عن الهوية الفرنسية التي برزت في السباق الى رئاسة الجمهورية للعام 2017 , بين مارين لوبان التي أصرت في خطابات متكررة بأن فرنسا" تفقد هويتها " وبين ايمانويل ماكرون الذي قال بأنه" لا يوجد هوية فرنسية , بل هناك ثقافة في فرنسا وهي متنوعة ". **فما هو تصور الفرنسيين تجاه هويتهم الوطنية؟**

في مسألة " انعدام الأمن الثقافي " هناك من يعتقد بأن الهجرة سبب أساسي لهذه القضية. والعولمة فتحت طرقات عديدة وسهلة أمام المهاجرين ,الذين اختار الكثير منهم أوروبا الغربية وجهةً لهم .ففي فرنسا تبلغ نسبة المهاجرين ,بحسب إحصاءات المعهد الفرنسي الوطني لعام 2013 , حوالي 8,6% من إجمالي السكان .

---

[1] Jacques Scheibling et al. Ministère des affaires étrangères et européennes, France, Paris, La documentation française, 2008

[2] http://www.francesoir.fr/politique-france/les-vrais-chiffres-de-limmigration-en-france

[3] Laurent Bouvet, L'insécurité culturelle, Paris, Fayard, 2015, p.23.

[4] Ibid ,p.26.

بحسب أرقام معهد الاستطلاع يوغوف التابع لصحيفة هاندسبلات الألمانية ,فإنه خلال العام 2017 هناك ما يقرب من 70% من الفرنسيين ممن يعتقدون بأن هويتهم مهددة[1], وتحديداً من مواضيع الهجرة والإسلام والعولمة والإرهاب . يشرح المعهد هذا التشاؤم من خلال الصدمة التي أثرت على أوروبا الغربية منذ العام 2015, حيث بات القلق على الثقافة والهوية الفرنسية منتشر لدى كثير من الفرنسيين. كما وقد عبر الناقد لوران بوفيه عن ظاهرة القلق هذه باعتبارها " انعدام الأمن الثقافي "[2]. يقول بوفيه بأن انعدام الأمن الثقافي هو تعبير عن القلق والخوف من الاضطرابات في النظام العالمي القائم والتغيرات الحاصلة في المجتمعات وهذا ما يشعر به المواطنون حتى في منازلهم, وأن الهجرة هي سبب أساسي لانعدام الأمن الثقافي فالعولمة فتحت طرقات عديدة وسهلة أمام المهاجرين ,الذين اختار الكثير منهم أوروبا الغربية وجهةً لهم .

ولكن في الواقع , إن استطلاعاً أجراه معهدIFOPأظهر بأن رأي الفرنسيين تجاه مسألة الهجرة , وما اذا كانت تؤثر سلباً على أمنهم الاقتصادي والثقافي, غير متجانس ابداً. فالنظرة الإيجابية للهجرة في فرنسا تصل الى 47% وحتى 52% بين كبار المديرين التنفيذيين وأصحاب المهن الليبرالية الذين يتواجد كثير منهم في المدن الكبرى , بينما تنخفض تلك النظرة الإيجابية لتصل الى 22% بين العمال والموظفين . من هنا لا نستطيع أن نحكم بأن الفرنسيين بشكل عام لديهم نظرة إيجابية او سلبية تجاه تداعيات العولمة بل هناك في المجتمع الفرنسي ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي ,وخاصة بين الفئات الاجتماعية العالية وتلك الضعيفة التي تتواجد في غالبيتها في ضواحي المدن.

الفقرة الثانية : خطاب مارين لوبان السياسي

يمكن تعريف الخطاب السياسي بأنه شكل من أشكال العمل السياسي الذي يتجسد بدوره من خلال العمل الحزبي , وهذا الأخير يهدف قبل أي شيء الى الوصول الى السلطة أو الحفاظ عليها. [3]

في الأنظمة الديمقراطية تلتزم الجهات السياسية الفاعلة بالعمل السياسي من أجل الصالح العام, مهما كانت دوافعها الخفية , فمن الصعب الانضمام الى السلطة الا بموافقة الجمهور. لذلك يلجأ قادة الأحزاب إلى الكلام

[1] http://www.liberation.fr/politiques/2017/03/14/macron-et-l-offense-a-la-culture-francaise-l-argument-qui-federe-lr-et-le-fn_1553907

[2] Laurent Bouvet, L’insécurité culturelle, 0p.cit, p.9-10

[3] Dominique MAINGUENEAU’’ Discours et analyse du discours.’’Introduction Paris, Armand Colin 2014,p.19

الذي يتم تصميمه بهدف التأثير على الجمهور لكسب أصواته[1]. هذا ما فعلته مارين لوبان التي عملت على تطبيع خطاب حزبهابهدف جذب أكبر عدد من الناخبين ،ولكن من دون أن تتخلى عن المبادئ الأساسية للحزب . فالفكرة التي تقدمها للجمهور ما زالت " فرنسا القومية التي يجب أن تهتم بقضاياها الداخلية قبل الانفتاح على الخارج ". وهذا المنظور , بحسب رأيها , يأتي في وجه التهديدات الأمنية التي تطرحها العولمة والتي تعد أصل جميع الشرور في البلاد[2].

إن مفهوم القومية بالنسبة لمارين لوبان لا يركز على الجانب الجغرافي بل الاجتماعي والديمغرافي والتاريخي , فهي تقول أن " فرنسا هي اولاً وقبل أي شيء ,الشعب الفرنسي شعبنا " .وغالباً ما تعيد استحضار أمجاد فيكتور هوغو وجان دارك وكلود شتراوس والجنرال ديغول الذين هم "أحفاد أمة عمرها ألف عام " .كما تشدد مارين لوبان على قومية فرنسا من الناحية الثقافية , "فالثقافة هي المفتاح الذي يوحد ملايين الناس حول حب فرنسا , أمتنا الجميلة ". لقد ذكرت لوبان في إحدى خطاباتها في عام 2017 أنه وعلى" عكس السيد ماكرون , بالنسبة لي فرنسا ليست وجهة تسويقية , بل هي تراكم لقرون شكلت تاريخ وثقافة ولغة وفنون ".اذاً هذه القومية ترسم هوية فرنسا الموجودة لدى الشعب الفرنسي الأصلي الذي يستحق "التفضيل الوطني " وهو أي " الأفضلية الوطنية " مفتاح برنامج حزب الجبهة الوطنية منذ تأسيسه . لكنه في مواجهة الانتقادات التي تعرض لها قامت مارين لوبان بتغييره الى مصطلح "الأولوية الوطنية" كونه ،في رأيها ،اقل وطأة على سمع الجماهير ،ولكنه في النهاية يحمل الهدف نفسه [3] لا سيما فيما يتعلق بتوظيف الأجانب , وحصولهم على السكن و الرعاية الطبية وغيرها.

هذا التصور لقومية فرنسية تحمل هوية تاريخية وثقافية واجتماعية وحتى اقتصادية قد يكون أمراً طبيعياً ولكنه يصبح خطراً عندما يرفض وجود هويات أخرى في البلد ويعتبرها تهديدا أمنياً بكل أبعاده . فكيف تقدم مارين لوبان, التي تبعتد عن إرث والدها بهدف الوصول الى السلطة ,خطابهاالمعادي للعولمة وابعادها, للجمهور الذي ما يزال يصوت لحزبها احتجاجا وليس قناعة على الرغم من ترسخ الحزب في المشهد السياسي الفرنسي منذ عقود؟

---

[1] Patrick CHARAUDEAU,'' Le discours politique : Les masques du pouvoir'', Limoges, Éditions LambertLucas,paris, 2014, p.12

[2] Valerie IGOUNET, ''Le Front national, de 1972 à nos jours, le parti, les hommes, les idées,'' Éditions du Seuil, Paris , 2014,p.28.

[3] pour aller plus loin sur " la preference Nationale " voir https://www.ina.fr/video/2007258001008

أولا : موضوع الهجرة

منذ عام 1978 , وفرت الهجرة خطاباً فعالاً للجبهة الوطنية , إذ عرف جان ماري لوبان كيفية تحويله الى موضوع نقاش عام بعد أن كان مجهولاً الى حد كبير. وفي حين كان يركز على المهاجرين اليهود ولا يخفي معاداته للسامية , فضلت ابنته الكلام عن هجرة جماعية ومكثفة غير مسيطر عليها,"بدوية "وتفرز مشاكل اجتماعية واقتصادية . فمارين لوبان لا تريد "هجرة اقتصادية يستفيد منها أصحاب الشركات الكبرى لتخفيض أجور العمال " فالبطالة ناتجة عن الهجرة الاقتصادية[1]. ترى لوبان أن " تداعيات الهجرة قد تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية بين المجتمعات داخل فرنسا، ما جعلها تتحدث مرارًا عن ضرورة وجود لغة وثقافة موحدة كأمر بالغ الأهمية للكرامة الإنسانية داخل مجتمع وطني موحد – على حد وصفها " .ولكن تصريحاتها السابقة عن المسلمين أوقعتها في مأزق (لا سيما تشبيهها المصلين في شوارع فرنسا بالاحتلال النازي)، ما دفعها لتغيير خطاباتها لاحقًا لتخلو من كلمات مثل إسلام أو إسلامي بحسب منتقديها. وبدلا من ذلك، تحدثت عن مجموعة من الأشخاص تختلف معتقداتهم وقيمهم وممارساتهم عن الشعب الفرنسي وعدم وجود ما يستدعي بقائهم داخل فرنسا[2].

وفي حين أراد حزب التجمع الوطني احتكار الخطاب حول موضوع الهجرة , الا انه على مدار الثلاثين عاماً الماضية , ادعى معظم الرؤساء من جاك شيراك الى نيكولا ساركوزي الى هولاند وأخيرا الى ماكرون عن رغبتهم بالتحدث " بدون تابويات " عن الهجرة بهدف التأثير الانتخابي على الحزب .ولكن بحسب جيروم فوركيه "كل هذا لم يمنع" الجبهة الوطنية "من الوجود والاستقرار بشكل دائم في الحياة السياسية"[3]. بمعنى آخر ، الديماغوجية التي استخدمها الرؤساء لاحتواء حزب التجمع الوطني لم تُبعد الأخير أبدا .

فقد قالت مارين لوبان "انها ربحت المعركة الثقافية لأن ايمانويل ماكرون مضطر لتوضيح أنه يتفهم معاناة الفرنسيين في هذا الموضوع " وأضافت أن " الغزو الثقافي يسبق دائما الاستلاء على السلطة السياسية كما روجت لنظرية الاستبدال الكبير ,هذا الاستبدال المفترض للسكان الفرنسيين من قبل مهاجرين غير أوروبيين .لقد تم وضع هذه الأفكار على شكل نظريات في فرنسا من قبل رينو كامو , وشاعت مؤخرا من قبل

---

[1] S. CRÉPON, A. DÉZÉ, N. MAYER, ''Les faux-semblants du Front national : Sociologie d'un parti politique '' Presses de la fondation nationale des sciences politiques,paris ,2015,p125.

[2] https://www.ida2at.com/know-the-most-prominent-political-specs-of-marine-le-pen-speech/

[3] ibid

أشخاص مثلأريك زمور أو الان فينكيلكروت وميشال هولبيك وغيرهم, وهذا مثال على "النصر الثقافي " الذي تحدثت عنه مارين لوبان ، والذي بات واضحا في مراكز الاقتراع .[1]

ثانيا : المشكلة الأمنية

لم يكن انعدام الأمن موجوداً كقضية كبرى الا في خطابات الجبهة الوطنية, ولكن خلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2002 أصبح قضية عامة على كل لسان , وذلك بعد أن أثرت أحداث 11 أيلول 2001على الرأي العام الفرنسي الذي كان لسان حاله يقول " نحن بخير هنا ولكن ما نراه على شاشة التلفزيون مريب **!"**[2] .استفاد جان ماري لوبان من هذه الموجة التي سيطرت مطولاً على الإعلام وكانت عاملاً في وصوله الى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في العام 2002[3].

وما إن أصبحت مارين لوبان رئيسة الحزب في العام 2011 حتى بدأت هي الأخرى تستغل أحداثاً راحت تتوالى وتترافق مع مجيء اللاجئين من الشرق الأوسط على خلفية الحروب والثورات التي حصلت في تلك الأعوام . إن جميع هذه الأحداث بالإضافة إلى الجرائم الداخلية التي لطالما عزتها مارين لوبان الى المهاجرين القابعين في الضواحي , كانت أرضاً خصبة نما فيها الخطاب المعادي للمهاجرين الذي لم تتخلعنه مارين لوبان وهي تقوم بتطبيع الحزب مع المجتمع والسياسية في فرنسا[4] .

ثالثاً : الاتحاد الأوروبي

في بدايته كان حزب الجبهة الوطنية حزبا أوروبياً , فجان -ماري لوبان كان يدافع عن التكامل الأوروبي الذي ،برأيه ،سوف يحد من توسع الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت . ولكن بعد سقوط جدار برلين تغير موقفه ليغدو من أبرز المناهضين للاتحاد الأوروبي , وقد استمر في معارضته مسيرة الاتحاد بدءاً من معاهدة ماستريخت مروراً بمعاهدة نيس وصولاً الى معاهدة لشبونة ..الخ[5] .

---

[1] https://oeilsurlefront.liberation.fr/les-idees/2019/10/07/immigration-le-rn-impose-mots-et-tempo_1755822

[2] Daniel. SCHNEIDERMANN, ''Le cauchemar médiatique'', Éditions Denoël, paris, 2003, p.20.

[3] Ibid

[4] https://www.lexpress.fr/actualite/politique/entre-insecurite-et-submersion-migratoire-marine-le-pen-campe-sur-ses-fondamentaux_2096571.html

[5] http://www.liberation.fr/france/2016/06/25/quand-le-front-national-etait-proeuropeen_1461803, consulté le 27 octobre 2017.

استمرت مناهضة الاتحاد الأوروبي في خطاب وريثة الحزب مارين لوبان التي وصفته" بالوحش البيروقراطي والليبرالي جدا,وحش يمارس تأثيرات سلبية في جميع نواحي حياة الفرنسيين " الاتحاد الأوروبي يمنعنا من فعل أي شيء , أنا وحدي لدي القدرة على مواجهة الاتحاد الأوروبي " أنه يحرم الفرنسيين من السيادة والاستقلال ويودي بمجتمعهم الى الانصهار في الثقافات العالمية " الاتحاد الأوروبي شمولي , بدون شرعية , بدون فعالية , إنه الفشل الذي سوف ينتهي لان الناس لا يريدوه " [1].

وبحسب تشخيص مارين لوبان فإن الاتحاد الأوروبي "كارثي لأنه يأخذ الأموال من السكان " ودائما ما تربط لوبان هذا الاتحاد بالبطالة الجماعية , وأجور الفقراء , وتدمير الخدمات العامة [2]. وفي مواجهة العولمة قالت بأن الاتحاد هو واحد من الخدم المتحمسين للعولمة المالية , فهو حصان طروادة وقوة ضخ مالية هائلة لها , و هو يمنع " الوطنية الاقتصادية " التي تعد الأمل الوحيد للعمال ولسكان الأرياف ولجميع الفرنسيين الضعفاء . وفي رأيها أن الأمر الأكثر سخافة هو أن تدفع فرنسا مليارات الدولارات الى الاتحاد الأوروبي دون أن تحصل على الكثير في المقابل . [3]

وبينما طالبت مارين لوبان بخروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي ودعت لاستفتاء كالذي حصل في بريطانيا في عام2016 , الا انها تراجعت رسمياً ولأول مرة عن موقفها هذا وذلك في أعقاب الانتخابات الأوروبية للعام 2019 , إذ قال أحد مسؤولي الحزب " لقد تعلمنا من أخطائنا , لقد افتقرنا الى مشروع أوروبي حقيقي قوي , انه هنا ! في الداخل , أنها مسألة إصلاح للمؤسسات الأوروبية " [4].

رابعاً : موضوع لعولمة

الوحش الأساسي، في رأي الجبهة الوطنية، ليس الاتحاد الأوروبي بحد ذاته بل العولمة " المنتجة للأزمات , المدمرة للأمم , التي تفسد أخلاق الناس وتجعلهم استهلاكيين فقط ", [5]على ما قاله جان -ماري لوبان في خطابه في عام 2009 , وهو رأي تبنته مارين لوبان و ذكرته 111 مرة خلال خطاباتها التي كررت اتهاماتها" للعولمة المتوحشة المسؤولة عن ضعف الأمة وانحدارها أخلاقياً واجتماعياً وسياسياً أكثر مما

[1] https://www.cairn.info/les-faux-semblants-du-front-national--9782724618105-p-225.htm

[2] http://www.lefigaro.fr/elections/europeennes/europeennes-2019-marine-le-pen-appelle-macron-a-dissoudre-l-assemblee-nationale-20190526

[3] https://rassemblementnational.fr/videos/discours-de-marine-le-pen-a-frejus-2/

[4] https://www.franceinter.fr/politique/marine-le-pen-renonce-officiellement-au-frexit-dans-son-projet

[5] Déclaration de Jean-Marie Le Pen lors de la convention du FN à Arras le 15 mars 2009.

نتصور " العولمة وضعت مجتمعاتنا أمام انحدارات سياسية وأخلاقية واجتماعية لم تكن موجودة ،وأدت الى زيادة الهجرة " الهجرة مرتبطة أساساً بالعولمة وانتشار الأصولية لا سيما تلك الإسلامية كما انها تجرد الأفراد من انسانيتهم" [1].

وفقا لمارين لوبان فان الاتحاد الأوروبي والعولمة يعملان جنباً الى جنب , والأول هو محرك الثاني , " إن ظاهرة العولمة تسارعت في فرنسا بسبب الاتحاد الأوروبي ، حصان طروادة الحقيقي لهذه الأيديولوجية المعولمة ، والأسوأ من ذلك أن الاتحاد الأوروبي شرع دخول تركيا في مبدأ توسعه السخيف " .ومع أن الرئيس ماكرون قال بوضح أن تركيا لا تنتمي الى القارة الأوروبية , الا أن مارين لوبان استغلت زيارة أردوغان الى فرنسا في كانون الثاني عام 2018 وغردت على توتير قائلة بأنه "يجب على فرنسا أن تدعو الى وضع حد نهائي لعملية انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي " فهذا الأمرمرفوض بالنسبة لحزب التجمع الوطني والسبب الأساسي يرجع الى الغالبية المسلمة لدى الشعب التركي .[2]

ان تزامن العوامل الخارجية والداخلية منذ عام 2012 الى عام 2017 من قضايا الإرهاب واللاجئين وضعف السياسة الخارجية للبلاد كما ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وعدم نمو الاقتصاد الفرنسي الا بنسبة 0,5% ..الخ،كل هذا أدى الى تراجع ثقة الرأي العام الفرنسي بمؤسساته , وفقاً لمسح أجراه "المعهد الفرنسي للرأي العام" Ifop في أيلول 2016 , تبين أن الثقة في الحكومة آخذة في التراجع منذ عام 2007 وهذا الأمر يسير على جميع الصعد , سواء ما يتعلق بالأمن أو البيئة أو الهجرة أو الضرائب او البطالة أو القوة الشرائية . وعندما شارك الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأفكارهم حول مستقبلهم ومستقبل أولادهم , فإن أولئك الذين أعلنوا أنهم متفائلون لا يتجاوزوا الثلث . هذا الشعور العام بالإحباط وفر بيئة مؤاتية لسماع رواية مارين لوبان حول الواقع الفرنسي وإنجاح خطابها وتأثيره على قاعدتها الشعبية وامتداده أيضاً إلى فئات جديدة لا تنتمي الى اليمين المتطرف أو تؤيده. فحتى لو كان كلام مارين لوبان مبالغ فيه وهذا واضح , فإن جزءا من الفرنسيين يعتقدون بصحته , فاستطلاع الرأي الذي جرى في عام 2017 بيّن أن 49 % من المستطلعين يعتقدون أن مارين لوبان تفهم مشاكل الفرنسيين اليومية . [3]

---

[1] https://www.france24.com/fr/20170205-france-presidentielle-2017-marine-le-pen-front-national-meeting-lyon-mondialisme-immigratio

[2] https://www.bfmtv.com/politique/marine-le-pen-veut-l-arret-definitif-du-processus-d-adhesion-de-la-turquie-a-l-ue-1342757.html

[3] http://www.lefigaro.fr/politique/2016/07/17/01002-20160717ARTFIG00144-sondage-les-francais-ne-font-pas-confiance-au-gouvernement-pour-lutter-contre-le-terrorisme.php

إن الإبقاء على تقاليد حزب الجبهة الوطنية لم يمنع مارين لوبان من تجديد وتغيير الكثير من المفردات والمواضيع غير الأساسية اذا صح التعبير . وإن كان هذا التغيير بمثابة تليين سطحي للخطاب او تحول ايديولوجي عميق , فإن استراتجية مارين لوبان كان لها اثراً فعالاً ; مع خطاب حمل زخرفات جديدة , نجحت (جزئياً على الأقل) في مواجهة ثلاث تحديات : التحدي الأول أنها دخلت وسطاً جديداً كان في الأساس حكراً على اليسار (العمال ومحدودي الدخل وغيرهم) , التحدي الثاني , تمكنت من تثبيت نفسها داخل اليمين بعد ان كان حزب الجبهة الوطنية هامشياً في السابق . أما التحدي الثالث فهو أنها لم تنفصل عن المبادىء التقليدية لهذا الحزب .

من ابرز الموضوعات التي ابتعدت عنها مارين لوبن   :

أولا : العنصرية

كان جان ماري لوبان معروفاً بأنه عنصري , ففي عام 1996 قال " انا لا أعبر عن رايي فقط بل عن رأي الجميع ;في الألعاب الأولمبية هاك تمييز واضح بين العرق الأسود والأبيض لا سيما في ألعاب القوى والجري ". " أنا أرى أن الأجناس غير متكافئة , والمساواة هي شيء بشع ".[1] ناهيك عن تصريحاته في عام 1987 حول غرف الغاز   التي أعاد تأكيدها في عام 2015 : " ما قلته يتوافق مع تفكيري أن المحرقة بحق اليهود كانت تفصيل من تفاصيل الحرب " .ان هذه التصريحات كانت السبب الرئيسي في انفصال ابنته عنه وتراجعها عن هذه المواقف لتحسين علاقتها مع اليهود[2] .

تخلت ماري لوبان عن كلمة عرق في خطاباتها " ان هذه الكلمة لا وجود لها في قاموسنا , على العكس من ذلك نحن متنبهون للأشخاص الذين ليسوا فرنكوفرنسيين " . ولكن على الرغم من الخطاب الإنساني الذي راحت تنشره الا ان العنصرية ظهرت من جديد في كلامها المعادي للإسلام " الإسلام الاصولي " الإسلاموفوبيا "... كذلك برزت العنصرية و لو بشكل غير مباشر عندما قالت أنها" ستستمر في الترحيب بالطلاب الأجانب ولكن عند انتهاء دراستهم عليهم العودة الى بلادهم والعمل فيها بدلا من العمل بأجور ضئيلة في فرنسا ". ينطبق الأمر نفسه على العمال والأطباء وجميع المهنيين غير الفرنسيين. وعليه فإن

[1] https://www.humanite.fr/node/139329, consulté le 29 octobre 2017.

[2] Interview avec Jean-Jacques Bourdin, le 2 avril 2015

"التفضيل الوطني " الذي تنادي به مارين لوبان لا يقوض مبدأ المساواة فقط بل هو يعبر عن عنصرية مموهة , عنصرية بحكم الواقع حيث لا تقال كلمة العرق [1].

ثانياً : قيم الجمهورية

قيم الجمهورية , أي الحرية والمساواة والإخاء والعلمانية والديمقراطية , لم تكن أولوية في خطاب جان ماري لوبان الذي قال " نحن نتحدث دائما عن الجمهورية , وهي وسيلة لعدم الحديث عن الأمة. الامة هي التي تهمنا قبل أي شيء "[2] .اما مارين لوبان ومن دون أن تشكك في مدى تأكيد حزب الجبهة الوطنية على ارتباطه بمفهوم الأمة , أعطت الحزب وجهاً جمهورياً " نحن الآن نشكل حزب تحالف وطني جمهوري كبير " , يدافع عن قيم ومبادئ الجمهورية [3].

من وجهة نظر إحصائية , تحتل الحرية المرتبة الأولى بين القيم الجمهورية التي تتحدث عنها مارين لوبان , لكن تشخيصها للحرية متناقض , فهي من جهة تمجد الحرية الفردية ومن جهة أخرى تناهض الفردانية وتضعها جنبا الى جنب مع الإسلام والشيوعية , وبالنسبة لها فالفردانية هي عامل للانعزالية والانانية والذاتية المدمرة " [4].

في السياق نفسه تتحدث مارين لوبان على ما يطلق عليه " الحرية الوطنية " أو " حرية الوطن الأم " لا سيما عندما حثت جمهورها على اجراء استفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي من أجل " استعادة حريتنا " بهذا التفسير , تكون فكرة الحرية في الواقع قد خضعت للانحراف الدلالي لتصبح مرادفاً لل " السيادة " او " الاستقلال " المصطلحات التي تعود الى المعجم الأساسي لحزب الجبهة الوطنية, لذلك فإن فكرة الحرية ليست سوى زي جديد ألبسته مارين لوبان لأيديولوجيات حزبها القديمة [5].

[1] C. ALDUY, op.cit.p.60.

[2] . Jean-Marie le Pen dans le Journal de Bord, le 20 mars 2015.

[3] https://www.lexpress.fr/actualite/politique/marine-le-pen-prend-le-risque-de-destabiliser-le-coeur-de-son-electorat_952943.html

[4] https://www.nouvelobs.com/rue89/rue89-marine-le-pen/20120426.RUE9543/pourquoi-le-front-national-n-est-pas-un-parti-republicain.html

[5] Ibid

أخيراً،سواء كانهذا الخطاب "الماريني" جدي و حقيقي ام غير ذلك , الا انه نجح في التأثير على الجمهور, واتضح ذلك في صناديق الاقتراع . ولكي نتأكد ما اذا كان لاشكاليات العولمة علاقة مع تصاعد حزب" التجمع الوطني "سوف نقوم بالبحث عن القاعدة الشعبية التي صوتت للحزب في فترات زمنية ومناطق مختلفة . من هم ؟ أين يسكنون ؟ لماذا صوتوا للجبهة الوطنية ؟

المبحث الثاني : القاعدة الشعبية لحزب التجمع الوطني من جان-ماري الى مارين لوبان.

لقد زادت نسبة التصويت لحزب التجمع الوطني أكثر من الضعف منذ دخوله اللعبة الديمقراطية في أوائل الثمانينيات الى عام 2017 , ولكن هذا التقدم تخلله فترات من التراجع وأخرى من الازدهار كان أبرزها عام 2002 عندما وصل جان ماري لوبان الى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية , ولكن أيضا عام 2012 حيث حققت مارين لوبان نجاحات لم يسبق للحزب ان عرفها ثم تصاعدت في عام 2017 .

فما الذي يفسر أسباب هذه الزيادة للتصويت للحزب ؟ وما هي الاختلافات المحتملة بين ناخبي الأب وابنته ؟ وما هي خصائص الناخبين ودوافعهم والظروف المحيطة بالأفراد التي تؤثر على تصويت شخص ما لحزب التجمع الوطني ؟ هذه الأسئلة سوف نناقشها في الفقرة الأولى التي اتبعنا فيها منهجا تاريخياً لتوضيح مسار الحزب والتأكد مما اذا كان هناك اختلاف في نوعية الناخبين وتغير ام استقرار وثبات بالإضافة الى استقطاب ناخبين جدد تحت دوافع جديدة ايضاً . كما يفيدنا التسلسل التاريخي في معرفة ما اذا كانت استراتيجية مارين لوبان في تطبيع حزبها مع الحياة السياسية الفرنسية كافية لمثل هذا التقدم , ام أن هناك ظروف خارجية استندت اليها زعيمة الحزب بطريقة ديماغوجية للوصول الى غايتها؟

من هذه الظروف انتقلنا الى الفقرة الثانية حيث يتبين بأن العولمة ومشاكلها التي لم تغادر الشعب الفرنسي كونت لديه نزعة سلبية نوعا ما حيال قضاياها , وأدتالى انتهاء الانقسام الحزبي بين يسار ويمين , القائم منذ ستين عاماً , ليمسي انقساماً بين " القوميين " و" أنصار العولمة " . فلماذا لم تنجح مارين لوبان التي لطالما ادعت احتكار الحديث عن إشكاليات العولمة , في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2017 واستقرت نسبيا في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019 ؟.

الفقرة الأولى : دوافع ناخبي حزب التجمع الوطني وهل هم قاعدة انتخابية ثابتة أم متغيرة؟

منذ دخوله الى معترك الانتخابات على الساحة السياسية الفرنسية ,عمل حزب الجبهة الوطنية على تعبئة ناخبيه حول القضايا التي تتعلق بالعولمة ; الهجرة والأمن بالدرجة الاولى ثم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقات المتوسطة وما دون بالدرجة الثانية .فما هي العلاقة بين هذه الإشكاليات والتصويت للجبهة الوطنية , وما الذي يفسر دوافع التصويت لها ؟ وهل بقيت ثابتة من انتخابات الى أخرى وكيف تختلف من انتخابات رئاسية الى بلدية وتشريعية ؟

أولاً: من عام 1984 الى عام 1988.

منذ تأسيسه في عام 1972 وضع حزب الجبهة الوطنية هدفاً أساسياً أمامه ألا وهو وضع القومية في قلب اللعبة الانتخابية,وهكذا كان خطاب جان ماري لوبان الأول يقول " مليون عاطل عن العمل ,أنه مليون مهاجر زائد " . وعلى ملصقات أول حملة له وذلك في الانتخابات التشريعية للعام 1973 قام الحزب بطباعة شعاره المستوحى من حزب MSI الإيطالي الفاشي[1].

ولكنه حصل على 0,5 % من الأصوات في بداية كانت صعبة للغاية حيث لم يستطع الوصول الى السلطة الا في عام 1984 من خلال الانتخابات الأوروبية اذ حصل على 11% من الأصوات في حينها , ثم اقترب من 10% في الانتخابات التشريعية للعام1986 وأرسل 35 نائبا الى الجمعية الوطنية وذلك بفضل التغير في النظام الانتخابي من أغلبي الى نسبي. ومع عودة النظام الأغلبي في الانتخابات التشريعية في العام 1988 , فإن النتيجة نفسها لم تخوله الحصول الا على نائب واحد ,كون نظام الأغلبية لا يسمح للأحزاب الصغيرة بالوصول ويفرض تحالفات في الجولة الثانية , تحالفات استثني منها حزب الجبهة الوطنية بسبب تصريحات جان مارين لوبن العنصرية لا سيما عندما تعرض لليهود في تشرين الأول من العام 1987 , حيث بينت الاستطلاعات في تلك السنة أن نسبة الفرنسيين الذين يحكمون بأن لوبان يشكل خطراً على الديمقراطية تجاوزت 65% ولم تنزل الى اقل من 62 % الى العام 2006 [2]

فيأول ظهور فعلي له , حصل حزب الجبهة الوطنية على 14,6% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية للعام 1988 . وكان قد تميز ناخبوا جان ماري لوبان ببعض السمات مقارنة مع متوسط التصويت للأحزاب

---

[1] https://www.letemps.ch/monde/front-national-19712017

[2] https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01314337/file/2007-mayer-vote-front-national-historique.pdf

الأخرى : اغلبيتهم من الذكور(57% مقابل 47%) ,يعيشون في الغالب في مدن كبرى (52% مقابل 43%) أغلبية من الكاثوليك الممارسين (58 مقابل 51%) .

ومن حيث الوضع الاجتماعي , فإن ناخبي لوبان غير مؤهلين جيداً (19% من لديهم بكالوريا أو مستوى علمي أعلى مقابل 29% لدى الأحزاب الأخرى). لكنهم أكثر من المعدل الوسطي فيما يخص حاملي الشهادات المهنية (23% مقابل 16%) كذلك فيما يخص التجار والحرفيين (10% مقابل 7%) و العمال المتخصصين (22%مقابل 17%)[1] .في المقابل في عام 1984 كانت قاعدة الحزب تتشكل من الأغنياء والأكثر تعلما ومن الصناعيين والتجار الكبار وأصحاب المهن الحرة , الفئات التي تنتمي تقليدياً الى اليمين والتي عبرت عن استيائها من وصول " الشيوعين الاجتماعيين " الى السلطة.[2]ومن عام 1986 عاد هؤلاء الى التصويت المفيد[3] le vote utile وبدأ يمتد نفوذ حزب الجبهة الوطنية نحو الفئات الأكثر شعبية وغير المرتبطة بالدين .

على العموم , هؤلاء الناخبون غير محرومين , فالذين صوتوا لجان ماري لوبان لديهم دخل أعلى بكثير من الذيم امتنعوا عن التصويت , ونسبة العاطلين عن العمل والأشخاص الذين ليس لديهم سوى شهادات ابتدائية هي نفسها لدى مجمل الناخبين , وبالتالي لا يبدو أن هؤلاء الناخبين يعانون من وضع اقتصادي أو ثقافي يميزهم عن باقي الناخبين , إنهم في الغالب في حركة اجتماعية متصاعدة أو مستقرة ولكنها ليست متراجعة[4] .

في المقابل فان اختلافهم يكمن بما يتعلق بقضيتي الهجرة وانعدام الأمن وهما المحور الرئيسي لبرنامج الحزب . 50% من ناخبي الحزب قالوا انهم لا يشعرون بأنهم في بلدهم مقابل 21% من الممتنعين عن التصويت و 19% من الذين صوتوا ل شيراك و 75% من ناخبي لوبان يعتبرون ان هناك الكثير المهاجرين في فرنسا مقابل 42% ممن صوتوا لشيراك (و35% للأحزاب الأخرى) [5].

---

[1] Nonna Mayer, Pascal Perrineau :‘’Pourquoi votent-ils pour le Front national ?’’ pouvoirs-Revue francaise d’etudes consttitutionnelles et polotiques <le seuil <1990,p 167.

[2] https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01314337/file/2007-mayer-vote-front-national-historique.pdf

[3]Ibid

[4] Nonna Mayer, Pascal Perrineau, op.cit.p169.

[5] Ibid

بالإضافة الى ذلك , فإن ناخبي لوبان يتشكلون من جميع الفئات السكانية , الصغار والكبار , الأغنياء والفقراء , الكاثوليك وغير الكاثوليك , الريفيين والحضر , البرجوازيين الصغار والعمال . وبالتالي ليس لديهم خاصية اجتماعية قوية .وهم يقعون بين ناخبي اليسار واليمين التقليديين . [1]

والجدير بالذكر أن حزب الجبهة جذب ناخبين من مختلف الاطياف السياسية , 49% منهم كانوا قد صوتوا لليمين الكلاسيكي و 15% لصالح اليسار و 6% للحزب الشيوعي [2] .خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام 1988 , فإن غالبية الذين صوتوا لجان ماري لوبن (79%) , لم يقترعوا لأجله أو لحزبه أو للتيار السياسي الذي يمثله , ما يهمهم قبل أي شيء هو مقترحاته وافكاره[3] .

فالتصويت للوبان في عام 1988 ليس تصويتا للحزب ولا لليمين المتطرف ولا لجان مارين لوبان , انما هو تصويت " ضد" , ضد المهاجرين الذين هم كبش فداء لمخاوف ناخبي حزب الجبهة الوطنية المتخيلة أكثر من كونها واقعية , تصويت ضد المرشحين الآخرين , ضد الطبقة الحاكمة , تصويت احتجاجي أو تصويت " منفذ " للتعبير, أكثر من السعي الى التغيير الجدي [4].

وهكذا فإن ناخبي حزب الجبهة الوطنية لديهم خصائص ودوافع متنوعة وحركية متنقلة من فئة الى أخرى ومن حزب الى اخر . فإن ناخبي عام 1984 الذين لم يصوتوا للحزب في عام 1986 , كانوا برجوازيين , متعلمين , كاثوليك يطبقون شرائعهم , مع النظام والمؤسسات ومعظمهم من اليمين . أما ناخبي عام 1986 هم أصغر سنا , وغير مندمجين جيداً في المجتمع 75% كانوا قد صوتوا ل فاليري جيسكاردستان , ولكن لعدائهم ورفضهم لفوز الشيوعية , فقد تحولوا نحو الجبهة الوطنية . ولكن عند الانتخابات التشريعية لعام 1986 عادوا بقوة من أجل التصويت الفاعل Le vote utile لصالح اليمين التقليدي[5].

ثانياً :1992-1997.

في هذه الفترة لم تتغير الملامح الرئيسية لناخبي حزب الجبهة الوطنية , معظمهم من الذكور , يسكنون المدن , تعليمهم منخفض و ينتمون الى الطبقات الشعبية , كما ان تواجدهم الجغرافي مستقر في معقلهم (شمال شرق وجنوب شرق فرنسا) بالإضافة الى توسعهم نحو مناطق من الغرب . ولكن مستوى التصويت

[1] Ibid
[2] Ibid

[3] ibid
[4] Ibid
[5] Ibid

التشريعي وصل الى مستوى التصويت الرئاسي الذي ازداد في المناطق التي تصوت لها عادة , وهذا يدل على ترسخ الحزب في المشهد السياسي الفرنسي فمع 15,1 % من الأصوات المدلى بها في فرنسا الكبرى في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية لعام 1997 تخطى التصويت للجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية لعام 1995 التي وصلت الى 15, 13% وازداد عن الانتخابات التشريعية لعام 1993 (%12,7) .[1]

في عام 1997 لا يزال يتميز ناخبو الجبهة الوطنية كونهم ذكور اكثر من النساء لان النساء يرفضون أفكار الحزب القديمة والتقليدية حول دور المرأة في المجتمع في الوقت الذي تغيرت فيه أشياء كثيرة وباتت المرأة جزء فعال ومهم في المجتمع .

وفيما يخص موضوع الأمن والأجانب , فإن سكان المدن الكبرى وضواحيها أكثر تقبلاً لما يطرحه جان ماري لوبان من سكان الريف أو سكان البلدات الصغيرة ،فمن بين المزارعين حقق مرشحو الجبهة الوطنية أسوأ درجاتهم (4٪). ترجع هذه المقاومة إلى علاقة المزارعين المتميزة مع الحركة الديغولية وتماسكهم الاجتماعي وقوة الفلاحين النقابيين. أما سكان المناطق الحضرية لديهم خوف عندما يتفكك الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي ، وهنا يستطيع حزب الجبهة الوطنية التمركز[2].

كما أن مستوى التصويت لحزب الجبهة الوطنية يتناسب عكسياً مع مستوى تعليم الناخب ، وفقًا لما إذا كان الناخبون حاصلين على شهادة البكالوريا أم لا (من 10 إلى 18٪). و من بين أولئك الذين لم يدرسوا أو الذين تابعوا تعليمًا تقنيًا أو احترافيًا ، فإنه يحقق أفضل درجاته ، كما لو كانت متابعة التعليم العام ، على الأقل حتى البكالوريا ، عائقًا للخطاب المبسط لجان ماري لوبان الذي يصور المهاجرين باعتبارهم السبب الوحيد لمآسي فرنسا. أما بالنسبة للمعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات ، الذين يجمعون بين درجة عالية من الدبلوم والتقاليد القوية للنقابات العمالية والحزبية اليسارية ، في استطلاع عام 1997 ، أعلن واحد في المايةافقط أنه صوت لصالح الجبهة الوطنية.[3]

---

[1] Nonna Mayer " Du vote lepéniste au vote frontiste Nonna Mayer" , Revue Francaise de Science politique paris 1997.

[2] https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00849332/document

[3] Ibid

على نحو مترابط ، فإن حصة الناخبين السابقين المتبقين في الحزب في عام 1997 بعيدة عن أن تكون ضئيلة حيث إنهم واحد من كل خمسة تقريبا صوتوا للاشتراكي ليونيل جوسبان[1]في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 1995 (19 ٪ ، مقابل 61٪ صوتوا لشيراك و 20٪ لم يصوتوا) ، وهي نسبة تصل إلى 28٪ بين الناخبين لدى الجبهة الوطنية[2].ويبدو أن تغلغل حزب الجبهة لدى اليساريين هذا يساهم في انخفاض دعم هؤلاء الناخبين لليمين المعتدل وتحولهم الى اليسار أو الامتناع عن التصويت.

ثالثاً : دوافع التصويت.

ان المخاوف التي تترافق مع المواقف الأكثر قمعًا وأثنية التي يعبر عنها ناخبوالجبهة الوطنية ، لا تزال تميزهم جذريًا عن غيرهم من الناخبين الذين يفكر ثلاثة أرباعهم بالبطالة أولاً ، حيث تتأخر الهجرة الى المركز السابع والأمن الى المركز الرابع . والفارق كبير لأن نسبة الناخبين في الجبهة الوطنية الذين يضعون الهجرة أول دوافعهم أعلى بـ 45 نقطة من تلك التي لوحظت في عينة بحثية تمثل الناخبين ككل وب 30 نقطة جاءت العمالة في المرتبة الثانية. في عام 1997 جاءت البطالة في المرتبة الأولى ، مرتبطة مع الهجرة ، كما هو الحال بالفعل في انتخابات عام 1995. وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي ، اقتربت تطلعات ناخبي الجبهة من ناخبين اليسار بعيدًا عن ناخبي اليمين الكلاسيكي[3].

والجدير بالذكر , أن الناخبين الذين يقدمون أكبر عدد من الأصوات للجبهة الوطنية ليسوا بالضرورة على اتصال مباشر مع المهاجرين والأجانب ، كما أشارت معظم الدراسات التي أجريت لمدة خمسة عشر عامًا على مستوى الوحدات الجغرافية الأصغر وبالتالي الأكثر تجانسًا , من الدائرة والكانتون ، البلدية ، مقاطعة أو جزيرة . ويتزايد انعكاس رهاب الأجانب في الدوائر الحدودية ، الأكثر تعرضًا لهذه التحولات لا سيما في أوقات الوحدة الأوروبية الأكثر تهديداً لهويتهم.[4]

بين الانتخابات التشريعية لعامي 1993 و 1997 ، أحرزت الجبهة الوطنية التقدم في مقاطعات الشمال والشمال الشرقيفي المناطق التي يتأرجح فيها الوزن الانتخابي للعمال . لكن هذا التقدم لا يشتمل على جميع المقاطعات العمالية .

---

[1] سياسي اشتراكي فرنسي تولى رئاسة الوزراء من عام 1997 الى 2002 وترشح للانتخابات الرئاسية سنة2002 الا انه لم يستطع التأهل للدورة الثانية اذ احرز جان مار لوبان المركز الثاني وراء جاك شيراك مما فاجأ جميع المراقبين . فأعلن عن تقاعده عن الحياة السياسية .

[2]https://www.nouvelobs.com/societe/20020423.OBS5073/le-profil-des-electeurs-lepenistes.html

[3] انظر الجدول في ورقة نونا ماير Nonna Mayer " Du vote lepéniste au vote frontiste Nonna Mayer" , Revue Francaise de Science politique , paris 1997.

[4]Ibid

اذا , بخلاف التصويت للجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية بين عامي 1988 و 1995هناك عقبات أمام الاختراق الانتخابي للجبهة , الانتماء الى العالم الريفي , النساء والرجال المسنون, التمسك بالقيم الكاثوليكية .. هذه كلها عوامل تقلل من مستوى التصويت لجان ماري لوبان . لكن هذه العوامل تصبح هشة يوما بعد يوم فالممارسات الدينية تتناقص والمدن تمتد نحو الأرياف . لقد أعلن أكثر من ثلث الفرنسيين الذين ذهبوا للتصويت في عام 1997أن ليس لهم ثقة "لا في اليسار ولا في اليمين لحكم البلاد " , هذه النسبة وصلت الى إلى مستوى قياسي هو 72 ٪ بين ناخبي الجبهة الوطنية. [1]

رابعاً:هل تغير ناخبو الجبهة الوطنية في عام2002 ؟ ولماذا وصلت الى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ولكنها لم تفز ؟

لا يزال ناخبوحزب الجبهة الوطنية يتسمون بالأهمية الخاصة التي يولونها لمشاكل الهجرة ، وإلى حد أقل النانعدام الأمن. في عشية الجولة الأولى للانتخبات الرئاسية لعام 2002 ، من بين الذين يستعدون للتصويت لصالح لوبان ، تأتي الهجرة على رأس قائمة القضايا الثلاثة الأكثر أهمية ، والتي تعادل الجنوح (68٪) وقبل البطالة52) ٪.(، وهو أعلى بـ 45 نقطة من متوسط العينة ، بينما لدى جميع الناخبين ، تكون التي على رأس القائمة ، على قدم المساواة مع الجريمة ، ولكنها تتقدم بكثير عن الهجرة (61٪ و 60٪ و 23٪.)كما ان نسبة 97% من ناخبي الجبهة يعتبرون ان هناك عددا كبيرا من المهاجرين في فرنسا مقابل 59% لدى الأحزاب الأخرى , و 85% مقابل 51 % يقولون بأنهم لا يشعرون انهم في بلدهم كما هي الحال من قبل , و 84 مقابل 46% هم مع عودة تطبيق عقوبة الإعدام [2].

وبينما تتراجع هذه المواقف لدى الأحزاب الأخرى تبقى مستقرة لدى ناخبي حزب الجبهة الوطنية .ان هذه النظرة لعالم عرقي واستبدادي لا شك انها وثيقة الصلة مع المستوى العلمي. فالأقل تعلماً يتأثرون بسهولة بخطاب جان ماري لوبان الذي يعتبر المهاجرين السبب الوحيد للمشاكل التي يدعو لحلها بطرق قوية [3].

فيما يتعلق بمسألة انعدام الأمن , فترافقاً مع الأرقام التي نشرتها وزارة الداخلية في عام 2001 والتي بينت عودة لا بأس بها من العنف فقد ارتفعت الجرائم المسجلة بنسبة% 9,85عن العام 2000 , وكانت الزيادة

[1] Nonna Mayer" Du vote lepéniste au vote frontisteNonna Mayer ", Revue Francaise de Science politique paris 1997.

[2] https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2002-5-page-505.htm

[3] https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01314337/file/2007-mayer-vote-front-national-historique.pdf

قد حدثت في المناطق الريفية [1]. لم يكن من المستغرب في هذا السياق أن يظهر انعدام الأمن كقضية أساسية في الحملة الانتخابية ويثير نوايا التصويت لصالح حزب الجبهة ,الذي جعل من مكافحة الجريمة والجنوح هدفه الأساسي , في المناطق الريفية أو شبه الحضارية وبين كبار السن خوفاً من انتشار العنف. ولكن يجب أن ندرك أن الجنوح هو واحد فقط من أحد أبعاد انعدام الامن الأكثر انتشاراً , فالأخير اجتماعي واقتصادي أيضا , الخوف من البطالة والفصل من العمل . فالبطالة من بين اهتمامات الناخبين الأساسية (31% مقابل 20% الخوف من الجرائم) أما بالنسبة لناخبي الجبهة الوطنية يبقى هذان الموضوعان خلف الهجرة التي تأتي في المرتبة الأولى (34% مقابل 22 و 21 %) [2].

كذلك لم تتغير المكونات الأساسية لهذا التصويت فيما يخص الفئات الشعبية . إن الافتقار إلى التعليم وعدم الاستقرار الاقتصادي والإحباط الاجتماعي يؤججوا الاستياء المناهض للمهاجرين والمواقف القمعية التي تحمله ويجذبوا الناخبين من جميع فئات السكان .و لوبان دائمًا ما يكون المرشح الأفضل لدى الفئات الأقل تعليماً والأكثر تقبلاً للجانب البسيط من خطابه. تتضاعف درجته عندما تنتقل من خريجي المدارس الثانوية إلى غير الخريجين ، بينما تكون النسبة حوالي الصفر بين صفوف المعلمين.

و يرتبط التصويت ارتباطا عكسيا بالدخل ، وكذلك بالعاطلين عن العمل والموظفين بموجب عقود محددة المدة (20 و 22 ٪) ، بينما بالنسبة لأولئك الذين يستفيدون من وظيفة مضمونة كمسؤولين ، فإنه ينخفض إلى 13 ٪. إنه يميز في المقام الأول الأشخاص الأقل اندماجا في المجتمع ، الأكثر عزلة (29 ٪ من الأصوات للوبان بين أولئك الذين يعتبرون كلمة التضامن "سلبية للغاية" ، مقابل 13 ٪ إذا اعتبروها "إيجابية للغاية") ، أولئك الذين لا ينتمون إلى أي جمعية (22 ٪ مقابل 15 ٪ من الأعضاء إلى واحد على الأقل) ، أولئك الذين ليس لديهم روابط دينية قوية (20 ٪ بين الكاثوليك غير الممارسين مقابل 12 ٪ بين الكاثوليك الممارسين بانتظام).

بالإضافة الى استمرار النوعين الاولين من الناخبين , الأول وهو القاعدة الثابتة لناخبي الحزب وهم المستاؤون من قضايا الهجرة والثاني الفئات الشعبية التي تتزايد يوما بعد يوم وتذهب للتصويت اكثر للجبهة الوطنية في ظل عدم الرضى عن أداء الأحزاب اليسارية والشيوعية والاشتراكية المهتمة بتلك الأمور . فإن الجديد لدى الجبهة الوطنية ولأول مرة هو تغلغل الحزب في المناطق الريفية والزراعية , وهي كما يقول

---

[1] Ibid

[2]https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2002-5-page-505.htm

باسكال بيرينو " أقاليم تتأثر بالاكتئاب الديمغرافي , وتعاني من التخفيف من قيمة هويتها الريفية , وغالبا ما تتأثر بانتشار الجنوح الذي يترافق مع عمليات التحضر التي باتت تطال الأرياف . " [1]

من بين المزارعين ، ارتفعت درجة لوبان الرئاسية أكثر من 10 ٪ في عام 1988 إلى 22 ٪ في عام 2002 ، وهو مستوى قريب من مستوى العمال والموظفين. يمتد تأثيره ، على نطاق أوسع ، في المناطق الريفية. في عام 1988 ، كان ناخبو المدن الكبرى هم الذين منحوا الجبهة أكبر عدد من الأصوات ، أكثر من 200000 نسمة. في عام 1995 ، جاء دور المدن الصغيرة والمتوسطة. في عام 2002 وأخيرا ، يخترق في المجتمعات أقل من 2000 نسمة. هذا هو المكان الذي ترتفع فيه نسبة الزيادة منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، بينما يتراجع في المدن الكبرى. [2]

تغير آخر طرأ على معدلات الأعمار , إن لم يكن للسن تأثير كبير على التصويت للوبان , الا في الانتخابات الرئاسية عام 1955 حيث كان أكثر شيوعاً بين الشباب (اقل من 35 سنة) فانه في عام 2002 انتقل هذا الى كبار السن , في الفئة العمرية ما بين 50 الى 65 سنة .[3]

ان الناخبين الجدد هؤلاء من كبار السن وسكان الأرياف يضعون الحزب لجهة اليمين بعد أن اقترب من اليسار من عام 1988 الى عام 1995 , وهؤلاء لم يصوتوا لحزب الجبهة قبل عامين كما ان المنشقين عن اليمين اكثر بضعفين من الناخبين الذين كانوا يصوتون لليسار .من الناحية الاجتماعية قد يفسر ذلك ارتفاع التصويت للوبان بين كبار المسؤولين في القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة حيث عاد الى مستواه لعام 1988 . وعليه فان ناخبي 2002 ليسوا فقط من الصغار والمستبعدين والمحرومين [4].

ولكن على الرغم من اتساع رقعة الناخبين للجبهة الوطنية جغرافيا واجتماعياً ووصول جان ماري لوبان الى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2002 بعد أن جمع حوالي خمسة ملايين ونصف مليون ناخب في الدورة الأولى , وحيث ان عددا من الظروف ساهمت من ضمنها تحالفه مع برونو ميجريه ولكن أيضا الاستياء العام من الطبقة الحاكمة كان قوياً جداً ف 82% من المستجوبين عشية 21 نيسان 2002 يشعرون بأن السياسيين لا يهتمون بما يعتقد الناس وأكثر من 65 % يعتبرون السياسيين فاسدي والغالبية العظمى من الناخبين لم تر فرقاً واضحا بين شيراك وجوسبان .

---

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01314337/file/2007-mayer-vote-front-national-historique.pdf
[4] https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-polit
ique-2002-5-page-505.htm

وبالتالي كان الامتناع عن التصويت 28 % في الجولة الأولى . وعبر المواطنون عن احتجاجهم بانتخاب اليسار المتطرف (10%) واليمين المتطرف (20 %) وهي نسبة أكبر لأن موضوع انعدام الأمن كان في قلب النقاش السياسي منذ 2001 , ترافق مع سلسلة من الحوادث الدموية ويضاف الى ذلك الخوف من الهجمات والتهديد الإسلامي في سياق ما بعد أحداث 11 أيلول 2001 . هذا ما استفاد منه جان ماري لوبان كما استفاد من استياء العديد ممن رفضوا استبدال الفرنك باليورو (37%) وإلغاء الخدمة المدنية (34%) وقانون المساواة بين الجنسين (39%) [1]ولكن في الجولة الثانية16% من ناخبيه لم يصوتوا له و 7% لم يصوتوا ابدا . وذلك يرجع الى الحملة القوية المناهضة له وإعادة تعبئة من امتنعوا عن التصويت وخاصة اليساريين منهم بهدف تحويل الاقتراع الى مع أو ضد اليمين المتطرف[2].

يبدو أن نجاح حزب الجبهة في الجولة الأولى من تلك الانتخابات لم يكن مكرساً بعمق , ففي الانتخابات التشريعية التي تلتها مني بهزيمة ساحقة , فالفئات التي صوتت له حديثا , تخلت عنه , من سكان الريف والمزارعين . ويمكن تفسير هذه الهزيمة برد الفعل تجاه الخطاب المعادي للتعايش والتصويت المفيد vote utileخلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية كما يتضح من الزيادة القياسية في الامتناع عن التصويت (أكثر من 36%) .كذلك فالإجراءات الأولى التي أعلنتها حكومة رافارين اليمينية من خفض للضرائب وتدابير أمنية مشددة , جذبت ناخبي الجبهة الوطنية نحو اليمين المعتدل (واحد من كل خمسة فضل التصويت لمرشح اليمين المعتدل) [3].على أية حال فإن الانتخابات التشريعية ليست بنفس طبيعة الانتخابات البرلمانية . فالأولى يمكن أن تلعب على الشخصية، الكاريزما للمرشح , والثانية تعتمد على جذوره الحزبية

رابعاً :2007-2012

بعد أن خرج ضعيفاً للغاية في عام 2007 , عاد حزب الجبهة الوطنية ليظهر بقوة مرة أخرة في عام 2012 , مع 17,9% من الأصوات[4] , مدفوعاً بسياسة التطبيع التي اتبعتها رئيسة الحزب الجديدة مارين لوبان ابنة الرئيس السابق , ولكن ليس هذا فقط بل ان سياق الازمة الاقتصادية , التي أدت الى البطالة والاستياء من النظام السياسي الحاكم لا سيما بعد ان اضطرت حكومة فرنسوا فيون لاتخاذ تدابير تقشفية قبل أشهر فقط من الانتخابات الرئاسية . كما أثارت ثورات الربيع العربي المخاوف المتعلقة بالاستقرار

[1]https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01314337/file/2007-mayer-vote-front-national-historique.pdf
[2]Ibid
[3]https://www.researchgate.net/publication/283681443_The_Voters_of_the_FN_under_Jean_Marie_Le_Pen_and_Marine_Le_Pen_Continuity_or_Change
[4] Ibid

الجيوسياسي مع تدفق موجات من الهجرة الجديدة .كل هذا جعل من حزب الجبهة الوطنية المهتم الأول بالقضايا الملحة في البلدوبرز كقوة معارضة تواجه اليسار واليمين الديغولي الذي تراجع بعد هزائم انتخابية متتالية .

بعد أن تراجع أداء الحزب في انتخابات الكنتونات في عام 2008 والأوروبية في عام 2009 , عاد وظهر في الانتخبات الإقليمية لعام 2010 مع نسبة بلغت 11,4% و 118 مرشحاً في المجالس الإقليمية , وفي انتخاباتالكونتونات لعام 2011 حصل الحزب على 15,1% من الأصوات[1].

لقد أظهرت دراسة جغرافيا التصويت للجبهة الوطنية , استمرار تمركز الحزب في معاقله الأساسية .ولكن في عام 2012 توسعت قاعدة مارين لوبان أكثر نحو المناطق الريفية التي بدأ يخترقها الحزب منذ عام 2002 حيث راحت تنزح الأصوات من المدن الكبرى نحو المدن الصغرى والارياف . في عام 2012 حصلت مارين لوبان على أفضل نتائجها في البلديات التي فيها أقل من 1000 صوت . ولم يقتصر التنقل منالمراكز الحضرية نحو المناطق الريفية بل فقد تأثيره في اختراقه لضواحي فرنسا [2].

أما العلاقة مع التصويت للوبان ووجود الأجانب في فرنسا فقد اختفت بشكل عام وأصبحت سلبية في بعض الدوائر , فالمجتمع الفرنسي أصبح أكثر انفتاحاً وتسامحاً بسبب ارتفاع مستويات التعليم ووعي الأجيال , لكن ناخبي مارين لوبان التقليديين الذي يصوتون في الأساسس لهذا الحزب من وجهة نظر كراهية للأجانب استقروا في قولهم أن عدد المهاجرين كبير جداً في البلاد (88%) وأن المهاجرين يعرضون الأمن للخطر (70%)[3] .

أما على الصعيد الاجتماعي فقد استطاعت الجبهة الوطنية تكريس سيطرتها على المناطق الأكثر تأثراً بأزمة البطالة وأكدت أرقام معهد INESS العلاقة التصاعدية بين معدل البطالة والتصويت لحزب الجبهة الوطنية ففي المناطق التي بها معدل البطالة منخفض أقل من 7,7% حصلت مارين لوبان على 17,5% من الأصوات ولكنها حصلت على 23,7% حيث طالت البطالة نسبة 10,5% من السكان الفاعلين [4] .

واذا كان جميع الذين صوتوا للجبهة الوطنية بسبب الهجرة هم أساساً من قاعدته التقليدية أي يمنيين متطرفين , فإن الأمر يختلف عندما يتعلق بالاقتصاد وتحديداً فيما يخص إدارة الدولة للأوضاع الاقتصادية

[1]https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01385779/document
[2] Ibid
[3] ibid
[4]https://www.cairn.info/les-faux-semblants-du-front-national--9782724618105-page-395.htm

. فلفترة طويلة كانت القضايا الاقتصادية تقسم الناخبين اليساريين واليمينيين الى موقفين , الأول تدخلي والآخر ليبرالي . في هذا الصدد فإن ناخبي الجبهة الوطنية منقسمين , فناخبوهم الذين ينتمون الى الطبقة العاملة يفضلون دولة اجتماعية قوية , بينما العاملين لحسابهم الخاص يريدون ضرائب أقل ورعاية أقل . نتيجة لذلك يمكن وضع ناخبي الجبهة الوطنية (من جان-ماري الى ماري لوبان) بين ناخبي اليسار وناخبي اليمين[1].

القضية الأخرى التي تشوش الانقسام بين اليمين واليسار هي مسألة التكامل مع الاتحاد الأوروبي . فالأحزاب المعتدلة من اليمين والوسط تؤيد المشروع الأوروبي , وعلى نقيضها يقف اليسار واليمين المتطرفان ضد المشروع الأوروبي ولكن لأسباب مختلفة , فاليسار المتطرف يدين الدور الليبرالي للاتحاد الأوروبي أما اليمين المتطرف فيرى في الاتحاد أنه مسؤول عن الهجرة غير الخاضعة للرقابة وتهديداً للهوية الوطنية .

لقد أكد استفتاء عام 2005 على الدستور الموحد هذا الانقسام , وعززه الركود العالمي الذي بدأ عام 2008 , الفرق الوحيد هو أن القضية الأوروبية باتت محط اهتمام ناخبي مارين لوبان أكثر من ناخبي والدها , ومواقفهم تجاه الاتحاد أكثر راديكالية . ففي عام 2012 سُئل ناخبو مارين عن موقفهم اذا تم التخلي عن الاتحاد الأوروبي فأجاب أكثر من 32% بأنهم سيكونون مرتاحين للغاية , مقابل 29% في عام 2002 .فهم ينظرون في سياق الأزمة الى أوروبا على أنها الباب المفتوح لتهديدات العالم الخارجي , باعتبارها العامل الرئيسي في تحريك ابعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية [2].

بالعودة الى الانحراف القوي نحو اليسار . فإن ذلك أبعد الحزب عن ناخبيه التقليديين مما أدى الى نزوحهم نحو اليمين الديغولي في انتخابات عام 2012 [3], كما أبعده هذا الانزلاق نحو اليسار عن الناخبين الأكبر سناً, فقد حصلت مارين لوبان على اسوأ النتائج لدى المتقاعدين , وكما والدها لا تزال مارين لوبان تواجه إحجام الفئات العليا من أصحاب المداخيل المرتفعة وخريجي التعليم العالي , هؤلاء لا تجذبهم خطابات وبرامج حزب الجبهة الوطنية ولكن الذي ميزها بوضوح عن والدها هو جذب جمهور أوسع من النساء خاصة اللواتي يعملن بأجور متوسطة,وذلك بفضل عملها المقصود في تخفيض الفجوة بين الجنسين التي

---

[1]https://revuesocialisme.pagesperso-orange.fr/s6lepen.html
[2]https://oup.silverchair-cdn.com/oup/backfile/Content_public/Journal/.2010.
[3] Ibid

تميز بها الحزب كيميني متطرف . ولكن الفضل لا يعود لمارين لوبان وحدها بل للتطور الاجتماعي المتعلق بعمل الإناث المحدود الدخل في الطبقات الفقيرة [1].

في النهاية فإن النجاح الانتخابي لحزب الجبهة الوطنية في عام 2012 مدفوع بجذور التحولات الاجتماعية التي طالت المجتمع الفرنسي , فالأثر الاقتصادي والثقافي للعولمة قسم المجتمع الى قسمين , الأول مفتوح والثاني مغلق . وتمكنت مارين لوبان في ظل هذا الانقسام من اقناع الفئات المبعدة التي يسهل إغواءها أساساً بأن مشروع الاتحاد الأوروبي هو مشروع النخبة المعولمة , ودعت الى الحمائية والانسحاب الوطني وتحرير فرنسا من جميع القيود : الخروج من منطقة اليورو , من منطقة شنغن , ومن صندوق النقد الدولي . وهكذا فإن 81 % من ناخبي مارين لوبان يعتبرونبأن نتائج العولمة سلبية للغاية . [2]

الفقرة الثانية : من انقسام يمين-يسار الى مع أو ضد العولمة

في ظل تفاقم تبعات الأزمة الاقتصادية , وضعف نمو الاقتصاد الفرنسي , وتأثير مجيئ المهاجرين من الشرق الأوسط في أعقاب الربيع العربي على جزء من الرأي العام الفرنسي لا سيما الأكثر قلقاً وضعفاً منهم وأولئك المتحيزون لهويتهم وثقافاتهم والذين كما بتنا نعلم يصوتون عادة لليمين المتطرف المتمثل بحزب الجبهة الوطنية. تمكن هذ الأخير من الوصول ,ولأول مرة منذالعام 2002 , إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية للعام 2017 , لينافس مرشحاً يحمل برنامجاً معاكساً وهو رئيس حزب " فرنسا الى الأمام " الرئيس الحالي للبلاد " امانويل ماكرون" . ولكن الفرق هذه المرة ان نسبة المنضمين الى وجهة نظر الحزب ارتفعت من 13% في عام 1997 الى 40% عام 2017 , أما التصويت بسبب رفض الأحزاب الأخرى الذي لطالما ميز ناخبي هذا الحزب فكان 84% ثم انخفض الى 60% مما يعني أنهبات مرسخاً في تركيبة المشهد السياسي الحزبي أكثر ولكنه لا يزال أقل من تصويت قناعة وأكثر من تصويت احتجاج . فما الذي تغير في انتخابات 2017 الرئاسية والبلدية ؟ ولماذا انتقل الانقسام الحزبي الى خارج التصنيفات المعتادة يمين و يسار وما بينهما الى انقسام بين العولمة والحمائية ؟ ولماذا خسرت مارين لوبان في الجولة الثانية خسارة مدوية بعد تقاربها الشديد مع منافسها ايمانويل ماكرون ؟ كيف لعبت التحالفات دورها لتقضي على حزب الجبهة الوطنية ؟ وهل ممكن أن يكمل طريقه التصاعدي على خلفية سياسة التطبيع التي تقوم بها مارين لوبان ؟ ولكن ماذا اذا استمر الوضع الاقتصادي في التحسن ؟

[1]https://oup.silverchair-cdn.com/oup/backfile/Content_public/Journal/.2010.
[2]https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01387114/document

أولاً : تحليل التصويت في الانتخابات الرئاسية لعام 2017

أ - كيف أثرت الفئات الاجتماعية والمهنية على اختيارات الناخبين للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام 2017 ؟

في عام 2017 حملت مارين لوبان برنامجاً مناهضاً تماماً للعولمة في كافة أبعادها , ولم تغير موقف الحزب من الهجرة على الرغم من تجميل وانتقاء الكلمات الأقل وقعاً على الأطراف الأخرى المعنية . ولكن على الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية والتي كان من المفترض أن تؤدي الى تقدم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية كدوافع للتصويت للحزب على مسالة الهجرة الثابتة منذ تأسيسه , الا ان 34% من ناخبي الحزب ملتزمون بمواقف مارين لوبان حول الهجرة أكثر بكثير من التزامهم بمواقفها حيال الاقتصاد 19%[1]. تسلط هذه الأرقام تراجع تأثير الحزب حول المواضيع المتعلقة بالقدرة الشرائية وظروف العمل .

هذه أهم الدوافع للتصويت لحزب الجبهة الوطنية , تبقى هناك دوافع أخرى نعتقدها للوهلة الأولى مهمة ولكن ليست حاسمة في التصويت , مثل مسالة الخروج من الاتحاد الأوروبي , فأكثر من 50 % من ناخبي الحزب يؤكدون أنه في حالة تخلي مارين لوبان عن مطالبها بالخروج من الاتحاد الأوروبي او اتهاماتها العنيفة له في تحميله المسؤولية بما يحصل من مشاكل اقتصادية , فلن يغيروا خيارهم بالتصويت لها.و يعتقد الخبراء أن سبب اهمال موضوع الاتحاد الأوروبي على الرغم من أهميته يرجع الى أن مارين لوبان وضعته في الخلف اثناء حملتها للانتخابات الرئاسية في عام 2017 .[2]

في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام 2017 , حصلت مارين لوبان على 21,4% وجاءت في المرتبة الثانية ما سمح لها التقدم الى الجولة الثانية في منافسة مع مرشح فرنسا الى الأمام امانويل ماكرون فمن هم ناخبوها , وما يميزهم عن ناخبي ماكرون ؟

خسرت مارين لوبان سيطرتها على فئات الشباب لصالح جان-لوك ملانشون .فعند الذين تترواح أعمارهم بين 17-24 سنة حصلت على 21 % مقابل 30% لميلانشون و 28 % لامانويل ماكرون , في المقابل حصلت على اعلى نسبة تصويت لها لدى الفئات العمرية المتوسطة 29% (35- 49 سنة) و 27% (50-59 سنة) . من حيث الفئات الاجتماعية المهنية , حصلت على 37% كأصوات عمال وأقنعت ثلثي

[1] https://www.lefigaro.fr/politique/les-francais-prevoient-un-duel-macron-le-pen-en-2022-mais-ne-le-souhaitent-pas-20191111
[2] https://www.lejdd.fr/Politique/edito-le-vote-fn-est-toujours-un-vote-de-colere-3296144

العاملين 32% , لا سيما الموظفين في القطاعين الخاص والعام . وبين العاطلين عن العمل حصلت على 26% ولكنها ليست النسبة الأعلى بين المرشحين , فقدتقدم عليها ميلانشون الذي حصل على 36% من أصوات العاطلين عن العمل بينما حصل ماكرون على ادنى نسبة من هؤلاء (14%) في حين حصل على 24% ممن يعملون لحاسبهم الخاص,والنسبة نفسها حصل عليها ميلانشون[1] .

كذلك حققت افضل النتائج عند أولئك الذين يشعرون بأن مهنتهم تتراجع (30%) والذين يشعرون بعدم كفاية الدخل مع متطلبات المنزل 43% وعند الذين يعتقدون بأن الجيل الجديد سيعيش مستوى حياة أدنى (25%) وعند الذين يتقاضون معاشاً متواضعاً 32%[2].

في المقابل صوت المتفائلون لماكرون , فكلما يزيد الدخل يزيد التصويت لماكرون (30% من الاسر ذات الدخل الشهري الأعلى من 3000 يورو) في حين حصل على 14% من بين أولئك الذين لديهم اقل من 1250يورو شهرياً) أما الأسر الأكثر حرماناً ففضلت الى حد كبير جان-لوك ميلانشون (25%) والأكثر مارين لوبان (32%) .[3]فيما يتعلق بمستوى التعليم لا يزال الأقل تعليماً (مستوى أقل من بكالوريا) 30% يصوتون لمارين لوبان .

ب- الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2017 , سوسيولوجيا الناخبين وملف الامتناع عن التصويت.

تذكرنا الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية للعام 2017 , بتلك التي حصلت في عام 2002 , فبعد أن تقدم حزب الجبة الوطنية الى الجولة الثانية بات مؤكدا نجاح منافسه بعد أن يحصل على أصوات ناخبي حزب الجبهة التي حصل عليها في الدورة الأولى وتوافق جميع الأحزاب على اقصائه .

في الجولة الثانية حصل ايمانويل ماكرون على 66,1% بأغلبية الأصوات في جميع الفئات العمرية [4], وجميع الموظفين فضلاً عن العاملين لحسابهم الخاص والأقل تأهيلاً وذوي التعليم العالي , وفي جميع مستويات الدخل من الأقل الى الأكثر ثراءً , وفي جميع المناطق من الريف الى المدينة الى باريس , ومن أقصى اليسار الى اليمين الوسطي . وعلى الرغم من نسبة الامتناع العالية عن التصويت (25,4%)فإن

---

[1]http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/dessous-chiffres/2017/04/24/29006-20170424ARTFIG00183-cadre-employe-ouvrier-qui-a-vote-le-pen-et-qui-a-vote-macron.php
[2]Ibid
[3]https://www.ipsos.com/fr-fr/1er-tour-presidentielle-2017-sociologie-de-lelectorat
[4]https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2017/05/07/le-second-tour-de-la-presidentielle-2017-en-8-chiffres_5123931_4355770.html

غالبية ناخبي فرانسوا فيون أو جان- لوك ميلانشون او بينوا هامون الذين انتقلوا الى الجولة الثانية اختاروا التصويت لامانويل ماكرون .[1]

أما مارين لوبان فقد حصلت على 33,9% وهي نسبة ليست بالضئيلة وأعلى بكثير من تلك التي حصل عليها والدها عام2002 .وكان أغلبية ناخبيها من العمال 56% والذين يقومون بأعمال بسيطة 69% . ولكنها تنافست مع ايمانويل ماكرون على العاطلين عن العمل 47% مقابل 53% , والموظفون 46% مقابل 54% وغير الخريجين 45% مقابل 55% [2].وبالتالي اخترقت مارين لوبان المجتمع الفرنسي على نطاق واسع , حيث حصلت على صوت واحد بين ثلاثة أصوات في جميع الفئات الاجتماعية والديمغرافية , باستثناء الأغنياء حيث سجل ماكرون أفضل نتائجه.

أما كرسي الرئاسة ,فقد كان من شبه المؤكد أنه لن تناله مارين لوبان , فلم يكفتكتل جميع الأحزاب في التصويت لمنافسها في الجولة الثانية كي تسقط , ولكن أيضا نسبة الامتناع الكبيرة التي لم تحدث منذ الستينيات في فرنسا اذ فضل 41% من ناخبي الجولة الأولى لجان -لوك ميلانشون الامتناع عن التصويت , و 32 % من ناخبي فرانسوا فيون و 27% من ناخبي بينوا هامون [3].

والجدير بالذكر أن الامتناع كان أعلى لدى الشباب والموظفين والعمال وبين الاسر الأكثر فقراً .وهذا الامتناع وان لم يسعف مارين لوبن الا انه يعبر بشكل او بآخر عن نجاح وتقدم الحزب , والاستياء الواقع في فرنسا من الأحزاب الحاكمة كما يعبر عن تراجع مستوى المعيشة لدى جزء لابأس به من الفرنسيين لا سيما أن 66% من ناخبي ماكرون ليسوا جميعهم اغنياء[4] , فراينا أن جزءا منهم صوتوا لماكرون بأمر من قادة أحزابهم لقطع الطريق على حزب الجبهة الوطنية فقط.

إن انتصار إيمانويل ماكرون ، مرشح الوسط الليبرالي ، ضد مارين لوبان ، بعد جولة أولى تميزت بإقصاء فرانسوا فيون وبينوا هامون ، مرشحي القوتين السياسيتين اللتين حكمتا فرنسا لأكثر من ثلاثين عامًا ، وانفراج اليسار الراديكالي خلف جان- لوك ميلانشون يجعل هذه الانتخابات الرئاسية بمثابة زلزال سياسي. اذ أن هذه النتائج هي نتيجة الأزمة السياسية العميقة في البلاد.[5]

---

[1]https://www.ipsos.com/fr-fr/2nd-tour-presidentielle-2017-sociologie-des-electorats-et-profil-des-abstentionnistes
[2]Ibid
[3] Le monde ,op.cit,2017.
[4] Ibid
[5]https://www.cairn.info/revue-commentaire-2017-2-page-249.htm?try_download=1

ثانيا: 7,6 مليون ناخب في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية , لم يمكنوا حزب الجبهة الوطنية من الحصول على كتلة نيابية في الانتخابات التشريعية .

يميل الفرنسيون تلقائيا إلى منح الرئيس المنتخب حديثا غالبية برلمانية منذ بدء اعتماد الولاية الرئاسية من خمس سنوات في العام 2002، وبدء تزامن الانتخابات الرئاسية مع الانتخابات التشريعية حيث تبلغ ولاية النواب أيضا خمس سنوات[1]. وبالتالي لم يكن من المستغرب أن يحصل ايمانويل ماكرون على أغلبية مطلقة من الأصوات ,فقد اظهرت نتائج هذه العملية الديمقراطية ان حزب الرئيس امانويل ماكرون "الجمهورية الى الامام" وحليفه فرانسوا بايرو زعيم "الحركة الديمقراطية" الوسطي حازا سوياً على أغلبية نيابية ساحقة.فمع 350 مقعداً من أصل 577 حصل هذا التحالف وخاصة الرئيس ماكرون على تفويض مطلق بتنفيذ برنامجه السياسي. وتوزعت مقاعد هذا التحالف على الشكل التالي: 308 مقاعد للحزب الحاكم و42 مقعداً لـ"الحركة الديمقراطية"[2] .

وكان قد زاد الامتناع عن التصويت في الانتخابات التشريعية لعام 2017 (الذي بلغ في الجولة الأولى 51,4% و57% في الجولة الثانية[3])الفوز الكاسح الذي حققه ماكرون في انتخابات الرئاسة، إذ فاز بـ66% من الأصوات في مواجهة لوبان، ولو أن التصويت لم يكن بالنسبة لكثيرين تأييدا له بل رفضا لليمين المتطرف. أما المفاجأة التي برزت معالم التغير في المشهد السياسي الحزبي في فرنسا كانت فوز رئيس حزب لم يتعدى عمره السنتين فقط جاء ومعه نصف الأعضاء المرشحين من المجتمع المدني لا ينتمون الى أي حزب سابقا ليزيح الأحزاب التي لطالما تداولت السلطة في فرنسا لعقود(60 عاما) . فتحالف الاحزاب اليمينية "الجمهوريين" و"الاتحاد الديمقراطي المستقل" حصل على 137 مقعداً. 120 مقعداً منها للجمهوريين.[4], ولكن يبقى لهم دور في المعارضة وإمكانية لتفعيل برامجهم , اما الفشل الذريع فقد أصاب الحزب الاشتراكي أي يسار الوسط الذي كان يشكل غالبية المجلس في عام 2012 اذ لم يتمكن من الحصول سوى على 33 مقعداًعلى الرغم من تحالفه مع اليسار الراديكالي .

---

[1]https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/12/بالأرقام-نتائج-الدور-الأول-من-تشريعيات-فرنسا

[2]http://www.lefigaro.fr/elections/legislatives/2017/06/18/38001-20170618ARTFIG00231-resultats-legislatives-le-front-national-fait-entrer-au-moins-6-elus-a-l-assemblee.php

[3] Ibid

[4].bfmtv.com%2Fpolitique%2Fdocument-bfmtv-le-pen-secrets-pardons-et-trahisons-1609435.html&usg=AOvVaw0m-kRdNGrhLBth3DqjVmmF

أما حزب الجبهة الوطنية وان لم يحقق توقعاته بالحصول على 15 مقعدا تسمح له بتشكيل مجموعة في الجمعية الوطنيةلسماع صوته البرلمان اذ حقق 13,20% من الأصوات وذلك بانخفاض 0,4% مقارنة بعام 2012 , الا أنه تقدم من 2 الى 8 نواب الى البرلمان [1],وهي أفضل نتيجة له في الانتخابات الأغلبية, وبالتالي نستطيع القول بأن الحزب لا يزال في طور التقدم , لا سيما أيضا أن ما يقرب من نصف الأعضاء المرشحين لديه هم من النساء (247 نساء مقابل 259 رجال)[2].

الا ان عقبات عديدة تقف دائما وراء الأحزاب الصغيرة تمنعها من خوض المنافسة في الانتخابات التشريعية الفرنسية تتمثل في طبيعة النظام الانتخابي الاغلبي على دورتين الذي يجبر الأحزاب التي حصلت على اغلبية تمنحها التقدم الى الجولة الثانية (كل مرشح يجب ان يحصل على 12,5%[3] من أصوات الناخبين في الجولة الأولى) بأن تقوم بتحالفات لكي تكسب الأغلبية أو قوة معتبرة داخل البرلمان . في عام 2012 على الرغم من الدرجات الأعلى بكثير من الأحزاب الأخرى , الا ان الحزب لم يتمكن من الحصول الا على نائبين فقط , لأنه ليس لديه حليف قوي لإبرام اتفاقات حتى أنه كسر التحالف الوحيد الذي تمكن من تأسيسه مع حزب نيكولاس دوبون . [4]

بالإضافة الى ذلك يلاحظ العالم السياسي جان ايف كامو , الاخصائي في دراسة حزب الجبهة الوطنية , أن ديناميات الانتخابات التشريعية تشبه تلك الرئاسية في فرنسا , فالناخبون الذين صوتوا لمرشح لم يحصل على حشد كبير في الجولة الأولى لا يندفعون للتصويت له في الجولة الثانية , وهكذا في الانتخابات التشريعية التي تتبعها على الفور , فوفقا لدراسة أجراها معهد ايفوب , فإن 55% من ناخبي مارين لوبان في الانتخابات الرئاسية لم يذهبوا للاقتراع خلال الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية [5]. كما ان هؤلاء الناخبون يبتعدون عن التصويت بمجرد اجتياز الانتخابات الرئاسية بسبب تكوينهم الاجتماعي , فهم من فئات غير مؤهلة وأقل اهتماما بالسياسية . وحزب الجبهة الوطنية ليس حزبا صغيرا فقط بل مستبعداً من كافة الأطراف السياسية الفرنسية , حتى ان 243 من نوابه المرشحين خضعوا لتحقيقات قضائية بأمر من

---

[1]http://grand-angle.lefigaro.fr/extreme-droite-europe-enquete-vote-populisme
[2]https://arabic.euronews.com/2017/06/19/french-elections-official-results-second-round-le-pen-abstention
[3]http://www.lefigaro.fr/elections/legislatives/2017/06/18/38001-20170618ARTFIG00231-resultats-legislatives-le-front-national-fait-entrer-au-moins-6-elus-a-l-assemblee.php
[4] Ibid

[5]https://www.francetvinfo.fr/elections/legislatives/legislatives-pourquoi-le-fn-est-en-train-de-passer-tres-loin-de-son-objectif-initial_222

الحكومة ولم يتسن لهم الترشح . العنصر الأخير الذي يؤخذ في عين الاعتبار ان اميانويل ماكرون نجح في إحباط خطاب الجبهة الوطنية من خلال تبني مواقف مماثلة نسبياً لملء الفجوة بين اليمين واليسار[1].

ثالثاً :الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام 2019 , صعود غير مفاجئ لليمين الشعبوي .

بعدما أظهرت نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية للعام 2017 أن حزب التجمع الوطني لا يزال بعيداً عن جعل " القوميين " معسكر الأغلبية في فرنسا , عاد الانشقاق بين " انصار العولمة " و " القوميين " ليظهر من جديد بقوة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية التي حصلت بعد عامين سنة 2019 واعتبرها كثيرون بمثابة استفتاء حول الانغلاق أو الانفتاح العالمي لفرنسا . [2]

وعلى الرغم من التوقعات بفوز اليمين المتطرف الفرنسي , الا ان حزب "التجمع الوطني" الذي تقوده مارين لوبان فاز بنسبة 23,31% وهو انخفاض واضح عند النظر لنتائج التصويت بانتخابات عام 2014 والتي بلغت 24.86 %، حين كان يعرف الحزب ذاته باسم "الجبهة الوطنية"، بينما فاز حزب إيمانويل ماكرون الليبرالي، "الجمهورية إلى الأمام!"، بنسبة 22.41 في المئة، وفقا لأرقام وزارة الداخلية الفرنسية.[3]مما دفع مارين لوبان الى دعوة رئيس الجمهورية لحل الجمعية الوطنية وإعادة الانتخابات لجعلها اكثر تمثيلاً باعتماد النظام النسبي [4]. .وبالتالي نستطيع القول ان هذه النتائج لا تبين استمرار فعالية تطبيع حزب التجمع الوطني مع المشهد السياسي الفرنسي والاوروبي (بالإضافة الى تغيير اسم الحزب تراجعت مارين لوبان عن المطالبة بالخروج من الاتحاد واليورو واكتفت بالإصلاحات فقط) بقدر ما تدل على ارسال الشعب رسالة الى ماكرون لا سيما بعد ست اشهر من مظاهرات السترات الصفر وما كشفه الشارع الفرنسي عن الاستياء الواضح من أعمال حكومة ماكرون الجديدة .

وإذا كان اليمين الشعبوي قد حل في المرتبة الأولى في فرنساوانجلترا وإيطاليا , الا انه في المحصلة لا يزال أقلويا في البرلمان الجديد الذي ما تزال تستحوذ على الأكثرية فيه أحزاب موالية للاتحاد الأوروبي. فأحزاب الوسط التقليدية ما زالت تحتفظ بالغالبية رغم خسارتها نحو 70 مقعداً .وبالإضافة الى تمكن حزب

---

[1]Ibid

[2]https://www.francetvinfo.fr/elections/resultats-europeennes-2019-pourquoi-malgre-son-succes-marine-le-pen-ne-doit-pas-crier-victoire-trop-vite_3461579.html

[3]https://www.alhurra.com/a/496402/الانتخابات-الأوروبية-أهم-المخرجات.html

[4]https://www.lemonde.fr/politique/article/2019/05/26/marine-le-pen-savoure-sa-victoire-et-evoque-un-desaveu-democratique-pour-macron_5467692_823448.html

"تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا"، " "ALDE&Rاختصارا، والذي يضم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، من كسب 32 مقعدا، الامر الذي يتيح له دورا هاما في ترشيح المسؤولين للحصول على مراكز أساسية في الاتحاد الأوروبي[1].

كما أن النتيجة الجيدة التي حصل عليها حزب التجمع الوطني لا تترجم كمناصب ذات مسؤولية في اللجان داخل البرلمان الأوروبي , لان البرلمانيين قرروا تشكيل "هيئة تطويق" " "Cordon sanitaire ضد نواب اليمين المتطرف.[2]

في المحصلة يتبين أنه كلما ارتفع عدد ناخبي الجبهة الوطنية ، قلت درجة تميزهم ، لكن قلة الشهادات ، وحالة التوظيف ،والعيش في المناطق الحضرية غير المتكافئة للغاية بالنسبة لتوزيع الدخل لا تزال عوامل حاسمة للتصويت لحزب التجمع الوطني .التحدي الذي يواجه مارين لوبان اليوم هو توسيع قاعدتها الاجتماعية ؛ لا سيما نحو الأشخاص في أدنى السلم الاجتماعي.

[1]https://www.lepoint.fr/elections-europeennes/europeennes-cette-alliance-progressiste-qui-se-dessine-19-05-2019-2313530_2095.php
[2]http://grand-angle.lefigaro.fr/extreme-droite-europe-enquete-vote-populisme

الخاتمة

لقد انطلقت إشكالية البحث من سؤال أساسي ألا وهو العلاقة ما بين العولمة وصعود اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا ولا سيما في فرنسا . فكان ان انقسم البحث الى قسمين الأول أوروبي والثاني فرنسي وبالتالي خلصنا الى **نتيجتين الأولى تخص أوروبا والثانية فرنسا بالتحديد.**

لقد شهدت **القارة الأوروبية** تغيرات سريعة حصلت بسبب العولمة مباشرة وغير مباشرة , فمن الناحية الاقتصادية و كدول صناعية ولاسيما بلاد أوروبا الغربية , بحاجة دائمة الى تطوير الصناعات وآليات العمل بأحدث الوسائل الممكنة لإبقائها على قدر من القوة في المنافسة الدولية , هذا الامر أدى بدوره الى خسارة العديد من الوظائف بسبب ثورات التحديث دائمة التقدم . وقد شهدت هذه الدول نقلا للمصانع نحو البلدان التي فيها عوامل انتاج ارخص بهدف المنافسة في السوق الدولية كما وان الضرائب وارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج أدت الى تسكير مصانع بحالها .ولقد تأخرت هذه الدول في مجال الابتكار والتطوير التكنولوجي الامر الذي جعلها مستوردا وليس مصدرا لمثل هذه المنتجات الهامة جدا في الاقتصاد المعاصر.

أما ثقافيا فقد أدى تدفق المهاجرين في السنوات القليلة الماضية من الشرق الأوسط الى دخول جدل سياسي وخلافات بين الدول على إدارة الأزمة التي استثمرتها أحزاب اليمين المتطرف في أكثر من بلد أوروبي. لا سيما في ظل التوترات الأمنية التي رافقت مجيئ اللاجئين الأمر الذي ساهم جدا في ترويج الصراع الفكري والثقافي بين الشعوب الأوروبية الأصلية والأجانب .

في هذه الفترة بالذات كانت نظرة الأوروبيين تجاه إشكاليات العولمة سلبية في العديد من الدول , الا ان وجهة النظر هذه ليست ثابتة بل تتغير بحسب الوضع الاقتصادي للشعوب أولاً وقبل أي شيء , فمعظم الدول الأوروبية تتقدم رؤيتها الإيجابية تجاه العولمة بتقدم وضعها الاقتصادي , باستثناء فرنسا التي لم تتقدم بإيجابية عندما تحسنت الأحوال الاقتصادية كما باقي الدول الأوروبي الأخرى (35% مقابل 45%) .
أما الآراء تجاه الاتحاد الأوروبي فقد ايدته الشعوب ولكن ليس بقدر ما رغبت الحكومات التي قامت بإنشائه من دون مطلب شعبي , فهي آراء من نفس طبيعة تلك المتعلقة بالعولمة كون النظرة الى الاتحاد هو أنه واحد من تجليات العولمة الأبرز , بخلاف بريطانيا المندمجة في العولمة حكومة وشعباً ولكنها تعتقد ان الاتحاد الأوروبي يحد من طموحها وقدراتها وانفتاحها القوي على العالم في الوقت الذي ترى باقي الدول بأن الاتحاد يساهم في العولمة التي تعود بالضرر عليها.

أما الأحزاب التي استغلت المشاكل الواقعة في أكثر من بلد أوروبي ,فهي أحزاب اليمين المتطرف , حزب التجمع الوطني في فرنسا , حزب البديل في ألمانيا , حزب يوبيك في المجر اليوكيب في بريطانيا وغيرها العديد من الدول لا سيما في أوروبا الغربية .واليمين المتطرف هذا هو يمين متطرف انتخابي بعيد عن المتطرف التقليدي الذي كان فاشيا لا يقبل الديمقراطية , بعكس الأخير الذي انخرط في اللعبة الديمقراطية متكيفاً مع تطورات المجتمع ولكنه أبقى على أيديولوجيته الرئيسة وهي الأصلوية أي الدفاع عن المولودين في البلد ضد الأجانب .وعلى ضوء ذلك تتخذ أحزاب اليمين المتطرف مواقفها حتى الاقتصادية منها فهي ترفض العولمة من منطلق ثقافي وكراهية للأجانب وتفضيل وطني . وهذه الأحزاب انتهازية لأنها تغتنم أي قضية تخدم مصلحتها وهذه الانتهازية هي أحد الأسباب التي تجعل من الصعب تحديد ايديولوجياتها بدقة , فهي مرنة قادرة على تكييف خطابها وتغيير مواقفها . وعليه من الممكن جدا أن تتغير بشكل كبير بعد سنوات قليلة .

أما الأسباب التي ساعدت على صعود أحزاب اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا فتختلف من دولة الى أخرى ولا ترجع كلها الى العولمة . فأوروبا الشرقية شهدت تغيرات وتحديثاً كبيراً ومع ذلك لم تعرف اليمين المتطرف على الشكل الذي عرفته أوروبا الغربية . كما أن كل من الفائزين والخاسرين من العولمة يصوتون لصالح اليمين المتطرف في كل من سلوفاكيا وكرواتيا . كما ان الارتباط بين الأزمات الاقتصادية وأحزاب اليمين المتطرف الشعبوي يفتقر الى العلاقة التجريبية. فهناك في ايرلندا ازمة مالية منذ عام 2008 الى عام 2010 ومعدل بطالة 13,7,% , ولا يوجد اختراق لليمين المتطرف . بينما تشهد النمسا صعودا لحزب fpoاليميني المتطرف في وقت لا تتخطى فيه معدلات البطالة ال 3% . وعليه لا نستطيع القول بان أحزاب اليمين المتطرف تزدهر مع تصاعد إشكاليات العولمة ونحن بحاجة الى دراسة كل دولة على حده لما لها من خصائص جيوسياسية واقتصادية وثقافية مختلفة عن الأخرى .

وفي حين أننا لا نستطيع تهميش او انكار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على التصويت لصالح اليمين المتطرف يجب توضيح ان هذه العوامل ليست سبباً كافياً لشرح نجاحات اليمين المتطرف في بعض البلدان الأوروبية , فهذه الأحزاب تعمل على مفاقمة المشاكل الاجتماعية وتبتعد عن الواقعية . لذلك فإن العوامل الاقتصادية ليست وحدها من يؤثر على الناخبين بل بالأحرى تصور المواطنين لهذه العوامل , فاليمين المتطرف يعمل على الرمزية وليس على الواقعية .

وفيما يخص المهاجرين كون الهجرة هي جزء من العولمة , أيضا لا يرتبط أعداد المهاجرين في منطقة ما بالتصويت لليمين المتطرف . في دول أوروبا الشرقية نسبة المهاجرين ضئيلة ولكن المستهدف هم الأقليات

العرقية داخل البلد , وهذا يؤكد ان نتائج العولمة ليست السبب وراء ظهور هذه الأحزاب . كما انه لا توجد علاقة بين العدد الفعلي للأجانب الموجودين في بلد ما وبين التصويت لليمين المتطرف (المانيا بريطانيا اسبانيا) فيها اعداد مهاجرين كبيرة ولكن اليمين المتطرف ليس قوياً , اما (الدنمارك , هولاندا) يوجد فيهما يمين متطرف قوي مع أعداد اقل من المهاجرين . فرنسا وإيطاليا هما الدولتان الوحيدتان اللتان تضمان يميناً متطرفاً قوياً مع وجود أجنبي كبير .

من هنا من الضروري جدا دراسة كل دولة أوروبية على حده ونحن اتخذنا فرنسا نموذجا كونها شهدت صعودا بارزا لهذه الحركات متمثلا بحزب التجمع الوطني .

فإذا اخذنا **اليمين المتطرف الفرنسي .** نرى أن له تاريخه الممتد الى الثورة الفرنسية حيث ظهر مفهوما اليمين واليسار الوسط والمتطرف في الأحزاب السياسية . لقد بدأ اليمين المتطرف الفرنسي مع جورج بولانجيه وانتهى مع جان ماري لوبان الذي وحد كل الحركات اليمينية المتطرفة في حزبه الذي شهد منذ تأسيسه صعودا نستطيع أن نصفه بالبطيء مقارنة مع أحزاب أخرى في فرنسا كحزب ماكرون " فرنسا الى الامام " او غيره .وهذا الصعود الذي بدأ منذ دخوله المعركة الانتخابية في عام 1984 وحصل على 11% من الأصوات , تخللته فترات من القوة وأخرى من الضعف ,ففي عام 1986 وبفضل النظام النسبي حصل على 10% من الأصوات في الانتخابات التشريعية ولكن مع عودة النظام الاغلبي فإن نفس النتيجة لم تؤهله الحصول إلا على نائب واحد وذلك في عام 1988 .

لقد تطور ناخبوالحزب مع مرور السنين واتسعت قاعدتهم الانتخابية وتغيرت أيضا , فمع استمرار قضايا الهجرة , والفئات الاجتماعية , تغلغل الحزب في المناطق الريفية منذ العام 2002 والفئات العمرية انتقلت من الشباب الى الأكبر سنا وهكذا عاد ناخبو الحزب الى اليمين الكلاسيكي بعد ان اقتربوا من اليسار . ثم عادوا في عام 2012 وابتعدوا عن اليمين وجذبوا اليهم النساء في هذه المرة . وهكذا فإن اليمين المتطرف الفرنسي يتمتع بحركية متنقلة من فئة الى أخرى ومن حزب الى آخر .

ومن عام 1999 الى عام 2007 تراجع الحزب باستثناء عام 2002 اذ حصلت عدة ظروف ساهمت في تقدمه الى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لتلك السنة . أما في عام 2012 فتوسعت القاعد الشعبية للحزب بشكل كبير , ويعود ذلك الى سببين أساسين : الأول وهو الأهم مدفوع بجذور التحولات الاجتماعية التي طالت المجتمع الفرنسي منذ العام 2008 . والسبب الثاني هو عمل مارين لوبان على تطبيع حزبها مع المشهد السياسي الفرنسي وتغيير العديد من مواقفها السطحية من دون تغيير ايديولوجية الحزب أو

هيكليته الأساسية . ومع تنامي المشاكل الناجمة عن العولمة مباشرة وغير مباشرة استمر الحزب في الصعود على تلك المشاكل على طريقته ليكسب المزيد من النجاح وذلك في العام 2017 حيث انتقل التصويت في فرنسا من تصويت بين اليمين واليسار الى التصويت بين مؤيدي ومعارضي العولمة نظرا لتداعياتها في المجتمع الفرنسي . وعلى الرغم من تقدم الحزب مع تصاعد مشاكل العولمة , الا انه لم يصل الى الحكم او الى موقع يستطيع من خلاله اتخاذ قرارات في الحكومة . وهذا لا يعود فقط الى طبيعة النظام الانتخابي الفرنسي فقط بل الى خوف الفرنسيين انفسهم من اليمين المتطرف كونه لا يزال يحمل رجعية كبيرة في عقائده . وعليه فنحن نعتقد ان العولمة سبب رئيسي لصعود اليمين المتطرف في فرنسا ولكن مهما بلغ الأمر لن يتمكن هذا الحزب من الوصول الى السلطة لان الفرنسيين انفسهم تطوروا كثيرا فكريا وتقدموا عن مواقف الحزب الرجعية هذه .

وفي غالب الظن أنه اذا استمر النمو الاقتصادي وهدأت المشاكل الأمنية , فقد يتراجع الحزب في الانتخابات الرئاسية المقبلة , ولكن الإرهاب لا يزال يضرب البلاد , وما زالت المخاوف تنتشر جراء إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي .اما النمو الاقتصادي البطيء الذي من الصعب أن يشعر به الشعب بسرعة فربما يؤدي الى نتائج قريبة من تلك لتي حصلت عليها مارين لوبان في عام 2017 , الا اذا حدث مفاجآت لصالحها في السنتين المقبلتين . ولكن نشدد على صعوبة وصولها الى السلطة فحزب التجمع الوطني لطالماتميز ناخبوه بالتصويت الاحتجاجي ورفض الأحزاب الأخرى من منطلق نقدي وليس جدياً يهدف الى وصول الحزب الى السلطة . وعلى الرغم من تراجع نسبة التصويت الاحتجاجي الذي كان 84% ثم انخفض الى 60% ما يشيبأن الحزب بات مترسخاً أكثر في تركيبة المشهد السياسي الا أنه,رغم كل شيء, لا يزال اقل من أن يكون تصويت قناعة .

وهكذا فإن الفرضية التي وضعناها بعد قراءاتنا الاولية للبحث لم تثبت صحتها الا في الجزء الأول منها فيما يخص الدول الاوروبية , حيث تأكدنا من أن الحالات الأوروبية تختلف من بلد الى بلد في القارة العجوز ،الأمر الذي لا ينفي وجود عناصر مشتركة ،وبأن العلاقة ما بين العولمة ،باشكالياتها المختلفة، وصعود اليمين المتطرف قائمة ، وهي طردية من دون أن تكون بالضرورة مباشرة وقوية. أما الجزء المتعلق بفرنسا الذي افترض بأن صعود هذا اليمين ،في الحالة الفرنسية، يقوم أكثر على فشل الأحزاب التقليدية في حل المشكلات التي فاقمتها العولمة منه على قناعة الناخبين بأن العولمة والاتحاد الأوروبي والانفتاح وغيره أشياء سلبية, ليس صحيح تماما .فبالاضافة الى انعدام الثقة في الأحزاب التقليدية في فرنسا الا ان حوالي نصف الشعب الفرنسي لديه انطباع سلبي الى حد ما حيال العولمة حتى ولو كان مستفيدا منها

اقتصادياوالأغلبية فيه متشبثة بالهوية الوطنية والثقافة الخاصة , نسبياً على الأقل,أكثر مما هو الحال في دول أوروبية أخرى . وعليه فإن اشكاليات العولمة أن كانت اقتصادية او ثقافية لها تأثير مباشر على التصويت لصالح حزب التجمع الفرنسي وهذا ما بينه البحث في تحققه من نمو الحزب على مدار السنين وتطور قاعدته الشعبية التي اختلفت وفقا للظروف الاقتصادية والثقافية الناتجة عن العولمة في جزء كبير منها . وفي ظل هذه الظروف وعدم قدرة الاحزاب الحاكمة على مواجهة التحديات الكبيرة التي يعاني منها المواطن الفرنسي راح الاخير يصوت لحزب التجمع الوطني وذلك كرسالة تهديدية الى السلطة الحاكمة لحثها على اتخاذ الإجراءات الضرورية الآيلة الى إيجاد حلول ناجعة للمشاكل المتراكمة منذ عقود. فهل يتطور التصويت "التهديدي" أو "الاحتجاجي" الى درجة انتشار القناعة ,في ظروف تفاقم المشاكل والاخفاقات في مواجهتها, بأن لا بأس من منح لوبان الفرصة لتحقيق وعودها وبرامجها؟

في آخر استطلاع للرأي أجراه معهد ايفوب جاء أن 68% من الفرنسيين لم يعودوا مقتنعين بأن الانقسام هو بين اليمين واليسار, وبالتالي متأكدين من أن المبارزة الرئاسية المقبلة ستكون بين لوبان وماكرون, وأن 72% يشعرون بالمرارة حيال هذه الحقيقة, فكما أنهم يعلنون موت الانقسام القديم لكنهم يأسفون عليه في الوقت نفسه. هل هي مفارقة؟ يتساءل لوران جوفران كاتب افتتاحية صحيفة ليبراسيون الذي يؤكد بأن الانقسام بات بين الانفتاح والانغلاق ,بين التقوقع الهويتي والتسامح, بين الشعب والنخب, والذي حوله بات يتمحور النقاش العام الذي كان قائماً في السابق بين الليبراليين المحافظين والتقدميين اليساريين. ماكرون يمثل الانفتاح ولوبان الانغلاق ولكنه أيضاً يمثل النخب وهي تحمل لواءالشعب. هذا الشعب هو الأغلبي ويمقت النخب,من هنا قلق الفرنسيين من هذه المبارزة المقبلة التي لا يريدونها لخشيتهم من تسلق لوبان على سلم الإخفاقات المتراكمة لحكم ماكرون.[1]

على الأرجح أن يتكرر تحالف الأضداد لسد طريق الأليزيه أمام لوبان, في الانتخابات المقبلة,الأمر الذي لا يلغي القلق القائم حيال التطرف من جهة واشكاليات العولمة من جهة أخرى ,وهو قلق لا يقف عند حدود فرنسا أو أوروبا بدليل موجة الاحتجاجات ذات الطابع المطلبي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي اجتاحت, في خريف العام 2019 , جهات العالم الأربع من البيرو وتشيلي وهونغ كونغ وفرنسا والعراق وايران والجزائر والسودان وغيرهم ,والتي يرى فيها برتراند بادي فصلاً جديداً من مسرحية العولمة.[2]

[1]Laurent Joffrin"Droite-gauche,c'est fini?" editorial de Liberation,12 Nov.2019
[2]Bertrand Badie,"L'acte II de la mondialisation a commence »,Le Monde,8 Nov.2019

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

كتب:

1- أمين(سمير) وآخرون , العولمة والنظام الدولي الجديد ,ط1,لبنان,مركز دراسات الوحدة العربية , 2004.

2- بادي برتنار و فيدال دومينيك, أوضاع العالم 2019 (عودة الشعبويات),ترجمة نصير مروة , مؤسسة الفكر العربي ,بيروت,2019.

3- بن تمسك (مصطفى) ، الحداثة الأوروبية مسارات التفكيك ونهاية الريادة، مؤمنون بلا حدود، ط: 1، 2018

4- خضر (بشارة), عملية الاندماج الأوروبي النشأة-العقبات-التحديات المستقبلية, مركز الامارات للدراسات والبحوث, الامارات,2010.

5- خضر(بشارة), أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس , مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت, 2010.

6- دياب(محمد), الاقتصاد العالمي وتحولات وتحديات ..ومعضلات, دار كنز المعارف,بيروت 2019.

7- دياب(محمد), التجارة الدولية في عصر العولمة , دار المنهل اللبناني , بيروت, 2010.

8- زغوني (رابح) , الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا ,مقاربة سوسيوثقافية ,مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان,2014.

9- العزي (غسان) , سياسة القوة ,مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى , مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ,الطبعة الأولى ,بيروت2000.

10- ميني(ايف), النظام السياسي الفرنسي في أسس ومرتكزات ونظم الجمهورية الخامسة في فرنسا, ترجمة محمد عرب صاصيلا, الهيئة العامة السورية للكتاب,دمشق, 2018.

11- هوبزباوم (اريك) ,العولمة والديمقراطية والإرهاب , مركز الجزيرة , 2006.

دراسات ومقالات علمية:

1. باهى ريهام "تداعيات صعود اليمين المتطرف فى اوروبا والولايات المتحده" , السياسه الدوليه , العدد 208,القاهرة,2018.

2. بشارة، عزمي. "صعود اليمني واسترياد رصاع الحضارات إىل الداخل:حينام تنجب الدميقراطية نقائض الليربالية". سياسات عربية. العدد 23, 2016 .

3. حسين ابتسام " اليمين فى فرنسا والمانيا ومستقبل الاتحاد الاوروبى", السياسه الدوليه ,المجلد 52 , العدد 208 ,القاهرة,2017.

4. الشوبكى عمرو"الانتخابات الرئاسيه الفرنسيه 2002 لماذا تقدم اليمين المتطرف ", السياسه الدوليه , المجلد 37,العدد 149, القاهرة ,2002.

5. صبحى مجدى" الحمائيه وتصاعد القوميه الاقتصاديه ", السياسه الدوليه ,العدد 208,القاهرة,2017.

6. عبد الرزاق أبو بكر " الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية:دراسة في أسباب صعود التيار الشعبوي في أميركا وتداعياته" ,سياسات عربية, العدد 26, 2017.

7. الكواكبى سلام " صعود اليمين المتطرف فى فرنسا من الهامش الى صداره المشهد" , السياسه الدوليه , العدد 33, القاهرة , 2017.

8. نافي ريناس "صعود اليمين المتطرف الاسباب والتداعيات : دراسة تحليلية",المركز الديمقراطي العربي , القاهرة 2017.

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية :

كتب

1. ADORNO Théodore, Etudes sur la personnalitéautoritaire, Editions Allia, Paris, 2007.

2. Agrikolliansky Erik ,’’les partis politiques en France au 20e siecle ‘’,Armand Colin,Paris,2000.
3. BETZ Hans Georg, La droitepopulisteen Europe, extrêmeoudémocrate ?, Paris, Autrement, Coll. CEVIPOF, 2004.
4. Betz Hans-Georg : La droitepopulisteen Europe. Extrême et démocrate ?,paris,2004
5. Bonafice Pascal ,’’50 idees recues sur l’etat du monde’’,3eme edition,Armand colin,paris,2012.
6. Bourguignon Francois, “pauvrete et developpementdans un monde globalize “ eddupliprint, Paris ,2017 .
7. BourguignonFrancois , “la mondialisation de l’inegalite” , ed le seuil ,Paris ,2012
8. Bouvet Laurent “L’insecuriteculturelle” Fayard,Paris 2015
9. Camus Jean Yves ,’’Le front National ‘’,Les essentiels Milan 2004.
10. Camus Jean-yves ,lebourg Nicolas ,”les extremes droits en Europe” ,ed du seuil,paris,2015
11. Charaudeau Patrick ,’’ Le discourspolitique : Les masques du pouvoir’’, Limoges, ÉditionsLambertLucas,paris, 2014.
12. Collovald Annie , ‘’le populisme du Fn , dangereux contresens’’ ed du courant,paris,2004.
13. Dézé Alexandre, Le Front national : à la conquête du pouvoir ?, Paris, Armand Colin, 2012.
14. Ebertstiftung Friedrich.’’ courant politiquedominant ?“ , bureau de paris, avril ,2011.
15. Giblin Beatrice ,’’L’extreme droite en Europe’’ ,eds la decouvert,paris ,2014.
16. LABEVIERE RICHARD : “ Terrorisme face cachee de la mondialisation” Ed ,Essaiparis,2016.
17. Laffont Robert : “les enemies intimes de la democratie “. Ed,versilio ,paris,2012
18. Lescure Jean-claude ,’’Fascime et nazisme’’,ed du seuil ,paris,1998.
19. MAINGUENEAU Dominique’’ Discours et analyse du discours.’’ Introduction Paris, Armand Colin.duSeuil, Paris , 2014
20. Mayer Nonna,Perinneau Pascal,’’Le front National a decouvert’’,presse de science po,paris,1997.
21. MayerNonna, Perrineau Pascal: ‘’Pourquoivotent-ils pour le Front national ?’’ pouvoirs-Revue francaised’etudesconsttitutionnelles et polotiques,le seuil1990
22. Mei Duanmu, HuguesTertrais: “temps croisees“ ,Maison des Sciences de l'Homme, paris, 2010
23. Moreau Philippe defarges ,”Nouvelles relations internationals “ Paris ,2017.
24. Muller-wernerJan “ qu’estce que le populisme “ folio essais ,Espagne,2017.
25. Nicolas philippe : Gauche au dela de cettelimite la politiquen’est plus pensable Droite.paris,2003

26. Paxton Robert,"la France de Vichy",ed.le seuil,paris 1997
27. Platone Francois ,''les partis politiques en France '',ed ,Milan ,paris, 2003.
28. Raflik Jenny: " Terrorisme et mondialisation. Approcheshistoriques", « Bibliotheque des Sciences Humaines»,paris , 2016
29. Remond Rene ,"Ladroiteen France de la première Restauration la VeRépublique",revue de science politique ,paris 1964.
30. S. CRÉPON, A. DÉZÉ, N. MAYER, ''Les faux-semblants du Front national :Sociologie d'un parti politique ''.ed les presses de science Po.Paris,2015.
31. SCHNEIDERMANN Daniel., ''Le cauchemarmédiatique'', ÉditionsDenoël, paris, 2003
32. Sylvie Aebischer ,''Gauche ,Droit'',ed,Nicolas philippe,paris,2003.
33. TAGUIEFF Pierre-André, L'illusionpopuliste : de l'archaique au médiatique, Paris : Berg International, 2002.
34. Vidale Francoise Jean "Le Modèleallemand, Un capitalismedémocrate-chrétien", Éditions des maisons des sciences de l'hommeassociées,paris,2018.
35. Yves Camus Jean –Lebourg Nicolas ,''LES Droites Extremes En europe'',ed du Seuil,paris,2015.

- المواقع الألكترونية :

1. https://www.touteleurope.eu/actualite/que-pensent-les-francais-de-l-europe.html
2. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264111929-fr.pdf?expires=1560067238&id=id&accname=guest&checksum=559B44CC37CB610983A83665AF40C944
3. http://library.fes.de/pdf-files/iez/12986.pdf op.cit.p,45
4. https://journals.openedition.org/teoros/2266
5. https://www.causeur.fr/le-terrorisme-est-indissociable-de-la-mondialisation-16291
6. https://arretsurinfo.ch/dr-tewfik-hamel-le-terrorisme-risque-de-devenir-ingerable-dans-un-proche-avenir-partie-1/
7. https://www.erudit.org/fr/revues/riac/1993-n30-riac02137/1033663ar.pdf
8. https://www.taurillon.org/Comment-le-processus-de-mondialisation-change-t-il-l-Etat
9. https://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/3303331600312/3303331600312_EX.pdf
10. http://economie.wallonie.be/content/la-commission-publie-un-document-de-r%C3%A9flexion-sur-la-ma%C3%AEtrise-de-la-mondialisation
11. https://www.lemonde.fr/idees/article/2017/05/19/l-europe-et-la-maitrise-de-la-mondialisation_5130460_3232.html
12. https://www.alaindebenoist.com/2018/10/01/europe-populisme-souverainisme-et-mondialisation-les-enjeux-des-temps-modernes/

13. https://www.lemonde.fr/economie/article/2019/04/05/face-a-la-chine-et-aux-etats-unis-l-industrie-europeenne-vacille_5446103_3234.html
14. http://www.lefigaro.fr/international/dossier/construction-europeenne-europe
15. http://www.jpbetbeze.com/leurope-soft-power-ou-no-power/
16. http://www.institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/ok-identiteeuropeennemondialisation-fabry-ijd-dec16.pdf?pdf=ok
17. http://www.institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/cdeuropeallemagnefranceevolutiondesopinionspubliques-ijd-jdib-septembre17.pdf
18. http://www.fondapol.org/wp-content/uploads/pdf/documents/Etude_Mondialisation.pdf
19. http://ec.europa.eu/commfrontoffice/publicopinion/archives/eb/eb79/eb79_publ_fr.pdf
20. https://www.letudiant.fr/boite-a-docs/telecharger/antimondialistes-altermondialistes-2750
21. https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2007-33-page-5.htm
22. http://www.strasbourg-europe.eu/les-grandes-etapes-de-la-construction-europeenne,337
23. http://www.lefigaro.fr/vox/politique/2018/06/04/31001-20180604ARTFIG00211-derriere-l-abstentionnisme-europeen-un-rejet-profond-de-l-ue.php

24. https://www.lepoint.fr/monde/europeennes-l-abstention-en-hausse-continue-records-a-l-est-19-05-2019-2313504_24.php
25. http://www.lefigaro.fr/vox/politique/2014/05/19/31001-20140519ARTFIG00085-l-europe-vraie-coupable-ou-bouc-emissaire.php
26. http://www.institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/cdeuropeallemagnefranceevolutiondesopinionspubliques-ijd-jdib-septembre17.pdf
27. https://www.lorientlejour.com/article/1172067/le-poids-des-principales-forces-eurosceptiques-a-travers-lue.html
28. https://www.la-croix.com/Monde/Europeennes-progression-limitee-eurosceptiques-poussee-ecologiste-2019-05-26-1301024484
29. https://www.huffingtonpost.fr/2014/05/25/resultats-europeennes-extreme-droite-progresse_n_5389433.html
30. https://www.lepoint.fr/monde/brexit-un-terrible-impact-sur-l-economie-britannique-28-11-2018-2275079_24.php
31. https://www.la-croix.com/Monde/Europe/Le-Royaume-Uni-lUnion-europeenne-neuf-dates-2017-03-29-1200835751
32. https://www.lemonde.fr/international/article/2019/05/23/brexit-le-gouvernement-britannique-repousse-le-vote-des-deputes-sur-son-nouveau-projet-de-loi_5466072_3210.html
33. https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/allemagne/l-union-europeenne-et-l-allemagne/

34. https://theconversation.com/lallemagne-est-elle-encore-pro-europeenne-116477
35. https://www.lemonde.fr/idees/article/2018/08/30/allemagne-les-menaces-de-l-extreme-droite_5348093_3232.html
36. https://www.lepoint.fr/elections-europeennes/europeennes-en-allemagne-l-ue-a-toujours-la-cote-12-04-2019-2307268_2095.php
37. http://www.lefigaro.fr/international/2017/09/24/01003-20170924ARTFIG00188-legislatives-en-allemagne-amere-victoire-pour-angela-merkel.php
38. https://cdn.uclouvain.be/public/Exports%20reddot/pols/documents/WP8.pdf
39. https://www.iemed.org/publicacions-fr/historic-de-publicacions/anuari-de-la-mediterrania-fr/sumaris/observatori/arees-danalisi/arxius
40. https://www.iemed.org/publicacions-fr/historic-de-publicacions/anuari-de-la-mediterrania-fr/sumaris/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2017/french/IEMed_MedYearbook2017fr_populisme_europe_cooperation_balfour.pdf
41. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00653655/document
42. http://www.universitepopulaire.be/wp-content/uploads/2013/12/populisme-def-2.pdf
43. http://www.patrick charaudeau.com/IMG/pdf/Du_discours_politique_au_populiste.pdf

44. https://www.sciencespo.fr/cevipof/sites/sciencespo.fr.cevipof/files/Populisme%20et%20Choix%20e%CC%81lectoral.pdf
45. https://revue-sources.cath.ch/le-populisme-est-il-democratique/
46. https://www.persee.fr/doc/pole_1262-1676_2004_num_21_1_1211
47. http://grand-angle.lefigaro.fr/extreme-droite-europe-enquete-vote-populisme
48. https://www.europe-solidaire.org/spip.php?rubrique1863
49. https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2018/05/17/italie-la-ligue-aux-origines-d-une-formation-populiste-en-passe-de-cogouverner-le-pays_5300546_4355770.html
50. http://www.leparisien.fr/faits-divers/plongee-dans-l-ultra-droite-francaise-07-06-2019-8088828.php
51. https://www.nouvelobs.com/rue89/rue89-mon-oeil/20080429.RUE5791/apres-le-paquebot-le-pen-vend-sa-605-blindee-sur-ebay.html
52. Marine Le Pen 'chosen to lead Frances National Front'". BBC News. 15 January 2011. Retrieved 15 April 2011.
53. Résultat des électionsCantonales 2011". French Interior Ministry (in French). 26 May 2011. Retrieved 5 July 2011.
54. https://www.lemonde.fr/politique/article/2018/06/01/changement-de-nom-du-fn-on-est-loin-d-une-revolution-doctrinale_5308456_823448.html
55. http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2016/10/06/20002-20161006ARTFIG00002-la-france-redevient-la-cinquieme-economie-mondiale-grace-au-brexit.php
56. https://www.lepoint.fr/economie/legere-amelioration-de-la-croissance-economique-avec-l-arrivee-de-macron-28-07-2017-2146491_28.php#section-commentaires

57. http://www.lefigaro.fr/secteur/high-tech/2015/11/10/32001-20151110ARTFIG00015-l-uberisation-de-l-economie-va-detruire-des-millions-d-emplois.php
58. https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/la-recherche-scientifique-publique-a-aussi-besoin-detre-reformee-132268
59. https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/la-recherche-scientifique-publique-a-aussi-besoin-detre-reformee-132268
60. https://www.lepoint.fr/economie/legere-amelioration-de-la-croissance-economique-avec-l-arrivee-de-macron-28-07-2017-2146491_28.php#section-commentaires
61. http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/finances-publiques/protection-sociale/definition/qu-est-ce-que-etat-providence.html
62. http://www.lemonde.fr/idees/article/2008/07/15/paris-et-le-desert-francais-par-jean-louis-andreani_1073531_3232.html
63. http://www.courrierdesmaires.fr/69092/la-ou-les-inegalites-sont-fortes-le-front-national-est-fort/
64. http://www.liberation.fr/politiques/2017/03/14/macron-et-l-offense-a-la-culture-francaise-l-argument-qui-federe-lr-et-le-fn_1553907
65. https://www.lexpress.fr/actualite/politique/entre-insecurite-et-submersion-migratoire-marine-le-pen-campe-sur-ses-fondamentaux_2096571.html
66. http://www.liberation.fr/france/2016/06/25/quand-le-front-national-etait-proeuropeen_1461803, consulté le 27 octobre 2017
67. https://www.cairn.info/les-faux-semblants-du-front-national--9782724618105-p-225.htm
68. http://www.lefigaro.fr/elections/europeennes/europeennes-2019-marine-le-pen-appelle-macron-a-dissoudre-l-assemblee-nationale-20190526
69. https://rassemblementnational.fr/videos/discours-de-marine-le-pen-a-frejus-2/
70. https://www.france24.com/fr/20170205-france-presidentielle-2017-marine-le-pen-front-national-meeting-lyon-mondialisme-immigratio
71. https://www.bfmtv.com/politique/marine-le-pen-veut-l-arret-definitif-du-processus-d-adhesion-de-la-turquie-a-l-ue-1342757.html
72. http://www.lefigaro.fr/politique/2016/07/17/01002-20160717ARTFIG00144-sondage-les-francais-ne-font-pas-confiance-au-gouvernement-pour-lutter-contre-le-terrorisme.php
73. https://www.lexpress.fr/actualite/politique/marine-le-pen-prend-le-risque-de-destabiliser-le-coeur-de-son-electorat_952943.html
74. https://www.nouvelobs.com/rue89/rue89-marine-le-pen/20120426.RUE9543/pourquoi-le-front-national-n-est-pas-un-parti-republicain.html
75. https://www.letemps. ch/monde/front-national-19712017
76. https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2002-5-page-505.htm
77. https://revuesocialisme.pagesperso-orange.fr/s6lepen.html
78. https://oup.silverchair-cdn.com/oup/backfile/Content_public/Journal/.2010.

79. https://www.lejdd.fr/Politique/edito-le-vote-fn-est-toujours-un-vote-de-colere-3296144
80. http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/dessous-chiffres/2017/04/24/29006-20170424ARTFIG00183-cadre-employe-ouvrier-qui-a-vote-le-pen-et-qui-a-vote-macron.php
81. https://www.ipsos.com/fr-fr/1er-tour-presidentielle-2017-sociologie-de-lelectorat
82. https://www.ipsos.com/fr-fr/2nd-tour-presidentielle-2017-sociologie-des-electorats-et-profil-des-abstentionnistes
83. https://www.cairn.info/revue-commentaire-2017-2-page-249.htm?try_download=1
84. http://www.lefigaro.fr/elections/legislatives/2017/06/18/38001-20170618ARTFIG00231-resultats-legislatives-le-front-national-fait-entrer-au-moins-6-elus-a-l-assemblee.php
85. http://grand-angle.lefigaro.fr/extreme-droite-europe-enquete-vote-populisme
86. http://www.lefigaro.fr/elections/legislatives/2017/06/18/38001-20170618ARTFIG00231-resultats-legislatives-le-front-national-fait-entrer-au-moins-6-elus-a-l-assemblee.php
87. https://arabic.euronews.com/2017/06/19/french-elections-official-results-second-round-le-pen-abstention
88. https://www.francetvinfo.fr/elections/resultats-europeennes-2019-pourquoi-malgre-son-succes-marine-le-pen-ne-doit-pas-crier-victoire-trop-vite_3461579.html
89. https://www.lemonde.fr/politique/article/2019/05/26/marine-le-pen-savoure-sa-victoire-et-evoque-un-desaveu-democratique-pour-macron_5467692_823448.html
90. https://www.lepoint.fr/elections-europeennes/europeennes-cette-alliance-progressiste-qui-se-dessine-19-05-2019-2313530_2095.php
91. http://grand-angle.lefigaro.fr/extreme-droite-europe-enquete-vote-populisme,
92. https://www.youtube.com/watch?v=slBilbyZ02M
93. https://www.youtube.com/watch?v=3vDkvqmPE40
94. https://www.youtube.com/watch?v=WL7n1kdxw_4
95. https://www.francetvinfo.fr/politique/front-national/
96. Interview avec Jean-Jacques Bourdin, le 2 avril 2015

-الدراسات والمقالات والدوريات

1. Catherine Wihtol de Wenden, “ L'inscription des migrations dans la mondialisation”,Études, 2014/6 (juin), p.5
2. Catherine Wihtol de Wenden,”La question migratoire au XXIe siècle “ed. presse de sciences po ,paris 2014 p. 21
3. Jean-Baptiste:”les migrants une chance pour l’economieeuropenne”. Le monde .1sept,2015
4. Nathalie Birchem: :integration de refugiesce qui reste a faire” La croix, 2018.

5. Amitav Acharya: “Mondialisation et souveraineté :uneréévaluation de leur lien” , Revue internationale de politique compare. Paris , 2001
6. Nicole Ginesotto : “L’europedans la mondialisation : risques et atouts “ Questions d’europe n’296 , 2dec,2013.
7. L’Europe et la mondialisation. Conversation avec Pascal Lamy, directeur général de l’OMC. Le monde , 2018
8. Entretien avec Marc Lazar ,”le monde “ vendredi 3 mai 2019 ,
9. Jean –yvescamus : “ montee des populisemes et des nationalimesdans le monde : coincidence ouphenomene global?” questions internationales n’83, janvier – fevrier.2017.
10. Christian Godin ,qu’est –ce que le populisme ? , presseuniversitaire de france ,n’49 ,2012
11. Marine Le Pen propose de renommer le FN " Rassemblement national "". Le Monde. 11 March 2018.
12. Bauer Werner T.” Populisme de droiteenEurope :Phénomènepassagerou transition vers un courant politiquedominat “ Friedrich ebertstiftung ,Avril 2011.
13. Documentaire sur youtube “quand les francaisont votes non au referendum de 2005. April.2017.
14. Entretien avec Jean- Luc Melenchon

الأبحاث

1. Archives – lesoir.be". Archives.lesoir.be. Retrieved 31 March 2015.
2. https://archipel.uqam.ca/8688/1/M14231.pdf
3. https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01540256/file/fontana_a_these.pdf
4. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01314337/file/2007-mayer-vote-front-national-historique.pdf

ثالثاً : **المراجع باللغة الانكليزية:**

الكتب

1. James Shields, “The Extreme Right in France: From Pétain to Le Pen” Routledge. 2007
2. MUDDE Cas, Populist Radical Right Parties in Europe, Cambridge University Press Cambridge UK, 2007
3. Pippa NORRIS, The radical right : voters and parties in the electoral market, Cambridge University Press, 2005

المواقع الالكترونية

1- https://www.independent.co.uk/news/business/analysis-and-features/financial-crisis-2008-why-lehman-brothers-what-happened-10-years-anniversary-a8531581.html
2- https://www.theguardian.com/business/blog/2011/sep/20/eu-debt-crisis-italy-downgrade
3- https://www.cambridge.org/core/books/cambridge-history-of-twentiethcentury-political-thought/end-of-the-welfare-state/15D7256422D87DA95A8657DF39987901
4- https://theconversation.com/retard-numerique-de-leurope-face-aux-etats-unis-et-la-chine-le-salut-viendra-t-il-de-lenseignement-110753
5- https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/en/object/thesis%3A14359/datastream/PDF_01/view
6- Frosch, Jon (7 March 2011). "Far-right's Marine Le Pen leads in shock new poll". France 24. Retrieved 26 May 2011.

الفهرس